الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الأول

جلسة رقم (٢٠)
الاحد (٢٠٢٣/٤/١٦) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٩٨) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١١:٤١) مساءً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة العشرون من الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الأول، نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- الموظف همام عدنان:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، هناك طلب مقدم من (٨٠) نائب ونائبة يطلب إضافة فقرة الى جدول الأعمال، نحن الموقعون أدناه نطلب من سيادتكم عرض الفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٢١ بالتصويت داخل مجلس النواب، حيث مضى على القرار قرابة فترة طويلة، القرار يتعلق باحتساب الراتب التقاعدي للشهيد (عبير سليم ناصر) مدير بلدية كربلاء السابق، ورد ألينا كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (كذا) في ٢٠٢١/١٠/٣١، ربطاً قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٧) لسنة ٢٠٢١ المأخوذ في الجلسة الاعتيادية (٤١) المنعقدة في ٢٠١٢/١٠/٢٦، يطلب في قرار مجلس الوزراء التوصية الى مجلس النواب بشأن منح ذوي المتوفي محافظ البصرة الأسبق (محمد مصبح الوائلي) وذوي المتوفي مدير بلدية كربلاء المقدسة السابق المهندس (عبير سليم ناصر) راتباً تقاعدياً (٤) ملايين دينار استناداً الى المادة (٣٩) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤، المادة (٣٩/اولاً) استثناءاً من أحكام هذا القانون وباقتراح من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وبمصادقة مجلس النواب يخصص راتب تقاعدي لا يزيد عن (٢) مليون دينار عراقي بالرموز الوطنية العراقية أو لخلفهم المنصوص عليهم في هذا القانون في حال وفاتهم، إذا لم

يكن لديهم راتباً من الدولة أو كان راتبهم التقاعدي يقل عن (٢) مليون دينار، وتحدد المعايير وآليات اختيار الرموز الوطنية بنظام.

ثانياً: تسري أحكام البند اولاً الذي قرأته من هذه المادة على العراقي أو عياله في حال قتله أو إصابته بعجز كلي نتيجة مواقفه الوطنية.

ثالثاً: أعطت الصلاحية لمجلس الوزراء بتعديل مبلغ الراتب التقاعدي المنصوص عليه في هذه المادة في ضوء نسبت التضخم.

ذهب قرار مجلس الوزراء الى تعديل (٢) مليون الى (٤) مليون دينار بشكل عام، وطلب منا التصويت على الأشخاص المذكورين.

أطلب من المجلس الموافقة على إضافة هذه الفقرة على جدول الأعمال لتكون الفقرة رقم (١).

(تم التصويت بالموافقة).

السيدات والسادة النواب، أطلب من المجلس التصويت على ما ورد بطلب أو بقرار مجلس الوزراء الذي نصه التوصية الى مجلس النواب بشأن منح ذوي المتوفي محافظ البصرة الأسبق (محمد مصبح الوائلي) وذوي المتوفي مدير بلدية كربلاء المقدسة السابق المهندس (عبير سليم ناصر) راتباً تقاعدياً (٤) ملايين دينار فقط استناداً الى أحكام المادة (٣٩) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ المعدل.

أطلب من المجلس التصويت، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

الطلب يأتي بموجب القانون من مجلس الوزراء، مجلس الوزراء يرسل لنا طلب، الحكومة تطلب، القانون يقول بطلب من الحكومة أو رئيس الجمهورية يطلبون ونعرضها للتصويت.

* الفقرة ثانياً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥. (اللجنة المالية).

- النائبة ليلى مهدي عبد الحسين التميمي (نقطة نظام):-

حسب المادة (٨٧/ثانياً) من النظام الداخلي، تتولى كل لجنة من اللجان الدائمة دراسة مشروعات القوانين واقتراحات مشروعات القوانين المتعلقة باختصاصها وإبداء الرأي فيها وغير ذلك عن الموضوعات التي تحال أليها من رئيس المجلس ونائبيه والمتعلقة بالاختصاصات المبينة في هذا النظام، وبما أن رئاسة مجلس النواب قد أحالت مشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٣ الى اللجنة المالية باعتبارها لجنة رئيسية والى لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي باعتبارها لجنة ساندة، نبدي اعتراضنا فيما يخص القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٣، وذلك لعدم اشتراكنا مع اللجنة المالية في إبداء الرأي بخصوص تقرير ومناقشة المشروع لهذا اليوم، وعليه سيادة الرئيس تم إعداد تقرير فني بعد عقد مجموعة من الاجتماعات في داخل اللجنة فنتمنى أن يعرض على السيدات والسادة الأعضاء ونتمنى رأيكم بهذا الخصوص سيادة الرئيس، تم إعداد تقرير فني بهذا الخصوص ونتمنى عرضه على السيدات والسادة الأعضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة الرئيسية المعنية بإعداد مشروع قانون الموازنة هي اللجنة المالية، وهناك لجان مساندة تبدي المشورة والرأي منها لجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة الاقتصاد والاستثمار، تقرير لجنة الاقتصاد وتقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي يوزع على السيدات والسادة النواب ولاحقاً اللجنة المالية تنظر بالتقرير ويكون نقاش مابين اللجنة الرئيسية واللجان الساندة التي هي لجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة الاقتصاد، وبعدما ينتهون من القراءة الثانية ويعرضون تقريرهم تتفضلون بمداخلاتكم بموجب الملاحظات التي مسجلة في تقريركم.

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

يقرأ تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائبة اخلاص صباح خضر الدليمي:-

تكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب فيصل حسان سكر النايلي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعاوي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب خليل غازي حسن شيخ اومر:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائبة نه رمين معروف غفور امين:-

تكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب معين حميد عبد المجيد الكاظمي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب سعد عواد ناصر التويي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب هيثم محمود زهوان العجيلي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- النائب محمد نوري عزيز كاظم الخزاعي:-

يكمل قراءة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً اللجنة المالية على هذا التقرير وشكراً لجهودكم.

- النائبة ليلى مهدي عبد الحسين التميمي:-

تقرأ التقرير الخاص بلجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي

- النائبة رحيمة حسن احمد فرحان الجبوري:-

تكمل تقرأ التقرير الخاص بلجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي

- بدرية ابراهيم رشيد احمد البرزنجي:-

تكمل تقرأ التقرير الخاص بلجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل علي:-

يكمل تقرأ التقرير الخاص بلجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

يكمل تقرأ التقرير الخاص بلجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي

- النائب عطوان سيد حسن ثامر العطواني:-

توجهت كتب لكافة اللجان العاملة في المجلس، وكذلك الكتل السياسية في البرلمان وأعضاء مجلس النواب لتقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم على الموازنة، والشكر الجزيل للأخوة في لجنة التخطيط الاستراتيجي الذين سارعوا لتقديم هذه الملاحظات ولا شك هناك ملاحظات قدمت من السيدات والسادة الأعضاء واللجان الأخرى ايضاً هي الآن قيد الدراسة.

- النائب ياسر هاشم علي عباس الحسيني:-

المادة (٩٦) من النظام الداخلي ثانياً، إبداء الرأي للمجلس فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية الواردة في قانون الموازنة الاتحادية وتذليل عقبات تطبيقها وتقديم التوصيات بشأنها، والمادة (٤) دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واقتراح القوانين المتعلقة بالاقتصاد والصناعة والتجارة وزيادة الواردات أو الإنفاقات أو إنقاصها أو المسائل التي يقرر المجلس أحالتها إليها وفقاً لإحكام هذا النظام وتقديم التوصيات بهذا الشأن، سيدي الرئيس لجنة الاقتصاد معنية بقضية إبداء الرأي الاقتصادي فيما يخص قضية الموازنة ومشروع قانون الموازنة مشروع مصيري للشعب العراقي جميعاً، وأي مبالغ تصرف في هذا الجانب لا بد أن يسأل عن الجدوى الاقتصادية اولاً بأول قبل الشروع بالجانب الفني والتنفيذي، فلذلك بالحقيقة على وجه العجالة أعدت لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة تقرير مقتضب يعني حقيقة لابد وأن يكون تقرير مفصل ولكن لم ندعى في اجتماعات اللجنة المالية الى مناقشة مواد اللجنة، اللجنة الأقرب لإعداد الموازنة هي لجنة الاقتصاد الى اللجنة المالية، لذلك سيادة الرئيس لدينا تقرير مختصر، اللجنة الأقرب مع اللجنة المالية هي لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة على اعتبار واردة في نص النظام الداخلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حسب النظام الداخلي أن لكم رأي فيما يتعلق في قانون الموازنة حسب المادة (٩٦/ثانياً)، بموجب النظام الداخلي تفضل ابدي رأيكم، بعد القراءة الثانية اللجنة المالية ملزمة بعقد اجتماعات مع لجنة التخطيط الاستراتيجي ومع لجنة الاقتصاد لمناقشة آراء هذه للجان الساندة بعمل اللجنة المالية، وتبقى اللجنة المالية هي اللجنة المسؤولة عن قانون الموازنة.

- النائب ياسر هاشم علي عباس الحسيني:-

يقرأ التقرير الخاص بلجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول رئيس مجلس النواب):-

هل لديكم شيء أخر أم نبدأ بالمداخلات؟

- النائبة حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

مجموعة ملاحظات أتمنى الأخوان أن يأخذوها بنظر الاعتبار.

١. كون الموازنة ضخمة ومبالغ كبيرة فيجب أن تكون هناك سعة صدر ، المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم (٢.٥) تريليون، هذا المبلغ قليل جداً ولا يرقى الى حجم المشاريع المستمرة في المحافظات يجب زيادة المبالغ الى ما لا يقل عن (٨) تريليون أو أكثر.

٢. زيادة موازنة محافظة بابل كونها محافظة فقير موازنتها فقط (٢٦٢) مليار مقارنة بموازنة ٢٠٢١ البالغة (٤٤٤) مليار، يفترض إيجاد باب لدعم المحافظات الفقري التي هي (بابل، المثنى، الديوانية) لتحقيق التنمية المتوازية التي نص عليها الدستور العراقي.

٣. عند عدم قيام الإقليم بتسديد الإيرادات النفطية أو غير النفطية، لا يوجد نص واضح يلزم الحكومة الاتحادية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام حكومة الإقليم بتنفيذ فقرات الموازنة.

٤. بلغت الديون السابقة بذمة الإقليم تقريباً (١٢٨) مليون دولار حسب تقارير ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة، مما يتطلب وضع نص لجدولة الديون المترتبة بذمة الإقليم لصالح الخزينة العامة أو عدم صرف مستحقات الإقليم لغاية تسديد هذه الديون أو استقطاعها من استحقاق الإقليم في الموازنة.

٥. إعادة النظر بنسبة زيادة تعويضات الموظفين في إقليم كردستان حيث بلغ النمو (٥٥%) مما يثير علامات الاستفهام كيف زاد عدد الموظفين خلال سنة واحدة لأكثر من نصف الموجود سابقاً، كذلك زيادة المستلزمات الخدمية لإقليم كردستان بنسبة (٣٥٠%) عن عام ٢٠٢١ مما يتطلب إعادة النظر بها أو شرح كيف أصبحت الزيادة؟

٦. زيادة كبيرة جداً في تخصيصات وزارة النفط مقارنة في عام ٢٠٢١ حيث باب المستلزمات الخدمية (١٣٥٠%) كذلك باب المنح والإعانات زادت بنسبة (١٠٠%)، المستلزمات السلعية زادت (١٠٠%)، وزارة النفط من المفترض هي التي تعطي وليس هي من تأخذ، الزيادة مريبة وغريبة لدينا.

٧. أرجو أدارج فقرة للأطباء البيطريين ضمن التعيينات لتنفيذ قانون التدرج الطبي الخاص بهم لأنصاف شريحة كبيرة ومهمة.

٨. النص صراحة على ضمانات لمنع الفساد بالصرف كون الموازنة الأكبر بتاريخ العراق، كأن يكون هناك تقرير يقدم لمجلس النواب كل ثلاثة أشهر يتضمن نسب الصرف وما تم انجازه من التخصيصات التي خصصت للوزارات أو للمحافظات حتى تكون هناك رقابة صحيحة.

٩. الأموال المدورة من قانون الأمن الغذائي يجب أن تذهب حصراً للمحافظات ولا يجوز أن تعود الى الخزينة العامة لتقتسم مرة أخرى مع الإقليم كون الإقليم أستنفذ حصته من قانون الأمن الغذائي، هذه الملاحظات بشكل مستعجل وسوف أقدم ملاحظاتي الأخرى مكتوبة للأخوة في اللجنة المالية للأخذ بها بنظر الاعتبار.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول رئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب، نأخذ (٥) مداخلات لا أكثر لأن الوقت تأخر، هل أنتم موافقين على (١٠) مداخلات؟ (٥) مداخلات كافية اليوم اللجنة المالية مستمرة بالدوام لدوامين رجاءً، غداً أن شاء الله الساعة (١) ظهراً نستكمل المداخلات.

- النائب وليد عبد الحسن عبود جفيت السهلاني:-

في البدء فيما يتعلق بالموازنة أتصور تحتاج الى أهداف واضحة لأنها تفتقر الى الأهداف، مراعاة تقلبات السوق باعتبار الموازنة أعدت لثلاثة سنوات وتقلبات السوق النفطية غير ثابتة، بالتالي يجب أن تكون هناك سياسات واضحة في رؤية الحكومة الى هذا الجانب، فيما يتعلق بموضوع العجز الحاصل في الموازنة هو واضح، نحتاج الى معالجة حقيقية إذا كان العجز ممكن أن يعالج في هذه السنة يجب علة الحكومة أن توجز ذلك بتقرير كيف تعالج السنة التي بعدها وكذلك الثلاث سنوات، باعتبار قد أعدت الموازنة لثلاث سنوات، موضوع مهم فيما يتعلق بقضية القروض، يعني أنا في ملاحظات أرسلت كذلك تنص ورقة أسس أعداد الموازنة على التقليل من حجم القروض الاقتراض الخارجي، في حين تضمنت موازنة ٢٠٢٣ قروض أجنبية للمشاريع الاستثمارية بمقدار (٩) تريليون دينار، علماً أن موازنة المشاريع الاستثمارية المحلية قدرت بملغ (٣٨.٣) تريليون، فمع هذا المبلغ الكبير الاستثماري المحلي والذي يتوقع عدم صرفه

وتنفيذه جميع تخصيصات بالقياس الى موازنة ٢٠٢١، اغلب التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠٢١ تقريباً بنسبة (٥٠%) صرفت، التي بلغت موازنتها الاستثمارية (٢٨) تريليون دينار، ولم يتجاوز نسبة تنفيذها حاجز (٥٠%) فلم تبقى حاجة للاقتراض الخارجي مع مضاعفته المرهقة على الاقتصاد وسيادة الدولة، البرامج الخاصة في موازنة ٢٠٢٣ بلغت تقريباً (٣.٥٨) تريليون منها (١) تريليون لأولويات البرنامج الحكومي، في حين أن البرامج الخاصة في موازنة ٢٠٢١كانت تبلغ (١) تريليون دينار وقد حصل اعتراض شديد على مقدار المبلغ وضبابية موارد اتفاقه، مقدرا مبلغ احتياط الطوارئ مبلغ ايضاً (٥٠٠) مليار دينار، علماً أن مبلغ الطوارئ لسنة ٢٠٢١ بلغ (١٥٠) مليار دينار، ومع موازنة بمبلغ إجمالي يصل الى (٢٠٠) تريليون دينار فلماذا يتضاعف مبلغ احتياط الطوارئ؟ بعض فقرات الاقتراض الخارجي من البنك الدولي وزارة الصحة (٤١) مليون دولار، وزارة المالية (٥) مليون دولار، وزارة التربية (٥) مليون دولار، وزارة الزراعة (١٠) مليون دولار، وزارة النقل (١) مليون دولار، وزارة الموارد الماشية (٢٦) مليون دولار، فهل تستحق هذه المبالغ البسيطة جداً بالقياس لموازنة إنفاقها (٢٠٠) تريليون دينار أن تلزم الدولة بآثار بالاقتراض الخارجي، وفي فقرة اقتراض خارجي لوزارة التجارة مبلغ (١٥٠) ألف دولار لصالح وزارة التجارة لإنشاء صوامع في ميسان، (١٥٠) ألف دولار تحتاج الى اقتراض؟ فهل يتعسر على الوزارة توفير هذه المبالغ من تخصيصاتها؟ وقرض بمبلغ (٥) مليون دولار لأعمار معهد تقني في كركوك وأمثالها كثيرة، موضوع القروض أنا أرجو من الأخوة اللجنة المالية النظر بهذا الموضوع بشكل صحيح ينسجم مع تطلعات وبرنامج الحكومة، لاحظنا أن الموازنة ذات طابع مركزي وبالتالي لم يكن هناك التفاته حقيقية الى استحقاقات المحافظات ولذلك تلاحظ مثلما تفضلت الأخت الدكتورة أن نسبة المحافظات (٢) تريليون أنا لدي أرقام (٤) تريليون قياساً مع الوزارات (٣٨) تريليون، فنحن نطلب أن تكون هناك عدالة، ليس لدينا مشكلة المشاريع الإستراتيجية (٢٠%) المشاريع الإستراتيجية التي تحددها الوزارات تكون بشكل عام ولكن (٨٠%) أن توزع على الوزارات، من غير الممكن أن نقول الوزير الفلاني من المحافظة الفلانية يوجه جميع مشاريع الوزارة للمحافظة الفلانية مثلما حصل في الحكومات السابقة يجب أن تكون هناك عدالة، الموضوع المهم جداً نحن نلاحظ حقيقة هناك عدم التفاته الى هيأة الحشد الشعبي باعتبار أن هيأة الحشد الشعبي الأعداد قياساً مع ٢٠٢١ ألان يمسكون الحدود نطالب بزيادة تخصيصاتهم، الموضوع الأخر فيما يتعلق بخريجين المعاهد التقنية لم يلتفت إليهم ونطالب بزيادة تخصيصات محافظة ذي قار.

- النائبة سعاد جبار محمد علي النجفي:-

أول قضية أريد أن أتحدث بها بخصوص موازنة محافظة النجف الاشرف حيث لم تراعا الخصوصية لهذه المحافظة رغم الزيارات المليونية وتوافد الأعداد الكبيرة من المهجرين الى هذه المحافظات الى أن لم تراعا هذه القضية، وبالتالي نطلب إدراج مادة في قانون الموازنة لمضاعفة تخصيصات هذه المحافظة بعنوان الخصوصية لمحافظة النجف ومحافظة كربلاء، نأتي على قضية وزارة التربية، نطلب زيادة موازنة وزارة التربية حيث أن موازنة وزارة التربية أكثر من (٨٥%) هي تشغيلية وبحدود (١٥%) هي موازنة استثمارية و (٥٠) مليار لطباعة الكتب، وبالتالي لم نستطيع أن نطبع إلا (٥٠%) من الكتب المدرسية وبالتالي نحتاج الى زيادة هذه المبالغ، قضية قانون رسم الطابع الحملة الوطنية التي تم التصويت عليه في ٢٠١٩ حيث وردة في قانون الموازنة في المادة (٣٦/اولاً)، نطلب تعديل هذه الفقرة بما موجود في نص القانون تخصص وزارة المالية المبالغ المستوفاة وفق أحكام هذا القانون الى وزارة التربية إضافةً الى المبالغ المخصص في موازنة وزارة التربية، نطلب إدراج مادة في موازنة ٢٠٢٣ تتيح لوزارة التربية التعاقد مع الخريجين والإداريين والتربويين كونهم حرموا من التعيين لفترات من التعيين ومن التعاقد، ونطلب منحهم فرصة لكافة المحافظات بإدراج مادة للتعاقد معهم، قانون منحة التلاميذ وهو ايضاً قانون تم إقراره في مجلس النواب لسنوات وقد أدرج في المادة (٥٥) ولكن أدرج فقط للعوائل المشمولة في الرعاية الاجتماعية وهنا نحن نؤشر ونقول لا يجوز تجزئة القانون والمواطنين مشمولين بالحقوق والواجبات ولهذا نطلب أن يعدل بالشكل التالي، تصرف منحة مالية شهرية للتلاميذ والطلاب العراقيين في المدارس الحكومية والمدارس التابعة لدواوين الأوقاف والشؤون الدينية لفترة (٨) أشهر فقط، على أن تمنح للابتدائية في هذا العام وتضاف الإعدادية في السنوات السابقة، إضافة فقرة في الموازنة الاتحادية بخصوص

احتساب سنوات الخدمة السابقة للمحاضرين الخدمة المجانية نقصد بها، قبل التعاقد والتثبيت خدمة لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد، تعديل سلم رواتب موظفي الدولة والقطاع العام وتقليل الفوارق بين الدرجات الدنيا والعليا، هناك الكثير من الأمور في القضية التربوية وسوف ندرجها بكتب رسمية ونعطيها الى اللجنة المالية، كذلك تفصيلات لمحافظة النجف الاشرف سوف نكتبها في كتب رسمية ونودعها الى اللجنة المالية.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي

مثلما تعلمون كربلاء المقدسة مدينة الزيارات المليونية لم تحظى بأي اهتمام في هذه الموازنة وخصوصاً إجمالي البرامج الخاصة صفر، وبما أن يرتادها الزائرين من جميع أنحاء العالم وأصبحت قبلة العالم الإسلامي وقصة نجاح، لذا نطالب بدعم هذه المحافظة وتخصيص مبلغ لها (٢٠٠) مليار لغرض بناء البنى التحتية خصوصاً بعد كل زيارة لأنها للعراق ككل وليس لأهل كربلاء، وقد جعنا (٥٠) توقيع سنسلمها للرئاسة والى اللجنة المالية، المادة (٤) من الموازنة، المحافظات التي أكملت مشاريعها وأحالتها جميعاً وبلغت نسبة انجازها (٥٠%) وأنفقت جميع تخصيصاتها يجب أن تكونت من الاستثمارية بدلاً من (٢٠%) (٧٠%) جديدة و (٣٠%) مستمرة، والمستمرة تكون على شكل ذرعات، مبلغ الموازنة الاستثمارية لكربلاء المقدسة قليل جداً يجب أن يضرب في (٢)، لقد جمعنا أكثر من (١٠٠) توقيع لإدراج فقرة بالموازنة وهي التعاقد معه الخريجين التربويين والإداريين وذلك لضمان سير العملية التربوية ولفتح مدارس كثيرة وبحاجة الى هذه الكوادر التربوية والإدارية نقترح أدارج هذه الفقرة في الموازنة، تم تحويل حملة الشهادات في الوزارات الأمنية الى مدنيين وبقى عدد قليل منهم نطلب أدارج هذه الفقرة في الموازنة علماً أنهم مدرجون في الموازنات السابقة، وهذا سوف يرفد الموازنة لأن هناك مبالغ سوف تقل من رواتبهم، إضافة حشد الدفاع و تخصيصاتهم الى درجات وزارة الدفاع والبرية، تعديل المادة (٢١) لتكون دعم لوزارة الزراعة وشركة تجهيزات الزراعية لشراء وسائل الري الحديثة والمرشات، إضافة الى المادة (١٩/ثالثاً) تكون الجباية حصراً بوصولات ومستندات مطبوعة والكترونية ولا يسمح بجباية أي أموال بموجب وصولات مكتوبة وهذا يقلل من الابتزاز والفساد، خلو مشروع القانون من التعاريف، نصت حول تحديد حصة إقليم كردستان وإشارة الى وجود النفقات الحاكمة ولم يرد تعريف واضح للنفقات الحاكمة نقترح تلافي النص التشريعي، لم نجد هناك سياسة زراعية تساعد على تطوير الزراعة علماً أن هناك تراجع في القطاع الزراعي نحتاج معالجات سريعة ودعم الأسمدة والأعلاف والبذور ودعم وزارة الري بالتقنيات الحديثة ونتمنى إعطاء موازنة كبيرة لوزارة الزراعة والموارد المائية، لوحظ عدم تضمين أي برنامج أو مشروع أو مبلغ يدعم المرأة العراقية في الموازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

باقي المداخلات حسب التسلسل ابتداءً من الساعة الواحدة بعد الظهر الى أ، نكمل جميع المداخلات، اللجنة المالية الجلسة مستمرة الساعة الواحدة متواجدين لإكمال مداخلات السيدات والسادة النواب ولقبل الفطور بساعة وبعد الفطور نكمل ايضاً، الجلسة مستمرة تستأنف الساعة الواحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١:٤٠ بعد منتصف الليل للاستراحة.

أستؤنفت الجلسة الساعة (١:١٥) ظهراً من يوم الأثنين المصادف ٢٠٢٣/٤/١٧

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب نواصل القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة ونأخذ مداخلات السيدات والسادة النواب ونبدأ بالسيد النائب عامر عبد الجبار.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل:-

سيادة الرئيس بالنسبة الى التقرير الذي قرأته اللجنة الفنية، اللجنة المالية والتقرير الفني الذي نحن قرأناه لجنة التخطيط، حتى نثبت هذا التقرير يعني نحتاج أنه نصوت عليه حتى يعتمد لدى اللجنة المالية، تقرير لجنة التخطيط و تقرير الاقتصاد، هذه نقطة نأتي الى تقرير اللجنة المالية، تقرير اللجنة المالية سردت عدة خروقات، يعني هل هذا تقرير اللجنة المالية هي اللجنة الاساسية، هل سوف تعتمد تعديل لملاحظاتها في الفترة القادمة قبل التصويت؟ يعني هذه نقطة مهمة لأنه ثبتوا خروقات عديدة.

موضوع ثاني، موضوع الـ، يعني اللجنة المالية بتقريرها لم تتطرق الى تخصيصات الرئاسات، وتخصيصات الرئاسات في الحقيقة رقم جداً كبير، يعني نحن حتى اذا نستطيع أن نراجعه لأن السيد رئيس الوزراء عندما التقت فيه اللجنة المالية قال لهم توجد امكانية تعديل سوف أرسل لكم وزيرة المالية و وزير التخطيط للتعديل، يعني نحن اذا نلاحظ الرئاسات مثلاً رئاسة الوزراء مقسمة التقسيمات بأربع أبواب، يعني مجموع ما خصص في ٢٠٢١،٢٠٢٠ هو (٩٨٩) مليار، بينما ما خصص في ٢٠٢٣ هو (٣) ترليون و (٤٣٣) مليار، يعني بنسبة (٣٤٧%) زيادة وأعتقد هذا لرئاسة الوزراء رقم جداً كبير يحتاج له الى تعديل حتى نستطيع أن نقلل القروض أو نقلل نسبة العجز الموجود لدينا، بالنسبة الى أيضاً احتياطي الطوارئ، احتياطي الطوارئ في الـ ٢٠٢٠و ٢٠٢١ كان (١٥٠) مليار، أصبحت كم؟ (٥٠٠) مليار، يعني أيضاً تضاعف أكثر من ثلاث مرات، فهذا يراد ان يعاد النظر فيه من أجل أنه نقلل القروض ونقلل العجز، النقطة الاخرى موضوع سيادة الرئيس موضوع سعر البرميل والكمية المصدرة، نحن بعد ان استلمنا الموازنة من قبل الحكومة صدر قرار في أوبك بتقليل كمية النفط المصدر أو المنتج العراقي، قللت حصة العراق (٢١١) ألف، فهذه الموازنة الموجودة لدينا غير داخلة فيها لأنه لم تكن موجودة لدى الحكومة هي لدينا وخفض حصة العراق، ف (٢١١) الف برميل اذا نخفضها من الـ (٣) ملايين ونصف سوف يصبح (٣,٢٨٩,٠٠٠)، طبعا حاسبين عدد أيام السنة (٣٦٥) يوم، نحن لا نستطيع أن نصدر (٣٦٥) يوم لأنه ميناءنا لا يوجد فيه كاسر أمواج (الميناء النفطي) فلذلك في البحر العالي سوف يتوقف أقل شيء شهر أو أكثر من شهر، يعني اذا نحسب (٣٣٠) يوم ونضربها في (٣,٢٨٩) يوم، سوف يخرج (٧٥) مليار و (٩٧٦)، يعني سوف يخرج (٩٨) ترليون، بينما نحن كم حاسبين في الموازنة (١١٦) ترليون، يعني الفرق (١٧,٥) ترليون اذا نضيفها الى الـ (٦٤,٥) ترليون سوف يكون العجز (٨٢)، وهذا الرقم طبعاً رقم خيالي وتعلم أنت قانون الادارة المالية حدد أنه (٣%) نسبة الزيادة، اذا اردنا أن نترجم هذا الفارق الى سعر البرميل يعني نجعل (٦٤) يجب سعر البرميل يكون (٨٢,٣٩) وهذا الرقم أنه مستحيل أن يتحقق، لذلك أعتقد أنه نحن يجب أن نراجع هذا الموضوع ويجب أن يكون فيه تعديلات، نحن لدينا أيضاً يعني النفط الذي يستخدم في الانتاج المحلي، نحن مليون برميل للإنتاج المحلي معدل بيع اللتر (٣٠٠) دينار اذا نضربها في ١٦٠ سوف يخرج (٤٨) الف كلفة البرميل، يعني (٣٧) دولار، نحن نضيف على الـ (٣٧) نضيف (٣٣) دولار على كل برميل، يعني هذا يعادل (١٠) دولار من السعر الذي نحن وضعناه (٧٠) دولار، يعني كل برميل انتاج محلي نقصنا من الـ (٧٠) دولار (١٠) دولار.

النقطة التي بعدها موضوع اقليم كردستان، موضوع اقليم كردستان أنه كلفة نقل البرميل الواحد، كلفة نقل البرميل هم واضعين يقولون أنه كلفة الانتاج والتصدير (٢) ترليون و (٤٤٨) كلفة الانتاج والتصدير، بعد هذا أضافوا فقرة كلفة النقل (١,٤٠٠) ترليون، اذا نحسب كلفة النقل (١,٤٠٠) ترليون، سوف تخرج كلفة نقل البرميل عبر تركيا لنفط الاقليم (٧,٥) دولار، مع العلم نحن نصدر عبر تركيا بـ (١,١٥%) وبنفس الوقت اذا نحسب كلفة انتاج نفط الاقليم الذي هم حاسبين كلفة الانتاج (٢) بوينت ٤,٤,٨ ترليون، سوف يخرج لنا كلفة الانتاج (١٢,٩) دولار، وهذا الرقم يعتبر رقم كبير، بنفس الوقت لم تظهر بالموازنة ايرادات المنافذ الموجودة في الاقليم، يعني ايرادات المطارات والمنافذ البرية هذه كلها غير ظاهرة او موجودة في الموازنة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب طلبات المداخلة سوف نحدد الوقت (٣) دقائق لكل طالب مداخلة.

- النائب حيدر محمد حبيب السلامي:-

الحقيقة قبل المداخلة يعني أحببت فقط سيادة الرئيس أوضح مخالفات صدرت يعني في هذا الموضوع، لدينا مخالفة من الحكومة ومخالفة من رئاسة مجلس النواب كذلك، مخالفات تتضمن في تأخير الموازنة، الحكومة مثبت في التقرير أخرتها (٦) أشهر، ورئاسة مجلس النوب أخرتها نصف شهر تقريباً في الرئاسة ولم تحولها الى اللجنة النيابية، هذه حقيقةً سيادة الرئيس نحن لدينا للأسف فيما يخص تعطيل رئاسة مجلس النواب لمدة نصف شهر لا يوجد أي اجراء جزائي فيها لكن الاثنين المخالفتين ممكن يعودن الى قانون العقوبات المادة (١/٣٢٩) لأنه هنالك يوجد اجراء جزائي بسبب التعطيل قانون الموازنة ولأهميته، ولذلك نحن نطالب الرئاسة باتخاذ اجراء جزائي وإلا الحكومة سوف في كل سنة سيادة الرئيس في كل سنة سوف تؤخر لنا مثل هكذا قوانين مهمة، لأن لم يحصل أي اجراء من البرلمان.

بخصوص المداخلة في الحقيقة لم نشاهد أي شيء خلال الموازنة يوحي بأن هذه الموازنة هي عبارة عن موازنة لثلاث سنوات، كل الارقام الموجودة فيها هي لسنة واحدة فأعتقد كان مجرد عنوان هو أن الموازنة لثلاث سنوات ، المسألة الثانية هي أعتقد بأن موازنة فيها مجازفة لأنه أعتمد على سعر البرميل (٧٠) دولار وكذلك حجم تصدير (٣,٥٠٠,٠٠٠) كان المفروض يضع نسبة أمان في حالة انخفاض هذه الاسعار والكميات، مسألة ثانية سيادة الرئيس وأنا تكلمت فيها قبل أشهر هنا، موضوع محافظة بابل، محافظة بابل الحقيقة تحتاج الى تخصيصات لما لها من تأثير خلال الحكومات التي تعاقبت عليها بحيث الادارات الفاشلة حولتها الى محافظة منكوبة، فأنا أدعوا الرئاسة وأدعوا اخواني في مجلس النواب أن يتضامنون مع محافظة بابل وزيادة التخصيصات لمحافظة بابل، كثير من الشرائح هملت في هذه الموازنة، كثير من المطالبات سواء من الخريجين التربويين وأخوتنا المتقاعدين هذا لم يذكر أي شيء لهم في هذه الموازنة حتى تضمن لهم العيش الكريم، هذه الشيبة الذي أفنوا حياتهم في خدمة البلد، في النتيجة أنا اليوم لم أنظر كيف أحسن الوضع المعاشي لهم، خصوصاً أنهم لا توجد لديهم أي فرصة للعمل، هذا أيضاً ضروري أتمنى من الاخوة في اللجنة المالية.

- النائب أميد محمد أحمد:-

طبعاً متطلبات محافظة كركوك باعتبارها محافظة منتجة للنفط يعني تعتبر من المحافظات المظلومة من جميع الموازنات السابقة فطلبنا أنه يكون هنالك مبلغ مخصص لكركوك وبصراحة لثلاث أسباب بسيطة.

أولاً:- أنها محافظة منتجة للنفط وايراداتها جميعها للدولة مع محافظة البصرة.

ثانياً:- هنالك كارثة بيئية تحصل بسبب مخلفات الشركات النفطية الموجودة في المحافظة، لا بد ان هنالك مبلغ مخصص لمعالجة البيئة الموجودة في المحافظات المنتجة للنفط ومنها كركوك.

ثالثاً:- هنالك عقود البترو دولار سبق وأن خصت في الموازنات السابقة مبلغ باسم يترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط، لكن محافظة كركوك من المحافظات التي حرمت من هذا المبلغ ونطلب الحكومة مبالغ كثيرة تحت مسمى عقود الـ بترو دولار، لذلك نطلب ارجاع هذا المبلغ في هذه الموازنة، ثانياً سبق وأن صوت المجلس الموقر على المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، وفي المنهاج الوزاري هنالك مادة (٢١) التي تنص على ارجاع أو توحيد المدارس الخارج اقليم كردستان مع مدارس الحكومة العراقية، يعني تنص في الشكل الآتي ربط جميع المدارس الدراسة الكردية التي تقع خارج اقليم كردستان بالمديرية العامة للدراسات الكردية في وزارة التربية الاتحادية ونقل ملاكاتها الى هذه المديرية، وسبق أن جمعنا التواقيع في خصوص هذا الموضوع ما يقارب (٧١) توقيع، نتمنى أن يكون هنالك نص صريح بالموازنة بخصوص هذا الموضوع.

ثالثاً سيدي الرئيس هنالك عقود مفوضية، شريحة مظلومة ولا سيما نحن أمام اجراء انتخابات مجالس المحافظات لكي نستعين بخبرات هؤلاء الموظفين، عقودهم حرمت بالتثبيت، بصراحة حاولنا جاهداً في قانون الامن الغذائي أنه تكون هذه الشريحة من ضمن قانون الامن الغذائي وصوتنا عليه ولكن لم تنفذها الحكومة ولهذا نطالبها ايضاً في الموازنة أن تؤخذ في نظر الاعتبار.

رابعاً والأخير أنه هنالك قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) بتعيين عشرة أوائل، عشرة أوائل طبعاً شرعها الامانة العامة لمجلس الوزراء أنها فقط الاول والثاني والثالث على المعاهد والكليات، نحن نعلم بانه عشرة أوائل بالقانون حسب التسلسل الى العاشر، لكن حرمت من الرابع حتى العاشر، لذا نطلب اللجنة المالية الموقرة بأنه يضيفون فقرة حتى وأن كان هنالك التعيينات في فقرات أخرى تكون اولوية بنص صريح تكون أولوية للعشرة الأوائل حسب التسلسل من الرابع الى العاشر لأنه هؤلاء كفوئين ونجحوا بجهودهم وأصبحوا أوائل، لهذا نطلب بنص صريح أن تضاف فقرة لهذا الموضوع.

- النائب سروة عبد الواحد قادر:-

نحن عدد (٦٠) نائب جمعنا تواقيع لإضافة فقرة له علاقة باستقطاع رواتب موظفي اقليم كردستان، سبق وأن قامت حكومة اقليم كردستان المنتهية الصلاحية باستقطاع مبالغ من موظفي الاقليم لسنوات طويلة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

تشطب فقرة منتهية الصلاحية.

- النائب سروة عبد الواحد قادر:-

هي منتهية الصلاحية سيادة الرئيس.

تحت عنوان الادخار الاجباري، لذا نطالب بإضافة مادة الى مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢٣ والاعوام اللاحقة تنص على اعادة تلك المبالغ من تخصيصات الاقليم واضافتها شهرياً الى رواتب الموظفين المستقطعة منهم على أن يتم التسديد بنسبة لا تقل عن (١٠%) شهرياً من مجموعة تخصيصات اقليم كردستان والى حين تسديد كامل الاستقطاعات لمدار جميع السنوات التي الى أن يتم اكمالها.

موضوع أخر، موضوع بناء السدود يعني يعتبر بناء السدود أو انشاء السدود ضمن الموازنة السيادية، لذا نطالب بذكر اسم بناء السدود في اقليم كردستان أيضاً ومن ضمنها سد (الدلكه) الواقع في مدينة قلعة (دزاه) المنكوبة، هذه المدينة التي الى حد هذه اللحظة لم يتم تعويضها في أي شكل من الاشكال، لا من قبل الحكومة الاتحادية ولا حتى من قبل حكومة الاقليم وخصوصاً انها تعرضت الى القصف بأسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً، لهذا من الضروري أنه نذكر اسم هذا السد في الموازنة الاتحادية.

الموضوع الآخر هو تثبيت عقود مفوضية الانتخابات، هنالك شريحة واضحة من الشباب الذين لديهم عقود مع هذه المفوضية لكن مع الاسف لم يتم تثبيتهم اسوةً ببقية شرائح المجتمع ممن لديهم عقود مع مؤسسات الدولة، لذا ضروري أنه اضافة هذه الفقرة الى الموازنة.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

حقيقة شخصنا مجموعة من الملاحظات على الموازنة، من متطلبات اعداد الموازنة هو أن يقوم رئيس ديوان الرقابة المالية بتقديم تقرير عن الحسابات الختامية عن السنوات الماضية ٢٠٢١ أو الامن الغذائي، هذه الموضوع الأول المخالفة الأولى، المخالفة الثانية على محافظ البنك المركزي تقديم تقرير عن السياسة النقدية للسنة الماضية هذا أول مجموعة مخالفات في اعداد الموازنة، كذلك مخالفة اخرى هو أنه تبلغ نسبة العجز نحو (١٨%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي مخالفة لقانون الادارة المالية الذي يشترط أن تكون نسبة العجز أن لا تزيد عن (٣%) وهي مخالفة لقانون الادارة المالية، كذلك يعني من المعيب جداً أن تقوم وزارة المالية والمستشارين في رئاسة الوزراء بإعداد موازنة مخالفة للقانون وهو يتعلق بمصالح الشعب العراقي.

الموضوع الآخر المهم هو شخصنا موضوع التحيز الواضح للإقليم في كمية المبالغ المرصودة بل أنه هنالك تدليس في مسألة ضمان الالتزامات النفطية و الاخطر ان الموازنة في حالة اقرارها تمثل التنازل عن حق العراق في الدعوى التي ربحها في محكمة غرفة تجارة باريس ومخالفة صريحة لقرار المحكمة الاتحادية.

الموضوع الثاني المهم جداً الذي شخصناه هو تخصيص مبالغ مالية كبيرة الى وزارة التجارة حيث ينتشر الفساد المالي والاداري في تجهيز سلة مفردات البطاقة التموينية والطحين وهو موضوع يتعلق بمصالح الشعب العراقي، مقترحنا أن

يتم توزيع الطحين شهرياً ولكن موضوع السلة الغذائية التي هي لكل مواطن عراقي (٩) دولار، اقترحنا أن يخير المواطن بين أن يأخذ (٩) دولار وبين تسليمه سلة مفردات البطاقة التموينية.

الموضوع الآخر الاجتماع السابق للجنة المالية حضرت السيدة وزيرة المالية الست طيف وقالت أن مفردات الموازنة لسنة ٢٠٢١ لم تنفذ أغلب بنودها من قبل الوزارات، فبالتالي اذا كانت وزيرة المالية تقول أن البنود الواردة في قانون الموازنة لا تنفذ، يجب أن يكون هنالك اجراءات صارمة وقوية لمجلس النواب لمتابعة تنفيذ المشاريع والمواد التي تطرح في الموازنة.

الموضوع الثاني الفساد المستشري في المحافظات في موضوع مشاريع تنمية الاقاليم، مجلس النواب يخصص مبالغ طائلة الى المحافظات ولكن هنالك تنفيذ سيء من قبل المحافظين وفساد كبير جداً، اقترحنا أن يكون هنالك تقرير شهري من قبل المحافظين لمجلس النواب كي يطلع مجلس النواب على تفاصيل المشاريع في المحافظات.

- النائب حسين علي حسن السعيدي:-

أولاً شكري للأخ القارئ قارئ القرآن لقراءته للآية (٦٧) من سورة الفرقان، بسم الله الرحمن الرحيم (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما) هذه الآية الحقيقة تضع الاخوة السادة النواب أمام مسؤولية كبيرة في هذه الموازنة، أن نكون قوامين بين الاسراف والتقتير، سيدي الرئيس أجد ان هذه الموازنة كان فيها اسراف كثير في الانفاق الحكومي حتى وصل ارتفاع اجمالي النفقات لعام ٢٠٢٣ الى (٥٣%)، كذلك زيادة كبيرة في النفقات الحاكمة، هذا جانب الاسراف، أما جانب التقتير سيادة الرئيس كان واضح في تنمية الاقاليم، عام ٢٠٢١ كان (٤) ترليون، عام ٢٠٢٣ (٢) ترليون ونصف، وهذا واضح ولعل أوضح صورة في هذا التقتير هو في محافظة بابل كان في قانون الامن الغذائي (٥٣١) مليار، اليوم المبالغ المرصودة الى محافظة بابل ثلث هذا المبلغ وجميعكم تعلمون اليوم محافظة بابل قبل أيام غرقت كامل المحافظة وهي محافظة منكوبة، أتمنى من الاخوة في اللجنة المالية الانصاف في هذا الموضوع.

الموضوع الاخر سيدي الرئيس انا نائب في لجنة الاستثمار النيابية أجد كثير من هذه المشاريع في هذه الموازنة كان تمويلها من القروض أو من أبواب أخرى، أرى أن يعاد النظر من قبل وزارة التخطيط والهيأة الوطنية للاستثمار لإعطاء هذه المشاريع للمستثمر المحلي أو الاجنبي وبذلك نقلل نسبة العجز في الموازنة، الكثير من الاخوة وصلتنا منهم مناشدات وجهات وطبقات من المجتمع لتضمينهم في هذه الموازنة كتبناها تحريري وسوف نسلمها الى اللجنة المالية لدراستها والأخذ بها ولكم جزيل الشكر والاحترام.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

حقيقة بخصوص الموازنة الاتحادية هنالك مخالفة للمادة الدستورية (٦٢) من الدستور، المفروض مجلس الوزراء يقدم الموازنة مع الحسابات الختامية لسنة ٢٠٢١ باعتبار سنة ٢٠٢٢ كانت هنالك موازنة تخص الامن الغذائي، لغاية الآن لم تصل هذه الموازنة وللأسف ونلاحظ أن الحسابات الختامية والآن امام المجلس معروضة هي سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣، يعني منذ ٢٠١٣ لغاية ٢٠٢٢ هنالك فجوة وعدم وجود حسابات ختامية مراجعة من قبل مجلس النواب، وهذا حقيقة فيه هنالك هدر للمال العام باعتبار هنالك حكومات تنتهي بعد أربع سنوات وبعضهم من هو سافر الى خارج العراق، وأن كان هنالك فساد فكيف تتم السيطرة على هذا الفساد وأصحاب الشأن في هذا الموضوع قد غادروا البلد، أتمنى مراجعة هذا الموضوع وأتمنى من الاخوان في اللجنة المالية جزاهم الله خير على اعداد هذا التقرير، كذلك أخذ هذه الملاحظة والمطالبة بجميع التقارير التي تم انجازها من قبل ديوان الرقابة المالية.

ثانياً: المادة (٤٢) من الموازنة وضعت فرض رسوم على المواطن العراقي الذي يسافر خارج العراق (٢٥٠٠٠)، هو العراقي الذي يسافر في العراق (٢٥٠٠٠) لماذا هذه الغرامة توجد أو هذه الرسوم تفرض على العراقي، أتمنى من الاخوة في اللجنة المالية حذف هذه المادة، هم العراقيين بغير حاجة الى ضيم أكثر، في السفر للخارج موجودة هذه المادة نص موجود، المادة (٤٢) فرض الى من يسافر خارج العراق (٢٥٠٠٠) لا يوجد لها باب في هذا الشأن.

القضية الاخرى ديون العراق، العراق الآن حسب التقرير الموجود لديه ديون على العراق مترتبة ديون خارجية وداخلية (٩٥) ترليون تترتب عليها الكثير من الارباح تقدر اكثر من (٧ الى ١٠) ترليون سنوياً، لا توجد جدوى اقتصادية، اذاً

اذ نرجع الى ما موجود الآن هنالك خسارة الى البلد، يضاف أليها (١٠) ترليون الان في الموازنة ٢٠٢٣ و بنفس الوقت بالإمكان الذهاب في بعض المشاريع الموجودة من الـ (١٠) ترليون المفروضة، بالإمكان الذهاب الى جهة الاستثمار، افضل من ما أنا اعبئ البلد الى ديون أخرى مترتبة وبذلك تصل ديون العراق لسنة ٢٠٢٣ الى (١٠٥) ترليون و هو رقم جداً مخيف، للأسف يجب مراجعة هذه الأمور مع الاخوة السادة أعضاء اللجنة جزاهم الله خير، أما فيما يخص حقيقة تنفيذ المشاريع والموازنة المخصصة للمشاريع، المشاريع الموازنة الموضوعة حقيقة يجب مراعات المواصفات واتمنى من الاخوة في اللجنة وضع شروط في عملية ايداع المبالغ بشكل الصحيح، توجد (١٥%) و اخواني أنتم على علم وجميع النواب على علم، هنالك (١٥%) الى (١٠%) في المشاريع، هذه النسبة زيادة، تذهب الى الجهات المتنفذة في عملية الاحالة، هذا العمل فساد مالي مستشري في جميع مفاصل الدولة وفي جميع المحافظات، هذا يجب أن نقضي عليه، هذه الـ (١٥%) الآن اذا نحن نأخذها من الـ (٦٠) ترليون، تقدر حوالي الـ (١٥) ترليون، هذه الـ (١٥) ترليون أو (١٠) ترليون بإضافة مشاريع الى البلد و موازنة أخرى، مراعات عملية المغالات في تنفيذ المشاريع وأتمنى مراجعة جميع المشاريع الاخرى، سوف تجدون هنالك نسبة من (١٠-٥ %) الى (١٥%) تذهب الى جيوب للأسف المتنفذين على حساب المواطنين وكذلك الموازنة العامة، أما فيما يخص الكهرباء وانتاج الغاز للأسف مازلنا الى غاية الآن ولم نشاهد من وزارة الكهرباء معالجة حقيقية وكذلك وزارة النفط بخصوص نصب التور بينات وايقاف عملية شراء الغاز من الخارج وكذلك هنا هدر بالمال العام، وجدنا عند مراجعة الموازنة و الصرفيات الموجودة لوزارة الكهرباء بسنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ المبالغ المصروفة تعادل الكثير من الاموال التي بالإمكان مصروفات سنة واحدة من هذه الديون هي كافية لنصب هذه التور بينات و يكون العراق هو منتج للغاز وبنفس الوقت مصدر وليس فقط فيما يخص الطاقة الكهربائية، جميع الشرائح وجميع الاخوة النواب معرضين الى ضغوط من شرائح المجتمع المختلفة سواء كانوا من الخريجين الاداريين وكذلك الاخوة في وزارة الدفاع والأمن والحشد الشعبي وكذلك الاداريين والعقود الاخرى وقراء المقاييس، الاجور، المفوضية، عقود الصناعة، المعاهد جميع هذه الضغوط يتعرض لها جميع النواب، أتمنى من اللجنة المالية حل هذا الموضوع وايجاد الحلول المناسبة.

سيادة الرئيس نقطة أخيرة فيما يخص الموارد المائية، نحن نعاني من أزمة مائية حقيقية وسنة بعد سنة تزيد، الموارد المائية، وزارة الموارد المائية مخصص لها (١١٤) مليار في هذه الموازنة كيف تكفي للموارد المائية بما موجود الآن من أزمة حالية، اتمنى زيادة هذه المخصصات لان بوجود الـ (١١٤).

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً سيادة النائب، أرجوا الالتزام بالوقت المحدد لأنه يوجد أكثر من (١٥٠) طالبين المداخلة.

- النائب حسين حبيب جاسم:-

سيادة الرئيس القوانين والانظمة وما يصدر عن مجلس النواب تعتبر سارية المفعول وتسري على جميع العراقيين وبدون استثناء، سيادة الرئيس ملحق التحويل المدني في وزارتي الداخلية والدفاع الذي بالغ عددهم في وزارة الداخلية ما يقارب الـ (٦٠٠٠) وفي وزارة الدفاع من (٩٠٠ الى ١٠٠٠) منتسب، هؤلاء لم يتمكنوا من الالتحاق بزملائهم بالتحويل الى الصنف المدني من الصنف العسكري، سيادة الرئيس هذا الكتاب معزز بتواقيع (١١٢) توقيع من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب يطالبون بتضمين ما تبقى من ملحق التحويل المدني في وزارتي الداخلية والدفاع ليلتحقوا بزملائهم الذين سبق وأن انجزت اجراءاتهم القانونية وأصبحوا الآن موظفين مدنيين وهذا عملنا وهذا الدعم لهذا المشروع هو من أجل احقاق الحق، قد يتحدث البعض أنه سوف يتم افراغ وزارتي الداخلية والدفاع من المنتسبين وسوف يكون هنالك فراغ في بعض المواقع العسكرية، سيادة الرئيس لدينا في وزارة الدفاع (٣٧٥٨٨) من المفسوخة عقودهم سوف يعادون الى الخدمة العسكرية بالإضافة الى (٢٩٨٠٨) منتسب من المفسوخة عقودهم أيضاً سوف يعودون الى الخدمة وهذه الارقام كبيرة جداً وسوف تغطي وستسد الفراغ ان حدث فراغ في وزارتي الداخلية والدفاع، سيادة الرئيس (١١٢) توقيع للسيدات والسادة اعضاء مجلس النواب داعمين لهذا المقترح، أرجوا تضمين هذا المقترح في الموازنة الاتحادية من اجل انصاف هؤلاء الابطال، سيادة الرئيس أغلبهم تجاوز عمره الـ (٣٥) أو الاربعين سنة وأصبحوا غير قادرين على

أداء مهام عسكرية، مهام قتالية، أغلبهم قدماء بالخدمة العسكرية لأكثر من (١٥-٢٠) سنة، هذه الفترة جداً طويلة بحاجة الى مكافأة، بحاجة الى انصافهم وتحويلهم الى المدني، من عسكريين الى مدنيين.

- النائب جواد كاظم عيدان البولاني:-

أنا اولاً بودي أن أثمن جهد اللجنة المالية حقيقة لإنجازها بشكل سريع التقرير المالي وادعوها الى أن يحصل تصويت على تقريرهم دعماً لمداخلة أحد الزملاء وبالنسبة الى تقرير لجنة التخطيط ولجنة الاقتصاد من المهم أن يؤخذ ما طرحت في هذه التقارير الفنية من ملاحظات لتضمينها في نهاية التصويت على التقارير الفنية وتقرير اللجنة المالية الرئيسي، ما يرتبط بجزء من التزامات الموازنة تجاه عموم أبناء الشعب العراقي سيادة الرئيس الحقيقة الموازنة مصداق لعدالة السلطة تجاه توزيا الثروات، وبالنتيجة هذه القروض الضخمة الكبيرة الخطيرة يجب أن توجه الى المناطق الفقيرة والمناطق المحرومة وهي كثيرة في العراق، توجه الى قطاعات انتاجية ونحن نبحث عن تعظيم الموارد وأنت لا تدعم القطاعات التي تجلب لك موارد، فكيف سوف تجلب موارد وأنت تنفق هذه الاموال خارج الخطط التنموية في الدولة؟ الزراعة والموارد المائية قطاعات رئيسية حيوية، والعراق (٦٥%) امتداده فلاحي سيادة الرئيس وامتداده يرتبط بالأرض، لم تعالج الموازنة ملكية الافراد وبقت الدولة متشبثة بالملكية الرئيسية العامة بأصولها ولم تتحول وتوسع ملكية الاشخاص لا سيما أن تقرير اللجنة المالية يدعوا الى يقول تنمية الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي هو تخفيف شدة الفقر، (٨٠٩) الف درجة سيادة الرئيس في موازنة لمعالجة قضايا حقيقة ونحن الآن في الشوارع أبناءنا يلتحفون السماء وتظاهرات وقافلين الطرق، حظرتك وكل أعضاء مجلس النواب مهتمين ومتابعين، التوسعة في زيادة اعداد المفسوخة عقودهم وهذه رسالة للإخوة في اللجنة المالية، المحاضرين مثل ما ذكروا الاخوة الآن لدينا شريحة واسعة وهم أعداد بسيطة، (٢٠٠) الف درجة بإمكان الموازنة أن تستوعبها، ما يرتبط بالديوانية باعتبارها محافظة فقيرة وتخصيصاتها شحيحة في الموازنة، مشاريع المياه في أقضية ونواحي الديوانية، مشاريع المستشفيات والطرق وحضراتكم شاهدتم الامطار الأخيرة الديوانية عانت الأمرين بسبب سوء التخطيط وضعف التخصيصات المالية وحرمانها من حقوقها في الموازنة، أدعوا أخواني في مجلس النواب اللجنة المالية الى دعم مشاريع البنى التحتية وتخصيص (٢٠٠) مليار دينار عراقي الى الديوانية لانتشالها من واقعها المرير، وحقيقة هذه المحافظة تحتاج الى دعم من حضرتكم ومن السيد رئيس المجلس ومن النائب الاول ومن جميع النواب.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

شكراً سيادة الرئيس وشكر الى اللجنة المالية لإعدادها لهذا التقرير وكذلك الى لجنة التخطيط الاستراتيجي، سوف أبتدأ من أولياء النعمة وأهل الفضل علينا جميعاً وهم عوائل الشهداء، لا سيما اليوم الذكرى السنوية لاستشهاد الشهداء (ابو منتظر المحمداوي) و(ابو حبيب السكيني) القادة في الحشد الشعبي رضوان الله عليهم، هذه الموازنة لم تنصف عوائل الشهداء، ما خصص لها تقريب (٢٥%) من ما هو مطلوب ولدينا عوائل شهداء وجرحى يستحقون الدعم من الحشد والقوات الامنية بكافة تشكيلاتها بالتالي يحتاج الى مراجعة ودعم بالمناقلة الى دعم الى أهل الفضل علينا جميعاً، هذا أولا.

ثانياً:- نعتقد هذه الموازنة يجب أن يشعر فيها المواطن من أنه وجود عدالة بالتوزيع للثروات، و وجود طبعاً فوارق فيما يتعلق بإقليم كردستان مع كافة المحافظات لذلك أما ما موجود و يطبق على الاقليم يطبق على المحافظات، او ما يطبق على المحافظات يطبق على الاقليم، لا يوجد دم أبيض وأحمر وازرق، بالتالي العراقيين متساوين في القانون ويجب أن تستثمر الايرادات السيادية وايرادات المنافذ والايرادات النفطية لخدمة أبناء الشعب العراقي، لا يفوتنا طبعاً محافظة البصرة التي (٩٠%) من الايرادات هي من المحافظة توزع الى كل أبناء الشعب العراقي، وهذا السخاء معه أيضاً سخاء بالدم للدفاع عن هذا البلد، بالتالي محافظة مثل البصرة تعطى (١%) من الموازنة هذا ظلم واجحاف يجب اعادة النظر وفقاً للتعداد السكاني والمحرومية وما تقدمه هذه المحافظة من عطاء للبلد، أيضاً طبعاً التعداد السكاني للمحافظات خاصةً بعد الـ ٢٠١٤ وقبل ذلك، اليوم المحافظة على سبيل المثال البصرة (٢٨٠٠٠٠٠) انما هو بالواقع الآن (٥) مليون، فبالتالي جميع المحافظات هذا يسري عليها إعادة النظر بناءاً على التعداد السكاني، أيضاً طبعاً

موضوع مهم يجب أن نضع له حل في هذه الموازنة، لدينا تنفيذ تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، هذا يجب أن يتحول الى قانون ونلزم الحكومة بقانون بسقف زمني وإلا تبقى الفوضى بالإحالات وأيضاً اضافة المكونات، هذا يجب للموازنة أن يكون تدخل فيها، مشروع بـ (١٠٠) مليار يعملون له اضافة مكون بـ (٥٠٠) مليار، هذا لم تحصل وهذه بالتالي الموازنة يمكن أن نوجه الحكومة في هذا الاتجاه، طبعا أيضاً لدينا الفائض اليوم الموازنة بـ (٧٠) دولار، الفائض أين سوف يذهب، هنالك استحقاقات للمحافظات ديون مدققة من ديوان الرقابة المالية يجب أن تصرف للمحافظات التي لها ديون وهي المحافظات المنتجة للنفط وهذا، طبعاً تأكيدنا في الموازنة على دعم القوات الامنية بحجم التحديات والاهاب وانصاف الحشد الشعبي وكذلك اعطائهم فروقاتهم، طبعاً ايضاً نحن في لجنة الزراعة والمياه والاهوار البرلمانية تحفظنا على الارقام المذكورة بدعم وزارة الموارد المائية، اليوم تغييرات مناخية، شحة مياه، والموازنة للوزارتين لا تتجاوز الـ (١%)، بالتالي كيف تقول سوف أنصف الفلاح وأنصف الأمن الغذائي الذي هو يمثل أمن قومي للدولة العراقية، طبعاً قدمنا مقترحين سوف نقدمهم للسادة، المقترح الاول:- تعديل المادة (٢١) من قانون الموازنة الاتحادية، يفرض رسم على العاملين الاجانب (١,٥٠٠,٠٠٠) الف دينار، هذه أين تذهب؟ هذه نصف الى المصرف الصناعي ونصف الى المصرف الزراعي، نقترح (٨٠%) الى وزارة الزراعة.

نقترح أنه (٨٠%) أنه المرشاة المحورية والثابتة دعم، و (٢٠%) للمصرف وتخصيص طبعاً هذه المبالغ.

الموضوع الثاني:- مربي الثروة الحيوانية (٢٠%) خلال سنتين انخفضت الثروة الحيوانية، نقترح اضافة مادة بتعديل المادة (٣٨) انه استثناء من المزايدة للمخلفات الحنطة للمطاحن الاهلية انه استثناء تباع بسعر لا يتجاوز (٣٠٠) الف دينار دعماً لمربين الثروة الحيوانية، فبالتالي.

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

شكراً جزيلاً سيادة الرئيس والشكر موصول للإخوة في اللجنة المالية الذين بذلوا جهداً متميز في وقت قياسي، انا بودي أن أعرج على موضوع حصة نينوى من الموازنة، المفروض بالتعداد السكاني نينوى حصتها (١١,٦%) من السكان، أي أن حصتها في الموازنة يفترض أن تكون أكثر من (١) ترليون، وفي هذه الموازنة حصتها (٣٣٢) مليار أي ما يعادل (٢%)، وباسم أهالي نينوى أطلب من الاخوة في اللجنة المالية زيادة حصة نينوى من الموازنة الى حجمها الطبيعي ويكون المبلغ ترليون ونصف لكي ننصف نينوى علماً أن بعض المبالغ في المحافظات لمشروع واحد أكثر من حصة نينوى بل أكثر بمرتين من حصة نينوى لمشروع واحد.

المسألة الثانية:- منطقة غرب نينوى (البعاج، تل عبطة، الحظر، القيروان، ربيعة، الشورة) هذه المناطق تعاني من جفاف لمدة اربع سنوات من ما أدى الى هجرة الاهالي من مناطقهم، اطالب الاخوة بتضمين مبالغ الى هذه الوحدات الادارية لإعمارها وتنفيذ مشاريع المياه والطرق اسوةً بقضاء سنجار.

ثالثاً:- اطالب ايضاً بتضمين للمزارعين في نينوى قروض الفلاحين من دون فوائد وذلك لمساعدتهم على تخطي الجفاف الذي استمر لمدة أربع سنوات، وأيضاً نطالب بتضمين اعفاء المزارعين والفلاحين من القروض التي منذ ٢٠٠٣ الى اليوم وما قبلها أيضاً، وأيضاً نطالب الاخوة في مجلس النواب بصرف مبالغ التعويضات للمتضررين دفعة واحدة وخصوصاً في محافظة نينوى ليتسنى لهم اعمار دورهم.

أخيراً:- هنالك الثروة الحيوانية التي ذكر السيد النائب، الثروة الحيوانية تكاد تنقرض وذلك لعدم وجود أي دعم حقيقي من الدولة لهذه الثروة المهمة، وبعض المطاليب قدمتها مكتوبة الى الاخوة في اللجنة المالية.

- النائب دارا حمه احمد حسن:-

أولاً لكي لا يدفعوا موظفين ومواطنين اقليم كردستان ثمن الخلافات السياسية بين الاطراف يجب الاشارة بالاتفاقية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية في الموازنة العامة.

ثانياً:- العمل بجدية لتعيين خريجين الجامعات والمعاهد في الاقليم والحكومة المركزية للاستفادة من المهارات والطاقات وامكانيات الشباب.

ثالثاً:- يجب مراعات حسب المحافظات في الاعمار والتنمية بالعدالة وحسب حاجات المحافظات.

اخيراً:- نسبة اقليم كردستان من القروض ليست في المستوى المطلوب، يجب زيادة نسبة القروض للإقليم حسب الاستحقاقات المالية.

- النائب عبد الكريم عبطان:-

حقيقة أنا لدي مجموعة من النقاط على شكل نقاط أحب أطرحها أتمنى من جنابكم أن تمنحني الوقت.

اولاً:- تعديل وتوحيد سلم رواتب الموظفين لإنهاء التفرقة والتباين غير العادل في الرواتب بين الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة والذي يؤثر على أداء الموظف ولا يحقق حالة الرضى الشامل بينهم.

ثانياً:- تثبيت أبناء الصحوات في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة إكراماً لجهودهم الحثيثة بمكافحة الارهاب.

ثالثاً:- تثبيت العقود الوقتية والدائمية والأُجراء اليوميين في ديوان الوقف السني أسوةً بالوقف الشيعي مع زيادة تخصيصات الوقف السني والمجمع الفقهي.

رابعاً:- زيادة رواتب المتقاعدين كافة وليس الرواتب الدنيا فقط لأن أصحاب الرواتب العالية حصلوا عليها نتيجة تحصيلهم الدراسي او خدمتهم الوظيفية الطويلة، والجميع يستحق الزيادة بما يتلاءم مع الوضع المعاشي الحالي.

خامساً:- ضرورة أن تكون تخصيصات وزارة الكهرباء ملائمة لخطة شاملة وفق رؤية محددة لحل أزمة الكهرباء المزمنة على أن تشمل الخطة قطاعات الانتاج والنقل والتوزيع مع تفعيل أفكار غير تقليدية للحل كما حصل في جمهورية مصر العربية الشقيقة.

سادساً:- اضافة الى المادة (١٩) ثالثاً تكون الجباية حصرياً بوصولات مطبوعة والكترونية ولا يسمح بجباية أية أموال بموجب وصولات مكتوبة، هذا من اجل منع الابتزاز واستغلال المواطنين وايقاف عملية التلاعب بالجباية.

سابعاً:- تقييد المادة (٢٣) اولاً وبين ما هي الجبايات بشكل شفاف و واضح كون أغلب هذه الجبايات تؤثر تأثيراً مباشراً على عملية التضخم ولما لهذا من أضرار اقتصادية وممكن أن تستغل هذه الجباية بعمليات فساد، لذا نقترح أن يكون مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بفرض هذه الجباية.

ثامناً:- اعادة هيكلية قطاع الطاقة والمياه والنقل والصحة والتعليم والاسكان حسب موديلات اقتصادية حديثة و رؤية مستقبلية للعراق و شعبه.

تاسعاً:- توجيه جزء كبير من الايرادات النفطية نحو تطوير البنى التحتية ودعم القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد.

عاشراً:- اعادة تاركين العمل في وزارة الصحة اللذين اضطروا الى ترك العمل نتيجةً للظروف التي مر بها بلدنا العزيز.

الحادية عشر:- تخصيص مبالغ لغرض انشاء مجمعات سكنية في المساحات المتروكة التابعة للدولة على أطراف بغداد والمحافظات وتسهيل اجراءات منح الاجازات للمستثمرين في قطاع الاسكان لحل مشكلة السكن التي يواجهها الشعب العراقي.

الثانية عشر:- زيادة وتنويع الحصة التموينية للفرد الواحد بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والمعيشي الذي يمر بها بلدنا العزيز.

الثالثة عشر:- منح ضباط ومنتسبي الجيش والشرطة العراقية راتب الرتبة الاعلى ومكافئة نهاية الخدمة.

الرابعة عشر:- اضافة فقرة تخص العشرة الاوائل وايجاد فرص عمل لهم.

الخامسة عشر:- تنشيط السياحة الدينية واحتساب جزء من الايرادات الى خزينة الدولة وفق تشريع خاص.

السادس عشر:- نظراً لأهمية البحث والتطوير في بناء وتقديم الدول والاستثمار للخبرات والكفاءات.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب بالإمكان تقديم باقي الملاحظات كتابةً الى اللجنة المالية.

- النائب عبد الكريم عبطان:-

السادسة عشر:- ضرورة دعم وتوسيع نشاط شركات وزارة الصناعة الرابحة أو المتميزة في انتاجها وتسويقها كشركة الصناعات الغذائية المالكة لألبان أبي غريب او معامل الاسمنت وغيرها.

السابعة عشر:- الشفافية في اعلان الدرجات الوظيفية في الداخلية والدفاع وادراجها مضموناً وليس وفق جداول وتوزيعها حسب النسب السكانية في كل محافظة.

الثامنة عشر:- العدالة في تثبيت العقود في وزارة التربية وخاصةً مديرياتها على سبيل المثال تخصيص (١٠٠٠) الى تربية الكرخ الثانية وتخصيص (٣٥) الف درجة الى تربية الرصافة، لا اعلم العدالة في التوزيع أين؟

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

أنا ابتداءً ادعوا رئاسة المجلس والاخوة في اللجنة المالية أن تكون هنالك لا أقل قراءة ثالثة للموازنة بعد أخذ هذه المناقشات والملاحظات من الاخوة النواب وتضمين ملاحظات اللجنة المالية، أدعوا الى أن تكون هنالك قراءة أخرى أو مناقشة أخرى قبل التصويت لأهمية المشروع سيادة الرئيس، فلذلك حتى لا يكون هنالك عجالة في تشريع القانون على حساب تضمين ورصانة الموازنة، أدعوا الى أن تكون هنالك قراءة ثالثة سيادة الرئيس.

القضية الاخرى قضية العجز الهائل والنفقات أنا لا أرغب أن أقفز على تقرير اللجنة المالية الذي شخص جميع المشاكل أغلبها حقيقة في تقريرهم، ولكن قضية أنه وصول العجز المالي التضخم في النفقات الى أكثر من (٥٣%) من نفقات السنة المالية فهذا موضوع خطير جداً، وكذلك قضية ارتفاع الدين العام و وصوله الى ما يقارب (٩٥) ترليون دينار عراقي (٧٠) منه دين داخلي و (٢٥) تقريباً دين خارجي هذا أيضاً قضايا مهمة أرجوا أن لا تكون مجرد أرقام تذكر وتؤشر عليها ملاحظات ولم يتم الاخذ بها.

سيادة الرئيس قضية تقديم الموازنة بثلاث سنوات أيضاً هذا الموضوع أنا تقرير اللجنة المالية لم يشر أليه حقيقية، أو هنالك اشارة ضعيفة يعني تمت الاشارة الى هذا الموضوع في البند الثاني عشر من تقريرهم المادة الاولى، يعني كأنه هنالك يوجد اتفاق يعني ضمني حاصل ما بين اللجنة المالية ومناقشاتهم التي جرت أنه المضي بأن تكون هذه الموازنة هي موازنة لثلاث سنوات، وحقيقة أنا هذا الموضوع أنا أراه من الناحية الفنية والاقتصادية يعني غير مقبول في الوقت الحاضر، سيادة الرئيس الموازنة مثل ما تعلمون الموازنة هي موازنة سنوية وتقديراتها هي تقديرات سنوية، نعم هنالك سماحية في قانون الادارة المالية بأن تكون هي موازنة لثلاثة سنوات، ولكن الذي وصل لنا سيادة الرئيس هي موازنة لسنة ٢٠٢٣ واضافة مادة فقط المادة (٦٥) تكون هذه الموازنة لسنوات ٢٠٢٤,٢٠٢٥ فأين هي الموازنة يعني هي بالحقيقة موازنة واحدة، فأعتقد هذا الموضوع يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، اشارة اللجنة المالية الى هذا الموضوع يحتاج لها الى أكثر وضوح وأرجوا أن لا يكون هنالك اتفاق كأنه ضمني على المضي بموازنة لثلاث سنوات.

القضية الاخرى سيادة الرئيس موضوع تصدير النفط مذكور في المسودة الواردة من الحكومة هنالك (٣,٥٠٠,٠٠٠) برميل نفط سوف يتم تصديره على حساب (٧٠) دولار، حقيقة هذا الموضوع أيضاً يمكن اللجنة المالية شخصته لكن هذا التقرير غير دقيق، أساساً هنالك تخفيض لما يقارب (٢١١٠٠٠) برميل سيادة الرئيس الذي سوف يدخل حيز التنفيذ في (٢٠٢٣/٥/١) لأكثر من (٢٠٠) الف برميل سوف يتم التخفيض فهذا كون أيضاً يؤخذ في نظر الاعتبار، ملاحظات كثيرة يجب أن تثبت وتؤخذ بنظر الاعتبار، هذه قضية.

القضية الاخرى سيادة الرئيس قضية تضمين الموازنة الى عدة وجود الكثير من الصناديق، وجود صناديق خاصة بالتنمية حقيقة غامضة جداً يعني لا وجود لبيانات تفصيلية، لا وجود لجداول، لا وجود لمخصصات، ما هي المصروفات، ما هو المتوقع صرفه، هذا جميعه يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، أيضاً اللجنة المالية أقرت بقضية الموازنات، تقديم الحكومة لبيانات ختامية، ايضاً هذا كله مضمن، فأنا الذي أقوله سيادة الرئيس ملاحظات كثيرة تضمن، هل يتم الأخذ فيها؟ فلذلك حتى نضمن هذا الموضوع أدعوا مرة أخرى الى أن تكون هنالك قراءة ثالثة.

بما يتعلق بالمحافظات سيادة الرئيس الصناديق المطروح انشاءها يجب أن تضمن الى المحافظات الاكثر فقراً وهي محافظات الوسط والجنوب بالإضافة الى محافظات العراق كله، محافظة كربلاء سيادة الرئيس، محافظة كربلاء المقدسة تعاني من قلة التخصيصات، أنا قلة التخصيصات لا أدعوا الى قضية أنه يعني مثل أي محافظة اخرى، أنا ادعوا كافة النواب أنا لا اعتقد يوجد عراقي لم يزور محافظة كربلاء، محافظة كربلاء مدينة سياحية وهذا شيء لا يخفى على الجميع، وجود هذه التخصيصات باعتبار هذه مسودة الآن، وجود هذه التخصيصات هذا عدم انصاف للمحافظة حقيقة،

سيادة الرئيس عمر المشروع الخدمي اذا كان في غير محافظة عشر سنوات في محافظة كربلاء لا يتجاوز عمره السنة بسبب الضغط على البنى التحتية وعلى المشاريع الخدمية، نحن في كل خميس وفي كل ليلة جمعة هنالك زيارات مليونيه، ناهيك عن الزيارات السنوية هذا جميعه لا يتم انصافها لمحافظة كربلاء، التقدير الرسمي لعدد السكان (١,٣) مليون يعني (١,٣٠٠,٠٠٠) بينما الواقعي والفعلي وهذا بشهادة الجميع سواء الرسمية أو غير الرسمية أكثر من ثلاثة مليون مواطن، فهذا كيف يتم التقدير، الحقيقة لو تنصف على (١,٣) أيضاً كذلك هو غير انصاف وهو اساساً في التقدير الرسمي هو لا يوجد انصاف، سيادة الرئيس أرجوا هذا الاخذ فيه بنظر الاعتبار ونحن كنواب عن محافظة كربلاء قدمنا تواقيع الى الاخوة في اللجنة المالية لأنصافها.

- النائبة ضحى رضا هاشم القصير:-

بدءاً هنالك إشادة وتقييم لعمل اللجنة المالية والتقرير المعد من قبلهم لمعالجة بعض النقاط التي رافقها الخلل الواضح في الموازنة، هنالك مجموعة من الملاحظات العامة والملاحظات الخاصة المتعلقة بمحافظة الديوانية.

أولاً:- ادعوا الى معالجة الخلل الواضح في تخصيص المحافظات والمبلغ المقرر (٢,٥) ترليون علماً أن تخصيصات وزارة واحدة بلغت ما يقارب (٤) ترليون، زيادة تخصيصات لمحافظة الديوانية كونها الاشد فقراً علماً أن المبلغ المقرر (٧٦) مليار وهذا لا يتلاءم مع حجم المحرومية لهذه المحافظة و سوء محافظاتها كونها محافظة منكوبة من ما يتطلب انشاء صندوق اعمار لها اسوةً ببقية المحافظات، السيد الرئيس السادة النواب تعلمون جميعاً ان محافظة الديوانية هي من المحافظات التي دون مستوى الفقر، لا بل تكاد أن تكون الاشد فقراً كونها محافظة تفتقر الى البترو دولار و لا يوجد فيها عتبات مقدسة، لا يوجد فيها مناطق سياحية، هي زراعية وتكاد ان تكون فيها الزراعة أيضاً معدومة بسبب الظروف المناخية مؤخراً وبالتالي هذا يحتاج الى وقفة حقيقية من قبل الحكومة بشقيها التنفيذي والتشريعي لمعالجة هذا الخلل الواضح.

معالجة ملف الصحوات وتعديل رواتبهم اسوةً بأقرانهم في وزارتي الدفاع والداخلية وكذلك وضع موازنة تعالج ملف البطاقات الحمراء بعد اقرار قانونهم بإلغاء قرار (٦٧) لمجلس قيادة الثورة المنحل.

استحداث عدد من الدرجات الوظيفية للخريجين التربويين غير المحاضرين في محافظة الديوانية وبقية المحافظات وشمول قراء المقاييس و عقود وزارة العمل بالتثبيت وعقود ما بعد ١٠/٢ اسوةً بأقرانهم بالتثبيت.

شمول الفاحصين على وزارتي الدفاع والداخلية ضمن مادة من قانون الموازنة و عودة المفسوخة عقودهم لمنتسبي حماية المنشئات.

مراعات ميزانية مؤسستي الشهداء والسجناء و زيادة التخصيصات علماً أن السجناء الآن بعد مرور أكثر من (٢٠) عام لم يستلموا كافة استحقاقاتهم، وبالتالي أقل سجين عمره الآن وصل الى قرابة الخمسين او الستين سنة.

اعادة النظر بالنسبة الى زيادة التعويضات لموظفين اقليم كردستان حيث بلغ نحو (٥٠%) من ما يثير علامات الاستفهام عن كيفية زيادة عدد الموظفين خلال عام واحد لأكثر من النصف، زيادة كبيرة في تخصيصات وزارة النفط وهذا الامر أيضاً ملحوظ مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث أن باب المستلزمات الخدمية مثلاً على سبيل الطرح (١٣٥٠%)، باب المنح والاعانات زاد بنسبة (١٠٠%)، المستلزمات السلعية أيضا، المستلزمات السلعية أنا ذكرت أنه زادت بنسبة (١٠٠%) علماً أن وزارة النفط المفروض هي التي تعطي على اعتبار أنه وارداتها تكفي، الاموال المدورة من قانون الامن الغذائي يجب أن تذهب حصراً الى المحافظات ولا يجوز أن تعود مرة اخرى الى الخزينة لتقتسم مرة اخرى على الاقليم وبقية المحافظات كون الاقليم وبعض المحافظات ايضاً قد استنفذ حصته من قانون الامن الغذائي.

أخيراً أطلب مراعات تعليمات السوق النفطية بما يتلاءم مع العجز الحاصل في الموازنة وآلية العلاج المتبعة خلال السنوات الثلاث القدمة.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

في الحقيقة سوف أتحدث عن ملاحظات عامة وملاحظات تفصيلية في ما يخص مشروع قانون الموازنة واترك الحديث عن المطالبات الشعبية لأنه سبق أن سلمناها للجنة بموجب كتب رسمية وأعتقد أن كثير منها يعاد الآن، مطالبات تخص الموظفين، الخريجين، شرائح مختلفة من المجتمع، هذه أن شاء الله بالتعاون مع الاخوة في اللجنة المالية نسعى ونعمل على تضمينها، في ما يخص الملاحظات العامة نؤيد ابتداءً وضع موازنة ثلاثية لثلاث سنوات، لها تأثيرات ايجابية على استقرار الوضع المالي و الاقتصادي و حتى السياسي، تحديد سعر برميل النفط بـ (٧٠) دولار مبالغ ومغالا فيه ويخالف مبدأ الاحتياط الذي لا بد العمل فيه، العجز كبير ولا بد من العمل على تقليص فجوة العجز، وهذا العجز ناتج من زيادة في النفقات والتخصيصات، وهذا واضح بمقارنة النفقات المخطط لها بعام ٢٠٢٣ قياساً بسنة ٢٠٢٢ و حتى ٢٠٢١، ومقابل ذلك أيضاً هنالك مؤشر على انخفاض الايرادات، وأنا أعددت جدول بالانخفاض بين الايرادات التي كانت متحققة فعلياً سنة ٢٠٢٢ قياساً بالمخطط لها، والسيد رئيس اللجنة سلمتك يوم أمس التفاصيل حول هذا الموضوع، هنالك انخفاض في تخصيصات تنمية الاقاليم للمحافظات يقابلها زيادة في تخصيصات بعض الوزارات، نطالب بزيادة تخصيصات المحافظات، ملاحظات تفصيلية أركز فيها على بعض الامور القانونية، السيد رئيس وأعضاء اللجنة أتمنى أن يتم الالتفات لها.

فيما يخص المادة (١٣ و ١٤) التي تخص تنظيم العلاقة مع اقليم كردستان في ما يخص ملف النفط والغاز و الملف المالي، ابتداءً تم اقحام موضوع تنظيم ادارة الموارد النفطية و الثروة النفطية بموضوع تقاسم العوائد والمستحقات، قانون الموازنة لا ينبغي أن يذهب الى تنظيم كيف تدار الثروة النفطية، مثلاً اللجان التي تم تشكيلها أو نص على تشكيلها قانون الموازنة، النص يقول تراجع الفترة السابقة، العلاقة بين الاقليم والحكومة، مشاكل الفترة السابقة والعلاقة فيها جوانب متعددة، فيها جانب فني يتمثل بالإنتاج، فيها جانب تعاقدي، عقود واشكالات قانونية و قرارات قضائية و قرارات تحكيمية، وأيضاً فيها جانب مالي، هذا الاطلاق في منح هذه اللجنة ان تراجع كل شيء، يعني أننا نذهب في اتجاه ليس فقط تقاسم العوائد وحل مشكلة تقاسم والمستحقات وإنما للإدارة، والدليل على ذلك، نص المادة (١٤) سادساً ماذا قال؟

قال يتم تنفيذ ما جاء في احكام البنود أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، خامساً، من تاريخ نفاذ هذا القانون ولغاية نفاذ قانون النفط والغاز، وقانون النفط والغاز ليس قانون مالي، القانون يتعلق بإدارة الثروات النفطية، معنى ذلك أن هذه البنود التي وضعت في الموازنة هي لكي تكون بديل لحكم المرحلة المؤقتة الى حين تشريع قانون النفط والغاز، وهذا كان يفترض

الحكومة ترسل لنا هذا الاتفاق النفطي الذي حصل بمشروع قانون حتى نعالج فيه هذه المرحلة، هذه المادة أعتقد انها وضعت لكي لا تنفذ شأنها شأن المواد التي سابقاً كان ينص عليها، نقطة مهمة فيها.

المادة (١٣) أو المادة (١٤)، المادة (١٣) تنص على تسليم عوائد تصدير (٤٠٠) الف برميل الى الخزينة العامة الاتحادية، في المادة (١٤) يتم منح رئيس وزراء حكومة الاقليم صلاحية التصرف في الموارد المودعة في هذا الحساب، المعلوم ان كل ما يدخل الى الخزينة الاتحادية التصرف فيه يكون من صلاحيات رئيس الوزراء الاتحادي أو وزير المالية الاتحادي وليس من صلاحيات رئيس وزراء الاقليم، وبالتالي هذا التسليم شكلي لان العوائد تدخل في حساب والحساب يتصرف فيه رئيس وزراء الاقليم، وبالتالي هذا التسليم شكلي، هنالك نصوص مخالفة للدستور وردت في مشروع الموازنة.

- النائبة سروى محمد رشيد:-

نسأل ونتساءل وفق أي احصائية تم تحديد حصة المحافظات والاقليم، ثانياً لماذا تم تحديد حصة الاقليم بـ (١٢%) بينما حسب احصائيات وزارة التخطيط، الحكومة الاتحادية، سكان الاقليم يشكل (١٤%) من ضمن اجمالي سكان العراق، فهذه انعكست على كامل حقوق الاقليم من النفقات الحاكمة وكذلك حصة الاقليم من المشاريع الممولة من القروض، ثالثاً خصصت حوالي أكثر من (١) ترليون و (٤٠٠) مليار دينار في الموازنة باسم البرامج الحكومية، ما هي تلك البرامج و لماذا حرمت منها اقليم كردستان؟

لذلك اطالب بإضافة اقليم كردستان وشموله في هذه البرامج، رابعاً لماذا خصصت المبلغ (٥٠٠) مليار دينار كاحتياطي طوارئ، بينما كان المبلغ المخصص في عام ٢٠٢١ فقط (١٥) مليار دينار.

كذلك منذ فترة طويلة تم استقطاع رواتب موظفين اقليم كردستان بحجة الادخار ولأن الموظفين ليس لديهم أي أعمال أخرى فإن رواتبهم مصدر معيشتهم الوحيد، لذلك أطالب بإضافة الفقرة في الموازنة لإعادة الرواتب المستقطعة للموظفين بشكل كامل، أطالب بتخصيص مبلغ لغرض تعويض ذوي (الانفال) و فتح المقابر المتبقية وأخذ الـ (دي أن أي) لذوي (المؤنفلين) ومطابقته مع الجثث الموجودة الذين يبلغ عددهم (١٧٢) في الطب العدلي في بغداد.

- النائب جواد كظوم اليساري:-

السيد الرئيس شكراً لكم والشكر كذلك موصول الى الاخوان في اللجنة المالية على سرعة اعداد التقرير (تقرير الموازنة) ولكن من خلال مطالعتنا على الموازنة وقراءتها وجدنا بعض الوزارات مظلومة، مثلاً نرى أن المبالغ المخصصة للمحافظات قليلة جداً وبحاجة الى زيادة من (٢,٥) ترليون الى (٨) حتى تنهض المحافظات بخططها وتنفيذ مشاريعها، وأكثر المسؤولين مطالبين بالمشاريع هم السادة المحافظين والسادة النواب، نأمل وقوف جميع النواب على هذه الفقرة وزيادة تخصيص المحافظات، أملنا اخواني اللجنة المالية أن تجمعوا جميع الطلبات التي حصلت من النواب على زيادة

المبلغ من (٢,٥) ترليون الى (٨) ترليون، وكذلك الاموال المخصصة لوزارة الزراعة قليلة جداً أملنا بزيادتها حتى تتمكن دوائر الزراعة من اداء دورها بالشكل المطلوب من خلال دعم المزارعين بالوسائل الزراعية الحديثة مثل الاليات والمرشات والمواد الاخرى، وذلك لان وزارة الزراعة مبلغها قليل جداً في هذه الموازنة، كذلك اخواني اللجنة المالية نأمل زيادة الاموال المخصصة لوزارة الموارد المائية حتى تتمكن الوزارة من توفير الماء من خلال حفر الآبار المجانية للمزارعين في محافظاتنا وأكثر المحافظات الجنوبية هي تعاني من شحة المياه.

هنالك عندي طلب أنه محافظة كربلاء كبيرة و حجم سكانها الحقيقي هو (٣) ملايين بينما يخصص لها على أنها (١) مليون وربع، لذلك نأمل من اللجنة المالية ان تسمع مطالباتنا بزيادة حصة المحافظة، كذلك نأمل من اللجنة المالية ان تبين حجم الدرجات الوظيفية في الموازنة خلال (٣) سنوات، نأمل أن تحددون لنا الحجم، الى حد الآن غامض علينا حجم التعيينات أو الدرجات الوظيفية خلال الثلاث سنوات لكون لدينا هنالك خريجين، الجامعات تضخ خريجين للشارع ويلتحفون السماء، مظاهرات مرت عليهم فترات طويلة، كذلك نأمل أن تكون في الموازنة هنالك درجات للذين تعليمهم وسط مثل الذي لديه شهادة المتوسطة أو الابتدائية لكوننا نتحدث عن الدرجات الوظيفية لذوي الشهادات العليا ونسينا الطبقة الوسطى، أملنا اخواني اللجنة المالية أن تضمنوا في هذه الموازنة فرصة عمل لجميع اخواننا ان شاء الله.

- النائب نفوذ حسين الموسوي:-

بعد الاطلاع على قانون الموازنة العامة الاتحادية المقترح في السنوات المالية من ٢٠٢٣ لغاية ٢٠٢٥ وجد أن محافظة كربلاء المقدسة هي الادنى في تخصيصات التنمية، بالرغم من الاعباء الاقتصادية والخدماتية وأعباء الفقر والحرمان في هذه المحافظة، الامر الذي يؤشر مظلومية كبيرة الى هذه المحافظة، كربلاء تستقبل سنوياً عدد (٧٠) مليون زائر من خلال المناسبات الدينية، الامر الذي ينعكس سلباً على الخدمات الاساسية للمواطنين والزائرين والوافدين، وأهمها خدمات الماء والكهرباء والمجاري والنقل وهذا كان واضح في زيارة الاربعين ومنظومات ومحطات كاملة للماء والكهرباء خرجت عن الخدمة ومشاكل كبيرة حدثت في نقل الزائرين، واذا استمر التعامل في هكذا تخصيصات سوف تتكرر هذه المعاناة سنوياً، لذلك يجب وضع حد نهائي لتلك التحديات من خلال زيادة التخصيصات المالية لإنشاء مشاريع استراتيجية تخص قطاع الكهرباء والخدمات والنقل في المحافظة.

ثانياً:- كلنا نعلم أن البرنامج الحكومي المقدم من قبل السلطة التنفيذية يجب أن ينال القسط الاكبر في الموازنة ويتم الالتزام به لتحقيق رؤية واهداف الحكومة ومن أهم ركائز هذا البرنامج هو الاهتمام بقطاعي الصناعة والزراعة، في حين أن تخصيصات هذين القطاعين متدنية جداً في الموازنة، فهذا الموضوع يحتاج اجابة السلطة التنفيذية، هل تم تغيير اولوياتها؟ في برنامجها الحكومي.

ثالثاً:- تطرق البرنامج الحكومي الى ضغط الدين الحكومي، إلا أن الموازنة تظهر تناقضاً واضحاً من خلال فقرات الموازنة الذي يشير الى مضاعفة الاقتراض والدين الحكومي، لذلك على الحكومة ان تبين اسباب التناقض ما بين البرنامج الحكومي والموازنة.

رابعاً:- لم تتضمن الموازنة برنامج لمعالجة اضطراب سعر الصرف والسيطرة على السوق الموازي من خلال أتمتة الجمارك والمنافذ الحدودية للسيطرة على الحوالات الخارجية، وبالتالي الاستفادة في تقليل سعر الصرف وتعويض خسارة الايرادات نتيجة تخفيض التي تجاوزت (١٣) ترليون، عدم وضوح بيانات القروض الخارجية والداخلية المتمثلة بمبلغ القروض والفوائد المترتبة عليها، وكذلك الجدوى الاقتصادية من الاقتراض.

- النائب زهير شهيد عبدالله الفتلاوي:-

في البدئ نشكر اللجنة المالية على جميع الملاحظات الواردة في تقريرهم، سيادة الرئيس أن قانون الموازنة يمثل الأموال العامة التي تهم مصلحة البلاد والمواطنين، وهذا الامر يتطلب شفافية في العرض حتى يعلم المواطن اين ذهبت أمواله وكيف صرفت، وبالتالي فأن غياب الشفافية والوضوح بسبب عدم وجود حسابات ختامية للسنوات السابقة يسبب اتساع الفجوة بين الواقع والتوقع، البيانات التفصيلية لم تذكر في الموازنة ولم ترسلها الحكومة الى المجلس وبالتالي فإن عدم معرفة التفاصيل الدقيقة للإيرادات، لا يمكن لأعضاء مجلس النواب محاسبة الحكومة على صرف أبواب هذه الاموال، سيادة الرئيس من الضروري انشاء صندوق سيادي يسمى صندوق ثروة العراق السيادي للتنمية من فائضات عائدات النفط يوضع فيه مبلغ لا يقل عن (١٠) ترليون، يمكن ادخاله في المشاريع الاستثمارية المضمونة الربح، وهذا الصندوق يكون خاص بالاهتمام بالمنتج الصناعي والزراعي ومعالجة المشاكل الموجودة حالياً في القطاعين، ذكرات الايرادات النفطية بواقع (١٣٤) ترليون، بينما لم تذكر البيانات الدقيقة للعائدات غير النفطية بواقع (١٧) ترليون كتفصيل لمعرفة هذه العائدات، مثل المنافذ الحدودية، الثروات المعدنية، الرسوم والضرائب، وغيرها، يجب الزام الحكومة بتقديم جداول محدثة ببيانات الايرادات والنفقات للسنوات ٢٠٢٤,٢٠٢٥ ويشرط مجلس النواب على التحديثات قبل الزام الحكومة بتنفيذها، كما نطالب بزيادة تخصيصات المحافظات الوسطى والجنوبية وخاصةً محافظات السياحة الدينية، كربلاء، النجف، سامراء، بغداد، هذه المحافظات هي عامل جذب للسياحة وبالتالي يجب الاهتمام فيها، كما يتطلب تضمين الموازنة فقرة معالجة شحة المياه كونها المشكلة الاكبر التي سوف تواجه العراق في السنوات القادمة، وكذلك عدم وضوح خطة للحكومة في دعم قطاعي الصناعة والزراعة.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

بدءاً أقدم الشكر الى الاخوة في اللجنة المالية على جهودهم في تقديم التقرير وأحب أن أنوه على الفقرات التالية.

أولاً:- لم يتضمن تقرير اللجنة المالية فقرة تقيد الموازنات لسنوات ٢٠٢٤,٢٠٢٥، حيث تلتزم الحكومة بتقديم بيانات مالية للنفقات والايرادات التقديرية للسنوات المالية ٢٠٢٤,٢٠٢٥ ضمن السقف الزمني المحدد في قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل، فنرجوا إلزام الحكومة بهذا الموضوع وتضمين الموازنة هذا الشرط.

ثانياً:- العجز وصل مبلغ (٦٤) ترليون وبذلك تجاوز قانون الادارة المالية الذي ينص أنه لا يتجاوز (٣%)، وكذلك عدم وضوح مصادر تمويل العجز والفقرات المذكورة للتمويل تحتاج الى بيانات توضيحية وخصوصاً موضوع بيع السندات والاقتراض من المصارف الحكومية، كون هذه الفقرات تترتب عليها فوائد ولم يتم أخذها بنظر الاعتبار.

ثالثاً:- موضوع التخصيصات الخاصة بمحافظة بابل، اجمالي ما خصص من أموال رأس مالية استثمارية لمحافظة بابل (٢٦٢) مليار، وهو اقل من حاجتها أقل من (٥%) من حاجتها، ونسبة هذه الاموال لمحافظة بابل الى الميزانية الكلية يخرج (١) بالألف، وهو مبلغ قليل جداً والمحافظة تحتاج الى أكثر من ذلك بكثير، نرجو الانتباه لهذا الموضوع.

رابعاً:- سيادة الرئيس المحترم جميعنا أقسمنا على الدستور والمادة (١٤) من الدستور تنص على العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز، قدمت هذا التقديم لخطورة الفقرة الرابعة، جميع العراقيين متساوين، سيادة الرئيس تضمن الموازنة أن النفقات الخاصة بتصدير النفط عدا اقليم كردستان، تصدير (٣) مليون و (١٠٠) الف برميل يكلف ميزانية العراق (٢,٦٨٩) مليار هذه (٣) مليون و (١٠٠) الف، أما الانفاق الخاص بـ (٤٠٠) الف لإقليم كردستان يكلف الانفاق (٢,٤٤٨) مليار، واذا عملنا معادلة بسيطة حسابياً، نجد أنه نفقات تصدير (٤٠٠) الف أكثر بسبع أضعاف حقه نسبةً الى نفقات تصدير (٣) مليون و (١٠٠) ألف برميل من المحافظات البقية، هذه خطورة حقيقةً.

بقيت لدي فقرة أخيرة، قلة التخصيصات لوزارة التعليم العالي وأيضاً هنالك فئات لم تذكر، والمنح والاعانات فيها اضافة (١٠) ترليون سيادة الرئيس، المنح والاعانات فيها اضافة (١٠) ترليون عن العام الماضي، في حين فئات مثل، ألتمس من سيادة رئيس اللجنة المالية، حشد الفاع ثلاث سنوات الى حد الآن لم يستلم رواتب، نأتي الى المنح والاعانات أضيف لها (١٠) ترليون وحشد الدفاع غير مضمنيه، وغيرها من الفئات المظلومة.

- النائب تقي ناصر ماجد الوائلي:-

مر على السنة المالية تقريباً أربعة أشهر، ما مصير تلك الاشهر من ١/١ الى غاية اقرار الموازنة، وهنالك بعض الملاحظات بخصوص النفقات.

أولاً:- النفقات التشغيلية عالية جداً تصل الى (١٥٠) ترليون مقارنةً مع السنوات السابقة.

ثانياً:- الموازنة الاستثمارية تصل الى (٤٩) ترليون في حين أن الموازنات السابقة لم تنفق سوى (٢٨) ترليون.

ثالثاً:- تم تضمين فقرة البرامج الخاصة وهي غير واضحة المعالم والتفاصيل.

رابعاً:- البرنامج الحكومي تم تخصيص (٣) ترليون و (٦٠٠) مليار للبرنامج الحكومي ولم يتم تزويد المجلس بالبرنامج، وتم تزويد المجلس بالمنهاج الحكومي مع غياب التفاصيل الخاصة.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

سمعنا في تقرير اللجنة يتكلم بأنه هذه الموازنة هي الأكبر في تاريخ العراق، عندما شاهدنا هذا الاسم قلنا يا الله، للموارد البشرية أن شاء الله سوف يأتي الخير وسوف يقدم للبلد الاعمار والموازنة الكبيرة، لكن عندما دخلنا في تفاصيل الموازنة، وجدنا فيها عجز، وجدنا فيها بالكاد ترقيعيه أما نصل الى النهاية أو لا؟ فأنا اعتقد أنه يحتاج تقليل في الموازنة وتوجيهها بالاتجاه الصحيح حتى تأتي لخدمة البلد، نحن لا نرغب فقط عنون، نريد اجراءات على الأرض وخصوصاً هو في هذه الموازنة ثلاث سنوات، أنا سوف أشير فقط إلى أربع حالات أو أربع فئات.

اولاً:- الميزانية وكأنه تعمل فقط على تقوية المركزية واضعاف اللامركزية أن لم تكن تنسف اللامركزية، فتحتاج الى أن تكون هنالك رؤية في زيادة تنمية الاقاليم وتنمية الاقاليم قليلة جداً في حين إعطاء للوزارات المركزية اليد الطولاء للمشاريع، ونحن نعلم المركزية تضعف المحافظات ولا تقدم خدمة، هذه واحدة ونحن نتمنى انه تنظر لها اللجنة المالية الى هذا الامر بدقة.

ثانياً:- لدينا شريحة انتخوا الى العراق مرتين، انتخوا مرة عندما دخلت علينا القاعدة في زمن الاجرام القاعدة، وانتخوا وعندما حصل لدينا نقص في الاموال والوضع الاقتصادي الضعيف انتخوا مرة ثانية عندما قصينا رواتبهم وقلنا لهم سوف نعطيكم نصف راتب وهم الصحوة، واليوم بعد أن رجعت الأمور طبيعية، رواتبهم لتعود، يعني من غير المعقول اليوم الصحوة الذي يقف على السواتر مع اخوه العسكري يستلم راتب (٢٥٠) حتى ليست مثل راتب ذوي الرعاية الاجتماعية، وهذا حقه، يعني عندما احتاجينا له انتخى لنا و قال قصوا من راتبي، لكن اليوم لنرجع لهم رواتبهم مثل ما هي، يعني نعيدها الى وضعها، هذه واحدة، الثانية أصحاب القلوب البيضاء و أصحاب الشيبة البيضاء المتقاعدين الذين أفنوا حياتهم في خدمة البلد، يعني نتمنى أن تكون هنالك رؤية في زيادة رواتبهم اخوان، يعني سيادة الرئيس راتب المتقاعد اليوم لا يكفيه لعشرة أيام، فاليوم رؤية طيبة تكون من السادة البرلمانيين وهم مقدرين هذا الموضوع ويعلمون هذه الشريحة كم قدمت من تضحيات، أنه زيادة رواتبها بالمستوى الذي يليق فيها ويليق بمعيشتها ويليق بعوائلها، وهذه هنالك موافقة السيد رئيس الوزراء الرسمية ورفعها الى الجهات المختصة في دراسة هذا الموضوع و وضع ألية لزيادة

الرواتب، نتمنى أنه تكون الموازنة تهتم في هذه الشريحة، أيضاً لدينا الشريحة الاخيرة وهي شريحة بشائر الخير، فقط أرغب أعطيكم نبذة عن بشائر الخير في ديالى وما هو موضوعها، لأنه في كل موازنة ما شاء الله ندخل فيها في مشاكل، بشائر الخير ضفناها في موازنة ٢٠٢١، و ضفناهم في ميزانية عام ٢٠١٢، و ضفناهم أيضاً في موازنة عام ٢٠٢١، بشائر الخير تعينوا سيادة الرئيس حتى يكون واضح لكل إخواننا السادة النواب، بشائر الخير تعينوا، كانوا عقود وتثبتوا، بقى منهم (٢٠٠٠) شخص لم يتعينوا ولا تثبتوا بسبب الاجراءات الروتينية، جئنا، انتهت، قالوا لهم انتهت عقودكم، لا يوجد فيها شيء حالهم حال أي عقد، لكن المشكلة الآن اذا ترغب أن تعينهم، هم موجودين في قاعدة البيانات في المحافظة، وقاعدة البيانات في كل دائرة وفي قاعدة بيانات الوزارة التي عملوا فيها، فعندما تأتي ترغب أن تعينه، يقال له أن اسمك موجود مع المعينين، لا يمكن ذلك، راتب رعاية اجتماعية لا يوجد لديه، يعني هي جالس في البيت ليس لديه راتب، يقال لك اسمه موجود لا نستطيع أي شيء نعمله له، فلا هو معين، لا هو يجلس في البيت، لا الارملة نستطيع أن نعطيها رعاية اجتماعية.

شكراً سيادة الرئيس وانا أسف على الاطالة، أتمنى لبشائر الخير أن تنظرون لها من باب الرحمة وهم عددهم ليس بالكثير، لكن (٢٠٠٠) عائلة لا يعلمون ما هو مصيرهم، معلق ما بين السماء والارض، شكراً جزيلاً سيادة الرئيس وأتمنى من السيد رئيس اللجنة أن يتابع هذا الموضوع.

- النائب كريم شكور محمد الداودي:-

بالنسبة الى مخصصات قوات البيشمركة في المادة (١٢) ثانياً، ربط مخصصات هذه القوات بمخصصات القوات البرية للجيش الاتحادي، وتكررت هذه الحالة في جميع الموازنات للسنوات السابقة دون أن تحصل هذه القوات على أي تخصيصات، لذلك نقترح بأن تحدد النسبة المخصصة لقوات البيشمركة بحيث تكون معلومة ومستقلة عن القوات الاخرى.

ثانياً:- يجب أن تكون تخصيصات قوات البيشمركة حسب النسبة العددية لهذه القوات وليس حسب النسب السكانية كما ورد في هذه المادة.

ثالثاً:- اقترح اضافة النفقات في مجلس الوزراء الاقليم وبرلمان اقليم كردستان ورئاسة الاقليم الى النفقات السيادية اسوةً برئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء، المادة (١٧) ثانياً، للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أن يمنح الذي بدرجة مدير عام والذي لا يدير تشكيل اداري او المستشار خارج الملاك اجازة لمدة (٥) سنوات براتب اسمي أو إحالته الى التقاعد استثناء من قانون التقاعد الموحد، نقترح أن تكون بناءاً على رغبة الموظف وليس بأمر من الوزير أو من الجهة غير المرتبطة بوزارة.

- النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان:-

شكراً سيادة الرئيس، نتقدم بالشكر أيضاً الى اللجنة المالية لعملها الدؤوب والجهود المبذولة من أجل الاسراع في انجاز المشروع، غلا أن لدينا بعض الملاحظات وأيضاً اشارات.

فيما يخص القروض المستمرة بالتحديد النقطة السابعة منه والتي نصت على الاستمرار بالاقتراض من البنوك الاجنبية بضمانة المؤسسات الصادرة دولياً بمبلغ (٤٣٥) مليون دولار للتخطيط مستلزمات الجهات الامنية، ولم تذكر اسم البيشمركة علماً أنها جزء من منظومة الدفاع العراقية، وقد سأل زملائنا أيضاً وفق أي الاحصائيات تم تحديد حصص المحافظات والاقاليم ولماذا تم تحديد حصة الاقليم، لماذا (١٢,٦٩%) بينما حسب احصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٢ بأن سكان الاقليم يشكلون (١٤%) من اجمالي سكان العراق، وهذه النسبة انعكست على كامل حقوق الاقليم، بعد مناشدات عديدة من عقود مفوضية الانتخابات الى أعضاء مجلس النواب وتوجيه الكتب الرسمية من قبل غالبية أعضاء المجلس الى الجهات المعنية، نطالب بتخصيص فقرة ضمن مشروع الموازنة انصافاً لموظفي العقود في مفوضية الانتخابات وتحيله الى عقود تشغيلية وشمولهم بقرار (٣١٥).

تثميناً للتضحيات الكبيرة أيماناً منا برعاية لعوائل الشهداء وتأمين الحياة الكريمة لهم استناداً للمادة (١٣٢) من الدستور نطالب بإدراج فقرة من مواد تعويض عوائل الشهداء وأنا أرجوا بتخصيص فقرة من الموازنة للسجناء السياسيين في اقليم

كردستان أسوة بباقي السجناء السياسيين في العراق، اضافة الى فتح ما تبقى من المقابر الجماعية واعادة الرفاة الى مناطقهم واجراء فحوصات الـ (دي أن أي) ومطابقتهم مع ذويهم.

سيادة الرئيس وفقاً للمادة (١٢) الثانية من قانون الموازنة، تحتفظ فوائد القروض من ضمن النفقات السيادية لسنة ٢٠٢٣ تؤيد نسبة (١٢,٧٦%) من حصة الاقليم لتسديد خدمة الديون من أصل (١٨) ترليون، (٩٦٢) مليار دينار هذا في حين مخصصات الاقليم من المشاريع الممولة بالقروض لا تتجاوز (٦) (٠,٦٢%) من اجمالي القروض الخارجية البالغة أكثر من (٩,٩) ترليون دينار، نطالب بإحقاق الحق وزيادة حصة الاقليم من القروض السيادية التي يساهم الاقليم في تسديد أعباءهم لاحقاً أسوة بباقي المحافظات.

أيضاً وردت في المادة (٢) الفقرة (١ج) تخصيص أكثر من (٣) ترليون دينار باسم البرامج الخاصة، ومن حقنا كنواب أن نسأل عن ما هي تلك البرامج ولماذا لا توجد حصة الاقليم من تلك البرامج؟

- النائب شوان محمد رستم:-

سيادة الرئيس المادتين (١١٢) و (١٣٢) من الدستور وحسب قرارات المحكمة الجنائية العراقية العليا وكل من مجلس النواب وبرلمان اقليم كردستان اقروا رسمياً ان عمليات الانفال هي جرائم حرب، وكان يجب تعويض ضحايا عمليات الانفال والقصف الكيميائي ومدن وقرى اقليم كردستان المدمرة والسجناء السياسيين الذين لحق بهم الأذى من جراء ممارسات النظام السابق، لكن مع الاسف الى حد الآن لم يتم تعويضهم، ومرت (٣٥) عام على هذه الجرائم وأن معظم ذويهم أمامهم قد فارقوا الحياة أو طعنوا في السن، لذا اطالب عند إقرار هذه الموازنة الاخذ بنظر الاعتبار ضحايا الاقليم وتخصيص التعويضات اللازمة لهم.

بالنسبة لعقود المفوضية في قانون الأمن الغذائي لحق فيهم غدراً كبير، أطالب هذه المرة أن يتم انصافهم وتجعلوا العقود الدائمة وعلى الأقل تكون العقود التشغيلية.

- النائب داخل راضي:-

بالنسبة لهذه الموازنة هي موازنة وزارات يعني مع الأسف الشديد لم تعطى المحافظات تخصيصات يعني تلبي حاجتها الخدمية، الوزرات التي تعاني يعني كل المحافظات تعاني من مشاريع الوزارات المتلكئ يعني منذ أكثر من عشرة سنوات هناك مشاريع للوزارات متلكئ في كل المحافظات وتأتي هذه الموازنة وتنصف الوزارات على حساب المحافظات التي خصص لها يعني كل المحافظات خصص لها مبلغ (٢) ترليون ونص يعني على سبيل المثال محافظة ذي قار (١٦٠) مليار لا تلبي حتى قيمة المشاريع المستمر للأسف الشديد، يعني الموازنة أيضاً لم تأخذ بنظر الاعتبار المحافظات المحرومة خصوصاً محافظة ذي قار كونها محافظة منكوبة يعني تخصيصاتها لا تكاد تذكر علماً أن مجلس النواب بدورتها السابقة أتخذ قرار باعتبار محافظة ذي قار محافظة منكوبة وخصص لها (٣٠) إلف درجة وظيفية ولكن للأسف لم ينفذ هذا القرار ولا زال أبناءنا الخريجين من المحاضرين والخريجين والمعاهد الفنية والأعلام والقانون وكل الخريجين بكل الاختصاص لا زالوا لم يحصلوا على أي فرصة عمل تذكر، أيضاً هذه الموازنة لم تراعي كل تخصيص أي مبلغ مناطق سكان أهل الأهوار التي هي أكثر حرماننا وتضرراً وخصوصاً تخصيصات المادة (١٤٠) والتي هي بأمس الحاجة إلى دعم المزارعين لم يذكر أي تخصيصات تعويضات الفلاحين المتضررين من أثار الأمطار والكوارث الطبيعية الذين فقدوا محاصيلهم في الأعوام السابقة خصوصاً محافظات البصرة وذي قار وميسان، أيضاً لم تنصف الكثير من الشرائح التي تضررت من النظام السابق كالشهداء والسجناء وأصحاب البطاقة الحمراء وغيرها.

- النائبة زليخة الياس قلي:-

أطالبكم بدايةً بزيادة تخصيصات حصة محافظة نينوى من الموازنة للأعوام الثلاثة نظراً لزيادة سكان والكثافة السكانية، أيضاً أطالب في أيطار تيسير عجلة العمل محافظة نينوى أن يتم أدراج فقرة مهمة في الموازنة العامة للأعوام الثلاثة القادمة وهي فقرة الخريجين التربويين والإداريين والكليات الساند الغير المحاضرين على قرار (٣١٥) كونها شريحة مهمة ومظلومة، وأيضاً أطالب بأدراج مشروع ماء ومجاري تلعفر في الموازنة الحالية لكون الكشف والتصاميم الخاصة

بالمشروع جاهز في المديرية العامة للماء والمجاري منذ عدد من الأعوام ويحتاج فقط إدراجها في الموازنة الحالية، وأيضاً بالنسبة للقروض المبادرة الزراعية للفلاحين مدينتنا مرت في عدد من الأحداث وجفاف لثلاثة سنوات وعدم استطاعة المزارعين على تسديد ما في ذمتهم من القروض لذا أطالب في أعفاء هذه المبالغ لهذه الشريحة للفلاحين، وأيضاً أطالب في زيادة مبالغ التعويضات لمتضررين أهالي محافظة نينوى وتلعفر.

- النائب صباح صبحي حيدر:-

نطالب في أدراج تخصيصات مالية لنقل ملاك مدارس الكليات خارج إقليم كردستان إلى ملاك المديرية العامة للتربية للدراسة الكردية في وزارة التربية الاتحادية علماً ضمن البرنامج الحكومية، كما نطالب بتضمين حصة من الاتفاقية الصينية الخاصة في أنشاء إلف مدرسة في العراق، وأيضاً نتساءل حول التخصيصات المالية إقليم

للبرامج الخاصة وما هي تلك البرامج المرصودة لها أكثر من ثلاثة تريلون دينار ولماذا لا توجد حصة الإقليم من تلك البرامج، أيضاً نبارك في توصل الإقليم والمركز للاتفاق الأولى حول ملف النفط ونطالب في الإسراع في تشريع قانون النفط والغاز الاتحادي وكذلك تضمين كافة بنود تلك الاتفاقية إلى الموازنة الحالية، أيضاً لا داعي للإقراض للعام الحالي إلى حين إقرار الموازنة لم يتبقى من السنة الحالية سواء أشهر وبالتالي لا تستطيع الحكومة انفاق كافة موازناتها وخاصة الاستثمارية، السيد الرئيس اعتبار سعر (٧٠) دولار للبرميل الواحد من صادرات النفط محفوف بالمخاطر إلى ما أنخفض السعر دون ذلك من الأمر الذي سوف يفاقم حجم العجز وبالتالي الديون الداخلية والخارجية.

- النائب مريار رشيد:-

أولاً: أدخال رواتب موظفين في إقليم كردستان مسائلة مرفوضة تم أدخال هذا القرار في السنوات السابقة من قبل حكومة الإقليم في معالجة العجز في واردات الإقليم، يجب أن يتم استرجاع تلك الأموال إلى موظفين الإقليم الذين يعانون من هذه القضية لذلك نطالب من سيادتكم بالتوجيه كل من لجنة المالية واللجنة التخطيط الاستراتيجي بإضافة فقرة إضافة هذا الموضوع كفقرة في الموازنة وتوفير تخصيصات له.

ثانياً: لا يوجد استخدام موضوع رواتب موظفين الإقليم كورقة ضغط على أي جهة لان قوة الناس خط أحمر وأمر مرفوض تماماً لذلك نطلب إضافة فقرة المادة (١٣) في الموازنة في حال عدم الالتزام أي من الحكومتين الإقليم أو المركز ولجوء غلى طرق أخرى عدى قطع الرواتب الموظفين وعدم صرفها.

ثالثاً: يجب أن يتم وضع ميزانية كافية لمستشفيات مرضى السلطان من ضمنها مستشفى هيلا في إقليم كردستان التي تعالج به مرضى السلطان في جميع أنحاء العراق.

رابعاً: أن الأموال تنمية الأقاليم بحسب النسبة (١٢,٦٧) يجب أن يكون (٣١٥) مليار لكن رأينا أنه تم احتساب (٢٧٦) مليار نرجو من لجنة المالية تعديل هذا الرقم.

خامساً: تخصيص مبالغ الكافية لدرجات الموظفين العقود الانتخابية في المفوضية العليا للانتخابات إلى العقود التشغيلية بحاج المفوضية إلى خدماتهم وكونهم ساهموا في السنوات السابقة في كل العمليات الانتخابية.

سادساً: زيادة التخصيصات البطاقة التموينية لدخول الرعاية الاجتماعية والمعاقين ورفع الحجب عن الدخول العليا.

- النائب فراس تركي المسلماوي:-

في المقدمة التقرير يكشف جهد كبير للجنة المالية لا سيما الملاحظات التي سجلت على الموازنة المقارنات مع السنوات السابقة نسب الإنجاز ونسب النمو لا سيما الفقرة (١٢)(ج) وضع أسس للتحول نحوى موازنة البرامج والأداء، ولهذا نسجل شكراً العالي للجنة المالية وللجهود التي بذلة في استكمال التقرير في مدى قياسية كما نشكر سعت صدرهم للملاحظات الكثير من السادة النواب وهذا أن دل على شيء فأن يدل على أهمية قانون الموازنة التي هي فيها مصلحة الشعب العراقي، الملاحظات على الموازنة على عجالة.

أولاً: قلة التخصيصات للمحافظات مقارنة بالموازنات السابقة هذا ما ذكر أكثر من نائب المخصص لا يغني ولذا نقترح أن يكون (٨) ترليون بدل من (٢,٣٠) تريلون وهذا يضمن التوزيع العادل لجميع المحافظات.

ثاناً: زيادة تنمية الأقاليم إلى (٥) تريليون كونها تخدم جميع المحافظات أيضاً وتقدم خدمات للمواطنين بشكل مباشر.

ثالثاً: تخصيصات محافظة كربلاء المقدسة المدينة التي نصفها بأنها مدينة ليس لأهلها إذا يفد عليها ما يزيد (٦٠) مليون زائر سنوياً وهي تحتاج إلى توسعة للبنى التحتية بشكل مستدام، ولذا نطالب بمضاعفة تخصيصاتها.
رابعاً: موازنة التعليم العالي كوني عضو في لجنة التعليم العالي أن الموازنة الوزارة هي تمثل (١,٥) من الموازنة العامة وهي موازنة هزيلة لا تتناسب مع الحجم الكبير والتحديات الكبير لوزارة التعليم العالي ونحن نزور الجامعات مع الأسف الشديد إلى الآن هناك جامعات كرفنية مثلاً في جامعة كربلاء هناك (١٢) كلية غير مبنية ونحن أما زيادة في أعداد الطلبة، لذا نقترح زيادة موازنة التعليم العالي بنسبة (٢,٥) ترليون، الملاحظة الأخرى للجنة المالية الحاجة إلى ضبط الكلف التخمينية للمشاريع في الموازنة العامة الاتحادية لاحظنا هناك كلف نحتاج إلى خبير في هذه المسالة واقعاً، ولا حظنا هناك بعض الكلف غير مبالغ به، الملاحظة الأخرى أضافة مادة في الأحكام الختامية وهي كالاتي على ديوان الرقابة المالية واللجنة المالية النيابية تقديم تقرير فصلي كل ثلاثة أشهر إلى مجلس النواب يوضح فيه سير تنفيذ الموازنة العامة ومطابقة مع الأهداف المحدد في قانون الموازنة ولمجلس النواب تغيير التخصيصات المالية بشقيها التشغيلي والرأسمالي لتحقيق الأهداف الواردة في قانون الموازنة العامة، أيضاً تعديل المادة (٦٥) من مشروع الموازنة بشكلها الحالي بإضافة فقرة تسهل تحقيق الأهداف وهي كالاتي وللجنة المالية بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية اقتراح تعديل قانون الموازنة العامة للسنتين ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وحسب المؤشرات والمعايير المذكورة في المادة المقترحة أعلى، ضرورة أن ينص في مبنى الموازنة على أن الفائض.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب قدمها مكتوبة إلى اللجنة المالية.

- النائبة فيان دخيل صبري:-

طبعاً لاحظنا بأن هذه الموازنة في هذه السنة هي موازنة ليست تقليدية موازنة لمدة ثلاثة سنوات موازنة فيها أولويات برنامج الحكومي موازنة قد تشكل رأيا اقتصادية بعيدة المدى، طبعاً لا زال ولدينا ملاحظات منها لا زال الأنفاق التشغيلي عالي جداً نحن بحاجة لدعم القطاع الخاص في العراق بشكل عام لازال نسبة الأنفاق الاستثماري بشكل عام قليلة تشكل (٢٥%) هذا أكيد العراق بحاجة إلى موازنة استثمارية خاصة أن هناك بعض المحافظات فيها نحتاج إلى أعادة البنى التحتية طبعاً قل نها عدد من المرات بأن الموازنة يجب أن تكون على أساس البرامج والأداء والحقيقة هذه الموازنة قد تشكل الرؤيا أو الأساس للموازنات أن شاء الله تحقق هذا المطلوب، بالنسبة الإقليم كردستان نحن رأينا النسبة المحدد هذه نسبة (١٢,٦٧) وهي كانت في عام ٢٠٢١ موازنة عام ٢٠٢١ حسب موازنة حسب ما قررت وزارة التخطيط هي كانت (١٣,٩)(١٤%)، بالنسبة للقروض إذا كانت مستمر التي هي (٩) ترليون تقريباً الإقليم لا يشمل به لا (٧%) أنها قليل موضوع القروض طبعاً بشكل عام التي هي تسمى القروض المستمر أيضاً هناك قروض جديد أرسلها داخل الموازنة أيضاً هذه تقريباً بحدود (١) ترليون أو (٩٠٠) مليار لم يخصص منها أي مبالغ للإقليم، هناك برامج خاصة أيضاً بحدود (٤) ترليون لم تخصص للاقليم الحقيقة نحن ندعم التخصيص المالي لتنفيذ وتحقيق المادة الدستورية (١٣٢) التي مدتها سنين مكتوبه في الدستور ولا زالت فقط على الورق موجود وهذه طبعاً حقوق متضررين من النظام السابق جميعاً في جميع العراق، الحقيقة ندعم أيضاً تخصيصات تنمية الأقاليم أن تكون مبالغ أعلى إذا كانت (٤) ترليون كما كانت في عام ٢٠٢١ وأيضاً نسبة الإقليم في هذه (٢) ترليون لم تكون في الحقيقة (١٢,٦٧) من هذه السنة، ندعم شراء وتخصيصات وشراء الأجهزة الطبية ضمن النفقات الحاكمة لإقليم كردستان في إقليم كردستان فقط موضوع الأدوية موضوع شراء وصيانة الأجهزة الطبية لم تضع فيها بالنسبة لعقود المفوضية الإخوان تكلموا هذه السنين عدة العقود المفوضية الانتخابية يطالبون أن تكون تشغيلية نطالب بشمول إقليم كردستان بنسبة من السماد ومن الأجهزة الزراعية وأيضاً المبيدات الحشرية، هناك مطالبات بشمول إقليم كردستان بتعزيز مفردات البطاقة التموينية للمشمولين في الرعاية الاجتماعية السنة كانت هناك مبادرة تعزيز الرعاية الاجتماعية الحقيقة لم تشمل إقليم كردستان لا في الرعاية الاجتماعية لتعزيز البطاقة التموينية ولا فئات ذوي الاحتياجات الخاصة نطالب بشمول إقليم كردستان أيضاً في أنشاء سلواة الآن عدد من المرات تحصل خاصتاً في محافظة دهوك يحصل الكثير من الزخم أو الضغط على

السيلوات وقد تؤدي إلى الضغط على الفلاحين وهذا طبعاً يدعم الفلاحين، الحقيقة الأمر الأخر الذي هو بشكل عام موظفين الإقليم لعدد من السنين (٦٨١,٦٦١) لا أعلم لماذا ترتفع هذه النسبة ولا زاله كما هي ثابته.

- النائبة أحلام رمضان فتاح:-

أحب أن أنوه عن موضوع مهم جداً يتعلق بفئة من المجتمع العراقي تعرضه لظلم كبير ولم تنل حقها إلى هذا اليوم، السيد الرئيس في عام ١٩٨٨ وفي الذات في ٤/أيلول تم تهجير (٤٢٠) إلف عائلة كإكاءيه وبالإضافة إلى عوائل شبكية وكردية بشكل قصري من بيوتهم وقراهم والتهجير كان بسبب تهم سياسية وجهة لهم لمولاتهم لأحزاب أخرى غير الحزب الحاكم البعث الحاكم أنا ذاك، كيف حصل ذلك أنه جاءت المئات من السيارات الحمل لتقف أمام البيوت وتجبر العوائل إلى الصعود لهذه السيارات والتوجه بهم نحو مصير مجهول وبعد رحلة يوم كامل في منعرجات الجبال تم ألقائهم في وديان الجبال بدون خيم وبعد عشرة أيام أنتهم الخيم، السيد الرئيس أما بيوتهم وقراهم قد تم تدميرها بالكامل بالأليات الحفر مباشراً بعد ترحيلهم أيضاً مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة، السيد الرئيس والان العملية تمت أو نفذت بسرية تامة وبكتاب عنوان (سري وشخصي) هذا قد صدر من رئاسة المرسوم الجمهوري أنا ذاك وأن الأعلام كان معتمَ أو مقيدً أو مهددً لم تظهر مظلوميتنا أمام العالم لا هذا اليوم، رغم صدور قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ الذي ينص على تعويض المتضررين من النظام السابق ولكن هذا القانون أو هذا التعويض لم يتم من خلال تعويض عائلة كإكاءيه واحدة من الحكومة العراقية ولا دينار ولا العوائل الأخرى، بسبب التعليمات المجحفة التي أصدرتها الجهات التنفيذية أنا ذاك، السيد الرئيس اليوم نطالب بتضمين قانون الموازنة بمادة تضمن حقوق هؤلاء وتعويضاتهم وتشكيل لجنة لاستقبال ملفاتهم ومعاملاتهم لتكملة الإجراءات تعويضاتهم أيضاً السيد الرئيس نطالب ضمن هذه الموازنة مخصصات منتسبي مديرية شرطة نينوى أن تدرج ضمن هذه الموازنة ونطالب أيضاً بتعويض فلاحين محافظة نينوى وخاص قضائي حمدانية ومخمور الأن تضررت بشكل كبير بسبب هطول الأمطار الغزيرة في الأيام الأخير بما تسبب بخسائر مادية فادحة للفلاحين الذين صرفوا مبالغ كبير على هذه المزروعات وأن يكون تعويضهم تدرج ضمن هذه الموازنة.

- النائب شيروان جمال خضر:-

السيد الرئيس تنمية الأقاليم في العام السابق الأمن الغذائي تم تخصيص (١٠) ترليون له في موازنة ٢٠٢١ تم تخصيص (٥) ترليون نتفاجأ في هذه الموازنة ٢٠٢٣ أثنين ترليون وخمسمائة مليار بعد أن بدأ المحافظات من نينوى إلى البصرة بتنفيذ المشاريع في معظم المجالات وفشل بعض الوزرات وبقاء أكثر من (١٤٠٠) مشروع وزاري متلكئ شاهدنا وخاصة في محافظتنا المحرر ومنها محافظة نينوى بثروة الأعمار والبناء فيها، اليوم نتكلم كنائب عن محافظة نينوى عضو لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية نطالب في مضاعفة تخصيصات تنمية الأقاليم إلى (١٠٠%) لكمال الأعمار وبناء في المحافظات خارج الإقليم، هناك موضوع مهم بالنسبة للعقود الانتخابية لمحافظات إقليم كردستان ومحافظة كركوك (٣٢٧) من الموظفين بدأ من عام ٢٠٠٥ والانتخابات و٢٠٠٩ و٢٠١٨و٢٠١٤ لم يشمل إلى هذه اللحظة بقرار مجلس الوزراء (٣١٥) كسائر العقود الأخرى هناك عدد من الكتب وزارة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء لشمولهم، نطالب اللجنة المالية بأدراج فقرة لشمولهم بقرار (٣١٥) أسوتنا بأقرانهم في المحافظات العراقية الأخرى، إدراج فقرة تعيين المكونات في المؤسسات الأمنية كافة هناك خبن كبير لتلك المكونات بالتعيين في المؤسسات الأمنية العراقية وهذه مخالف للمادة (٩) من الدستور العراقي، إدراج تعويضات لضحايا الانفال وحلبجة بعد تحرير العراق بعد (٢٠) عام لم يتم تعويض ضحايا الانفال وحلبجة إلى هذه اللحظة وتم جمع حوالي (١٠٠) توقيع لزملائنا النواب ونشكر كل الكتل السياسية للوقوف على تعويض تلك الضحايا، موضوع محافظة حلبجة أيضاً السيد الرئيس طالبنا وتم أرسال كتاب رسمي في أدراج للقراءة الثانية وأيضاً أدراجه ضمن التعويضات في ضمن موازنة ٢٠٢٣.

- النائب محما خليل قاسم:-

السيد الرئيس نحن نطالب زيادة تخصيصات محافظة نينوى وفق درجة الحرمات وعدد النفوس ودرجة الضرر، طرق زملائي إلى زيادة التخصيصات المالية لتنمية الأقاليم نحن مع إلى (٨) ترليون دينار حتى تحصل نينوى على استحقاقها، نطالب اللجنة المالية الموقر زيادة تخصيصات المالية لمحافظة بغداد العاصمة تعني ثلث سكان العراق،

أيضاً نطالب زيادة التعويضات النازحين الآن النازحين فقدوا كل شيء والتخصيصات المالية لنازحين في المخيمات وفي الهياكل القليل جداً، نطالب أيضاً أن تشمل التخصيصات المالية طلبة النازحين حتى يستطيعون إكمال ومواصلة الدراسة، نطالب زيادة تخصيصات المالية ورصد مبالغ مالية للمادة (١٤٠) الدستورية السيد الرئيس الآن هذه الشريحة للمواطنين عانوا معاناة كثير وكان النظام البائد نار ووباء عليهم وفقدوا كل شيء ولا يعوضوا من الدولة، أيضاً هناك فقرة مهمة جداً نطالب زيادة تخصيصات المالية للأوقاف المسيحية واليزيدين والصابئة المندائية التخصيصات المخصص لهم خمس ونصف مليار دينار عراقي لا يكفي بالغرض، نطالب بزيادة بصرف المستحقات القوات البيشمركة الآن جزء من المنظومة الدفاعية العراقية السيد الرئيس بأثر رجعي وفي كل موازنة من موازنات الدولة العراقية تدرج فقرة بصرف المستحقات القوات البيشمركة اليوم كمنظومة دفاعية عراقية بدمائهم نحن اليوم موجودين ونطالب بزيادة تخصيصات القوات البيشمركة وصرف المستحقات باثر رجعي، في ما يتعلق بمدينة سنجار نطالب أن تكون صندوق أعمار سنجار منفصل عن بقية الصناديق الآن هناك تخصيص مالي من الدولة نطالب بزيادة وهناك دعم دولي ونطالب أن تكون الأموال العراقية مخصصة لهذه المدينة حتى تبدي أعمار سنجار، إضافة إلى ذلك أطالب أضافة فقرة وبند للمحاضرين النازحين من كل النازحين العراقيين ومنها النازحين المحاضرين سنجار تخصيص مبالغ مالية (٢٠٠٠) درجة أمني في سنجار حتى يحل محل قوات الغريب الأجنبية حتى نبدأ بالأعمار وعودة النازحين إلى هذه المدينة، ونطالب أيضاً زيادة تخصيصات المالية لتعويض المتضررين من سياسة النظام البائد ومن الأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية.

- النائب احمد صلال عزيز:-

من هل تقرير الذي شخص أغلب أماكن الخلل في مشروع الموازنة بغية معالجتها وأولها موضوع العجز، ونود أن نتطرق إلى موضوع طلبات شعبية تطرق لها السادة زملاء النواب بخصوص المفسوخة عقودهم وزارتي الدفاع والداخلية والحشد الشعبي وكذلك الحراس الأمنيين وخصوصاً في حقل الأحدب مفسوخة عقودهم نتمنى النظر بهذا الملف على الاعتبار بأن هذا الملف حساس ومهم، نأمل من اللجنة المالية إعطاء أهمية لهذا الموضوع، النقطة الأخرى هي تخصيصات المحافظات على الاعتبار المحافظات عليها مسؤوليات وأعباء وضمن البرنامج الحكومي والاهتمام بهذه المحافظات والتخصيصات المالية مخصص الحقيقة قليل لا تكفي باستحقاق هذه المحافظات ونرى الحكومة ذاهبة في أتجاه المركزية من خلال إعطاء الأموال للوزارات رغم أن هناك مشاريع تلكئت مشاريع وزارية كبير هذا يتطلب تحويل هذه المبالغ من الوزارات إلى المحافظات حتى يتم النهوض بهذه المحافظات، الموضوع الأخر المهم يضمن في كل موازنة قضية البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز واليوم نلاحظ وزارة المالية تتمهل بهذا الموضوع بدليل محافظة واسط لديها دعوة قضائية في اتجاه هذه التخصيصات نأمل من اللجنة المالية وضع فقرة تؤكد على التزام وزارة المالية في إعطاء هذه الاستحقاقات حتى تنهض هذه المحافظات في أعباءها أمامها دور كبير لنجاز المشاريع، النقطة الأخرى الملف الزراعي الحقيقة اليوم الملف الزراعي وملف شحة المياه الذي يعصف بالدولة العراقية نلاحظ في الموازنة لم يتخصص مبالغ كافية لهذا القطاع بالاعتبار القطاع الزراعي مهم وحيوي قد يضاهي القطاع النفطي بالتالي لا بد أن تكون عناية لهذا القطاع وكذلك معالجة شحة المياه من خلال توفير مبالغ إضافية إلى وزارة الموارد المائية، النقطة الأخرى معالجة أصحاب الشهادات الذي ضمن في موازنات السابقة وتحويلهم إلى الوظيفة المدنية في وزارة الدفاع والداخلية نرى أن وزارة الداخلية أمتنع عن تحويل البعض منهم لم يتبقى لا العدد القليل نأمل معالجة هذا الأمر بهذا الموازنة.

- النائبة كوردو عمر عبدالله:-

يواجه العراق والشعب العراقي كارثة بيئية بسبب شحة المياه التي تضرب العراق من كردستان إلى الجنوب حيث أن الماء مصدر الحياة، لا أن بسبب الظروف المناخية التي يمر به العراق إضافة إلى تقليل نسبة الإطلاقات المائية لنهر دجلة والفرات وفروعها من قبل دول الجوار، وهذه الأمور أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية داخل الأراضي العراقية وعلى سبيل المثال أن نسبة المياه الجوفية في إقليم كردستان كانت تتراوح بين (١٥٠, ٣٥٠) متر عند حفر

الإبار لا أن عمق المياه الجوفية أصبحت حالياً بين (٥٠٠,١٠٠٠) متر، ونلاحظ أن في ضوء هذه الأزمة الخطير التي تأثر على حياة الفرد والمجتمع والحياة والزراعة والاجتماعية والاقتصادية ضعف إجراءات الحكومية في مواجهة هذه الكارثة الإنسانية وبذلك عدم أتخاذ إجراءات كافية في مواجهة هذه الأزمة وعدم الاتباع الخطوات العملية في توفير مصادر المياه داخل العراق والموارد المائية، كذلك قلة الاهتمام في بناء السدود في مناطق التي يحصل فيها تشييد السدود في إقليم كردستان مثل قرية قلادزي وتقتر وكلار ودهوك والصورا بسبب هذه الأزمة العراق يفقد سنوياً حوالي (٢٥٠) متر مكعب من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب شحة المياه وإضافة إلى فقدان العراق إلى الأهوار التي كانت تمثل المناطق الاقتصادية والسياحية التي يعيش عليها الألف من العوائل من أبناء شعبنا في الجنوب، لذا أن نطالب من خلال مجلس النواب منبر الشعب بزيادة التخصصات المالية إلى وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة بإمكانها مواجهة التصحر والقيام الحكومة في الاتخاذ كافة الإجراءات التي أشرنا اليهم والإجراءات الأخرى التي تضمن مواجهة الجفاف في العراق علماً أن من قبل طلبنا بناء السدود كبير والصغيرة لتقديم المال ومواجهة هذه الأزمة وقدمنا ذلك عن طريق وزارة المالية.

- النائبة علا عودة لايذ شناوة:-

قانون الموازنة له صل مباشرة في حياة المواطنين ولذلك يجب أن يكون منصف وعادل نطالب أولاً موازنة محافظة ذي قار للأسف موازنة بائسة لذلك ندعوا إلى زيادة التخصيصات المالية لموازنة محافظة ذي قار لعام ٢٠٢٣، عودة المفسوخة عقودهم في وزارتي الداخلية والدفاع تحويل جميع الأجراء اليوميين العاملين في جميع مؤسسات الدولة إلى عقود وفق قرار (٣١٥)، أنصاف عقود قبل ١٠/٢ وتثبيتهم على الملاك الدائم التعاقد مع الخريجين التربويين والغير تربويين بصفة إداري وفق الحاجة الفعلية لمديريات التربية بالمحافظات، أنصاف عقود المشاريع الذين استفادة الدولة من خدماتهم وتحويلهم إلى عقود وفق قرار (٣١٥) ومن ضمنهم عقود مشاريع ذي قار العاملين ومن ضمنهم عقود مشاريع ذي قار والعاملين في المستشفى التركي في ذي قار طيلة ثلاثة سنوات، أنصاف حملة الشهادات في وزارتي الداخلية والدفاع من البكالوريوس والدبلوم وتحويلهم على الملاك المدني، إضافة فروقات الحشد الشعبي في موازنة عام ٢٠٢٣، أيجاد حلول لكافة الخريجين من المعاهد والكليات،

- النائبة أمل عطية عبد الرحيم:-

الموازنة الهدف منها تنمية اقتصادية وتطابق بالبرامج الحكومية ومعالجة التحديات وخصوصاً معالجة العجز الموجود هذه الموازنة السيد الرئيس تفتقر إلى العدالة في توزيع الثروات بين الإقليم وبين المحافظات وبالأخص المحافظات الجنوبية، نلاحظ أن محافظة ذي قار منذ ثلاثة سنوات الشباب تفترش الأرض وتعطيل الحياة بسبب وجود جيوش من العاطلين عن العمل لم تحصل لهم على درجات وظيفية من الحذف والاستحداث الواقع الفعلي لسكان محافظة ذي قار يحيب عن الحكومة الآن الواقع الفعلي له حوالي مليونين وثمانمائة نسمة لكن الحكومة تتعامل على أساس مليون وتسعمائة نسمة وهذه ثمانمائة إلف نسمة هي بالاعتبار هي المحافظة ثانية هؤلاء تغيب عنهم الواقع التربوي والواقع الصحي والواقع الخدمي نلاحظ أن الشباب الخريجين العلوميين والإعلاميين والإداريين ولدينا خرجين منذ عام ٢٠١٠ وخرجين الاكاديميين العربية للعلوم والتكنلوجية والمعاهد التقنية منذ ثلاثة سنوات يتظاهرون أما دائرة توزيع نفط ذي قار وأيضاً المفسوخة عقودهم من الحشد الشعبي من الداخلية ومن الدفاع ومن الموارد المائية ولدينا أعداد كبير تم فسخ عقودهم أيام كورونا ولم تتم أعادة والتعاقد معهم، كذلك فروقات الحشد الشعبي هؤلاء قدموا كل ما يملكون من أجل الدفاع عن الوطن لهذا نطالب أطلاق الدرجات الوظيفية في الحذف والاستحداث إلى استيعاب هؤلاء الشباب من أجل أن يمارسوا حياتهم الطبيعية في الوطن، وأيضاً نلاحظ كل محافظة هجرا جماعية في كل شهر حوالي (٢٠٠) عائلة بسبب انعدام الخدمات بين القرى والمركز انعدام الطرق الريفية وانعدام المستشفيات قلة الكوادر الطبية الموجود في المحافظات كلها بحاجة إلى علاج جذري الآن اليوم هو استقرار محافظة ذي قار يمكن أن نعتبر استقرار للعراق بأكمله، أيضاً لدينا واردات في الموازنة واردات محلية مثل الضرائب مثلاً المرور وواردات وزارة العدل هذه الواردات أتمنى أيضاً المنتجات النفطية تخصص لها صندوق في المحافظة وهذا الصندوق جبايات تبقى في المحافظة ولا تسجل

لصالح الموازنة العامة في الحكومة المركزية لان هذه الواردات تخصرها المحافظة وهذا الصندوق سوف يحفظ حقوق المحافظات من أجل إعادة البناء وإعادة الخدمات الموجود في المحافظة.

- النائب أسعد محمد محمد علي الحموزي:-

المحور الأول القروض المستمر نصة الفقرة واحد من هذا المحور على الاستمرار بالاقتراض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جايكا لغرض تمويل الوزارات وإقليم كردستان وسوف يتم تحويل مبلغ (١٢٠٠) مليون دولار وقد كانت حصة مشاريع وزارة الموارد المائية من هذا المبلغ وحسب التوزيع (٢,٥) مليون دولار فقط بالرغم من وجود مشكلة وأزمة في شحة المياه المتفاقمة وحاجة البلد إلى مشاريع استراتيجية قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد وطويلة الأمد بخصوص ذلك، نحن نحتاج إلى دعم الموارد المائية بشكل كبير وأتكلم كنائب من محافظة البصرة نحن كل سنة الموارد المائية يوجد عندنا مشكلة والملوحة والتلوث وفقط (٢,٥) مليون دولار من إلف (٢٩٩) أعتقد هذه مجحفة جداً لقضية الموارد المائية، النقطة الثانية صدر قانون غرفة التحكيم الدولية بشأن التزام تركيا بإيقاف تصدير النفط العراقي المنتج في إقليم كردستان وهو بحدود (٤٥٠) إلف برملي يومياً دون موافقة هيأة التسويق سومر من غير المعروف ما إذا كان هذا القرار سوف يطبق بأثر رجعي أو من تاريخ صدور القرار وفي كافة الأحوال سوف يرتب على جهود إضافية على الديون، اتكل مالان عن محافظة البصرة التي يعتمد عليها البلدان ويعتمد عليها البلد في أكثر من (٨٠%) من قيمة الموازنة تفاجئنا أن حصة البصرة (١%) من حصة الموازنة والان البصرة متضرر بشكل الاتي.

أولاً: الأمراض السرطانية المرتفعة جداً والتي سببها الرئيسي الانبعاثات الغازية من استخراجات النفطية والان لا يوجد علاج كافي لأمراض السلطان والسلطان يأكل أبناء البصرة لذلك نطالب بتخصيص حصة خاصة لمعالجة الأمراض السلطانية.

ثانياً: التلوث الحاصل بسبب الملوحة الحاصلة التي يتعرض لها أبناء البصرة كل موسم صيف علماً أن وزارة النفط تأخذ أكثر من (٢٠%) من حصة المياه التابعة لمحافظة البصرة.

ثالثاً: العشوائيات الكثر المنتشر بسبب استحواذ وزارة النفط على معظم أراضي المحافظة واعتبرتها أرض نفطية مقابل كل هذا تضرر نكافئ نحن أبناء البصرة بأن تخصيصنا غير منصف وهو يشكل (١%) من نسبة التخصيص المالي للموازنة.

أطلب من اللجنة المالية إعادة النظر في تخصيص الأموال لمحافظة البصرة.

- النائب مشعان التركي:-

الحقيقة السيد الرئيس الأخوة الحضور يعني بالرغم من أهمية الموازنة وتداعياتها على المشهد العراقي وكذلك أهميتها في تنفيذ البرنامج الحكومي لكن هناك لدينا بعض الملاحظات وخيبة أمل كبير في ما يخص فقرات التي تهم المناطق المحرر المدن المحرر حيث لحظنا أن قيمة التعويضات المتضررين هي (٢٥٠) مليار تشمل جميع المحافظات المحرر علماً أن نسبة الضرر حسب التقارير الأممية يوازي (٨٨) مليار دولار كون يوجد قياس نسبة الضرر أيضاً قرها مجلس النواب بأن أغلب المحافظات السنية محافظات منكوبة اعتبار نسبة الضرر أكبر وكثر من (٨٠%) ولكن تفاجئنا أن محافظة الأنبار ومحافظة صلاح الدين والموصل وما أدراك ما الموصل هي (٢٥٠) مليار للجميع، إضافة إلى ذلك خصص صندوق إعادة الأعمار للمناطق المحرر كيف يكون (٥٠٠) مليار اذا قارنا حجم الأضرار التي ذكر سابقاً إضافة إلى ذلك اليوم نحن في محافظة الأنبار لدينا أيضاً مشاريع ونسبة الضرر كبير لوحظنا الموازنة ضمنة بحدود (١٣٢) مليار دينار عراقي هي لا تسد حاج الفعلية من المشاريع الخدمية لتنفيذ البرنامج الحكومي وأن حجم الالتزامات التقاعدية لمشاريع المستمر بحدود (٨٠٠) مليار دينار عراقي علماً أن الذرعات المرفوعة منذ بداية عام ٢٠٢٣ ولغاية الآن إلى وزارة التخطيط للعمار المنجز المشاريع بحدود (٧٧) مليار وهذا التخصيص وهذا يسبب لنا مشكلة في هذه الذرعات من ذرعات المرفوعة وأن هذا التخصيص (١٣٠) مليار سوف يادي بالنتيجة إلى أيقاف العمل بالمشاريع المستمر وبالتالي اندثارها وتوقفها عن العمل وما يترتب على الحكومة التزامات مالية وتعويضات للمقاولين المتضررين وصرف مبالغ إضافية لكمال هذه الذرعات إضافة إلى ذلك أن هناك مبالغ كبير تضخم كبير في المشاريع في الميزانية

التشغيلية لبعض الجهات ذات الأنفاق ومنها الأمانة العامة لمجلس الوزراء وكذلك لوحظ قلة موازنة صندوق الأعمار، إضافة إلى ذلك لاحظنا هناك مبلغ المادة الثلاثة هو (٥٠٠) مليار دينار عراقي لا سيما علمنا أن بالسنوات السابقة كانت نسبة المبالغ المخصص لهذا الغرض (٢٥٠) مليار ولم يتم أنفاق سواء في عام ٢٠١٨ لغرض الفيضانات وكذلك نفوذ الأسماك، من ما يعني يجب أن يكون هناك يعني تمنياتي يعني أتمنى على السادة أعضاء اللجنة المالية تدوير مبلغ (٢٥٠) مليار دينار عراقي إلى الوقف السني لاحظنا أن الموازنة الوقف السني قياس في ميزانية الوقف الشيعي يعني ميزانية الوقف السني هي (٤٠٠) مليار وميزانية الوقف الشيعي هي ترليون و(٤٠٠) وأكثر أتمنى يتم مناقلة (٢٥٠) من المبالغ التي ذكرت في المادة الثالثة في ما يخص مبالغ (٥٠٠) مليار (٢٥٠) للوقف السني تكون منها (٢٠) مليار و(٥٠) مليار من هذه المبالغ يتم بناء بيوت ثقافية ل(١٥) محافظة في المدن العراقية.

- النائبة كافين سعيد روماني:

بقلوبً يملئها الحزن والاسى نستذكر شهداء وضحايا حملات الانفال سياط الصيت تلك الجريمة التي تعد واحد من أبشع أساليب الجريمة الإبادة الجماعية التي أقترفها النظام البعثي العراقي ضد الكرد والكردستاني قبل (٣٥) عام وعلى مراحل متعدد إذا اقتادا إلف من المدنيين الأبرياء من مختلف مناطق كردستان ودفنهم وهم أحياء في صحاري وسط العراق وجنوبه وما زال الكثيرون في أعداد المفقودين ومصيرهم مجهول فأننا ندعوا الحكومة العراقية إلى الوفاء في التزاماتها وتحمل مسؤوليتها الأخلاقية والدستورية وتنفيذ قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا التي عدة الانفال جريمة أبادة عراقية وجريمة حرب حيث أستخدمه في مراحل حملات الانفال جميع أنواع الأسلحة المحرمة دولياً وخاصة السلاح الكيماوي من الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب والفسفور نطالب بشمول شريحة الانفال والسجناء السياسيين والشهداء ومعاقي حرب داعش ضمن الموازنة وأيضاً نطلب زيادة رواتب قوات البيشمركة وجميع القوة المدافعة الذين يضحون بحياتهم من أجل وطن العراق نتأمل بحكومة السيد السوداني ومساعدة حكومة إقليم كردستان من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى عوائل الشهداء الأكارم وبما يليق به.

- النائب موفق حسين قادر:-

ملاحظاتي رأينا أن لا يوجد عدالة في توزيع الموازنة، تخصيصات تنمية الأقاليم (٢,٥) مليون لكل المحافظات أي في واقع واحد وربع من الموازنة العامة ونحن نعلم بعض المحافظات كنينوى مثلاً والمناطق المحرر نينوى هي أصابها الدمار وهو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية ولهذا أطالب برفع التخصيصات تنمية الأقاليم (٢٠٠%) بهذا تزيد حصة كل المحافظات ومنها نينوى وأيضاً تصبح استثمارية أكثر من ترليون ونصف لنقدر على أعمارها لهذه المدينة المدمرة المنكوبة في كل القطاعات، ثانياً حسب أتفاق أدارة أتلاف الدولة ملف التعويضات يجب أن يحسم للأفراد والمعامل والقطاع الخاص ولكافة المتضررين في مناطقنا نينوى والمناطق المحرر وكل العراق وأطلب في زيادة تخصيصات بواقع (٥٠٠) مليار بدل من (٢٥٠) مليار، مضى (٦) سنوات تحرير مناطقنا ومنها نينوى ولا زال اعتمادنا في على أموال تنمية الأقاليم وليس على المشاريع الاستراتيجية للموازنات ولهذا أطلب مرة ثانية زيادة تخصيصات صندوق الأعمار إلى (١,٥) ترليون بدل من (٥٠٠) مليار شخصياً وجميعنا نساند وندعم كل المشاريع الاستراتيجية الاستثمارية أينما كانت في العراق وفي أي محافظة وفي كل القطاعات لكن العدالة تفرض أن يكون لنينوى حصى لهذه المشاريع الاستراتيجية وخصة في القطاع الصحي والصناعي ومصنع الأدوية وكل هذه القطعات مدمرة بالكامل حيث أن مستشفيات المدينة أكثرها مستشفيات كرفانية وما عمرنا هو في اعتمادنا على أموال تنمية الأقاليم، رأينا في جدول الموازنة أطلاق لدرجات وظيفية لبعض الوزارات والهيئات والمؤسسات كان الأجدر أن يكون هناك نص واضح في الموازنة وأن أطلب من السيد رئيس اللجنة المالية أن يؤكد أن لا يوجد نص في هذا الموضوع ولهذا العدالة مهمة أن نعرف هذه الدرجات وتوزيعها بشكل عادل حسب نسبة المحافظات ولكافة المحافظات نينوى منطقة زراعية وسياحية ولهذا نحتاج تخصيصات مهمة لدعم هذين القطاعين مهمين، الحقيقة يجب أن لا ننسى ضرورة الدعم المتقاعد والفقير والأوائل والقطاع الخاص وأهل العقود والأجراء لكي تكون الموازنة في أتجاه تحسين الوضع الاجتماعي لهذه الشريحة.

- النائب مزاحم قاسم الخياط:-

طبعاً كما هو معلوم أن اكبر جريمة حدثة في تاريخ الدولة العراقية هي قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، وكذلك جريمة عمليات الانفال سيئة سيط وبالرغم من مرور (٢٠٩ سنة على سقوط نظام البعث المجرم لا أن العدالة الاجتماعية لم تتحقق وأن الضحايا حلبجة وعمليات الانفال لم يحصلوا على تعويضات تناسب حجم الكارثة لذا نطالب بإضافة مادة لقانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ يتضمن تعويض المتضررين ضمن فقرات خاصة بتعويض الشهداء والسجناء السياسيين وبالشكل يتناسب مع حجم هذه الجرائم، النقطة الأخرى هناك عدد كبير من خريجي من الكليات والمعاهد في الأقسام الطبية والواقعة ضمن مناطق مادة (١٤٠) من الدستور العراقي ولسنوات دراسية سابقة وإلى حد الأن لم يتم تعينهم لذا نطالب اللجنة المالية بتخصيصات مالية لازمة لغرض تعيين كل الخريجين في هذه المناطق أسو في خرجين المحافظات الأخرى، النقطة الأخير السيد رئيس اللجنة أن سد دربن ديكان التي هي من السدود الكبير في العراق تعاني من مشكلة خطير متمثلة بالانزلاقات الأرضية وعلماً أن هذا السد مياه هذا السد تستفاد منه المناطق الوسطى والجنوبية تقريباً (٨٠%) من مياه تستفاد في هذه المناطق والانزلاقات والمشاكل الخطير المتمثل بالانزلاقات الأرضية تهدد هذا السد لذا أطالب بتخصيصات المالية الأزمة لترميم هذا السد.

- النائب ريبوار أور حمن وستا:-

مسألة اختلاف رواتب موظفين الدائرة الاتحادية في إقليم كردستان مثل دوائر البطاقة الوطنية والجوازات والإقامة مع أقرانه في المحافظات، هي مشكلة يجب حلها من قبل الحكومة الاتحادية كي تعاضي هؤلاء الموظفين نفس رواتب امتيازات الموظفين في باقي محافظات البلد، لذلك اقترح على اللجنة المالية إضافة فقرة لحل هذه المشكلة عن طريق أنشاء حسابات وإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني للموظفين الاتحاديين في الإقليم حتى يتم وضع راتبهم على حسابهم البنكي من قبل الحكومة الاتحادية مباشراً، ملاحظة أخرى هناك مخصصات خطورة تصرف لقوات حرس الحدود في كافو أنحاء البلاد ماعد حرس الحدود في إقليم كردستان على الرغم من كونهم أيضاً قوات اتحادية، اقترح أن يضاف هذه الصورة إلى عناصر الحدود في الإقليم أيضاً لذلك الخطورة التي تواجه في ظل الانتهاكات المتكرر على الحدود العراقية في إقليم كردستان، ملاحظة أخرى هناك أكثر من ثلاثين إلف محاضر في إقليم كردستان وهم شريحة مهمة لاستمرارية العملية التربوية خاصة في وجود نقص في الكوادر التدريسية، أقترح على اللجنة المالية إضافة فقرة أو تحديد نسبة لتثبيتهم أسو بالمحاضرين في باقي المحافظات العراق.

- النائبة زينب رحيم طعيمة:-

أولا ينص قانون الموازنة العامة في المادة (١٩) أولاً منه عدم ترويج أي معاملة في جميع دوائر الدولة دون أن يسلم المستفيد فواتير جبايته الماء والكهرباء هذا النص على أطلقه غير سليم الآن يوجد لدينا فئات هشة فقيرة ومنها مشمولين بالشبكة الحماية الاجتماعية هؤلاء قد لا يتمكنون من تسديد فواتيرهم قد يحتاجون مراجعة دوائر الدولة لأجل أعادة الشمول بالرعاية أذا حصل خطئ أداري أو غيرها نقترح رفع هذا الاشتراط عن المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية والطبقات الهشة اقتصادياً ومعيشياً.

ثانياً: تنص المادة (٢) رابعاً على تخصيص مبالغ قدر (٢,٥) ترليون من الأعمار وتنمية المشاريع الأقاليم المحافظات كافة هو مبلغ ضئيل جداً لا يتناسب مع حجم الموازنة العملقة البالغة حوالي (٢٠٠) ترليون إضافة إلى الحاجة الكبير للمحافظات إلى مشاريع تنتشل من الواقع الخدمي، لذلك نطالب بزيادة المبلغ المخصص لتنمية المشاريع وتعزيز موازنة المحافظات ومنها محافظة المثنى هي الأشد المحرمية وكذلك لاحظنا المشاريع الوزارية أغلبها يكون فيها تلكئ وفساد وبعضها ندثرت بعض المشاريع الوزارية، لذلك يكون التركيز على زيادة موازنة المحافظات يكون أفضل.

ثالثاً: بالغة مجموع الإيرادات الغير النفطية مخطط في مشروع قانون الموازنة العامة عام ٢٠٢٣ حسب الجدول (أ) المرفق المتضمنة الضرائب على الدخول والثروات والضرائب السلعية ورسوم الإنتاج وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام وإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى والتي بلغة (١٧,٢) ترليون دينار في حين أجمال الإيرادات الغير النفطية

التي تحققت فعلية في عام ٢٠٢٢ بلغة (٧,٦) ترليون دينار في حال عدم تحقق المبلغ المخطط لهذا النوع من الإيرادات أنها سوف تزيد من العجز من الموازنة لذا نرجو أن اللجنة تنتبه هذه الفقرة.

رابعاً: نطالب بتضمين قانون الموازنة العامة الاتحادية المادة تضمن تعويض متضررين المشمولين بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ هو الذي تعطل تنفيذ كثيراً ومنه عندنا حالة في محافظة المثنى هي عشيرة عبد الحسين والتي لم يتم حسم هذا الملف لذا نرجو إضافة هذه المادة وتشكيل لجنة لتنفيذ هذا القانون على أن تكون هناك لجان فرعية في المحافظات لصعوبة اجتماع اللجنة في بغداد في الفترة السابقة.

أخيراً تضمين مادة لتحويل ما تبقى الأجراء واليوميين في كافة دوائر الدولة منه الحالة الفريدة الموجود في محافظة المثنى هم عمال الاستقطاع البلغ عددهم (١٠٠٠) عامل هي حالة لا توجد في باقي المحافظات فقط في المثنى موجود هذه الحالة في دائرة صحة المثنى ولم يسجلوا كأجراء أو غيرهم وطرحنا هذا الملف مع وزير الصحة ونطالب بتضمينه في الموازنة الاتحادية وتحويلهم.

- النائبة نجوى حميد محمد:-

محافظة كركوك فيها مكونات عديدة وهناك إجحاف بحق المكونات في التعيينات في المؤسسات الأمنية، وهذا يعد مخالفة لمادة (٩) من الدستور لذا إضافة فقرة تعيين إلف منسب شرطة لقانون موازنة ٢٠٢٣ الآن كركوك لها خسائر بالمنتسبين خلال السنوات الماضية لوجود عمليات إرهابية عمليات داعش وأن تكون هناك نسبة للمكون الك إكائي، شريحة عقود مؤقتة البالغة عددهم (٣٢٧) الذين عملوا في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولديهم الخبر الكاملة في العمل لانهم أدوا عملهم في الانتخابات (٢٠٢١) وليست هناك أي خروقات في عملهم الانتخابي كونهم شاركوا في دورات عديد ولهم شهادات لهذه الدورات لذا نطالب بتحويلهم إلى عقود تشغيلية حسب قرار (٣١٥) من خلال تضمين بالفقرة خاصة ضمن قانون الموازنة العامة التشغيلية لسنة ٢٠٢٣، بالإضافة إلى هناك نقطة أخرى توجد الكثير من الخريجين التربويين الذين حالياً يسدون شواغل في مدارس مديرية تربية كركوك نطالب بعدم حرمانهم من شمولهم بعقود ضمن قانون موازنة ٢٠٢٣ تثمين لجهودهم لسير العملية التربوية علماً أن محافظة كركوك عدد المحاضرين العقود أقل من جميع المحافظات العراق، قرى محافظة كركوك تعرضه إلى دمار وتدهورت بناياتهم ومدارسهم ومراكزهم الصحية ونزحوا العوائل إلى جهات أخرى نطالب بتخصيص مبالغ مالي أو مبلغ مالي لعمار تلك القرى ومن ضمنهم قرى المكون الك إكائي لعادة الحياة فيها بعد توفير الأمن والاستقرار لها.

- النائب باسم نغيمش الغريباوي:-

لدية عدد من الملاحظات.

الملاحظة الأولى: أحكام قانون الموازنة العامة الاتحادية يجب أن يكون مقيد بنصوص حاكمة وهذه النصوص الحاكمة هي نصوص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ وأيضاً نصوص قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ وقد لاحظنا من خلال قراءتنا للموازنة هناك مخالفات وعدم انسجام مع الدستور ومع قانون الإدارة المالية في بعض فقرات ومواد هذا القانون لذا أطلب من الأخوة في اللجنة المالية أن يراجعوا هذا الأمر أن لا يكون قانون الموازنة معدل لقوانين سارية المفعول بال يجب أن يكون مطبق لهذه القوانين وفي ضوء قوانين سارية المفعول لان هذه القوانين شرعة لهداف محدد وفي ضوء أسباب موجبة.

الملاحظة الثانية: لحظنا أيضاً من خلال اطلعنا على الموازنة توجه الموازنة نحوا المركزية يعني زيادة تخصيصات الوزارات على حساب تخصيصات المحافظات وفي حسبة بسيطة إذا رجعنا إلى قانون الأمن الطارئ هو (٢٥) ترليون وجدنا تخصيصات المحافظات يصل إلى (١٠) ترليون بينما في موازنة قيمتها (٢٠٠) ترليون نجد أن تخصيصات المحافظات لا تتجاوز (٢,٥) ترليون هذا أجحاف بحق المحافظات، لذا نطلب من الأخوة في اللجنة المالية إعادة النظر في تخصيص المحافظات الآن المحافظات فيها مشاريع قائمة ومشاريع مستمر وبحاجة إلى مشاريع جديد وبحاجة إلى نهضة تنموية، أيضاً لاحظنا في الموازنة كثرة الصناديق شمول محافظات بعينها بصناديق دون محافظات أخرى هذا أيضاً يعد مخالف العدالة لذا نرجو من الأخوة في اللجنة المالية أيضاً يعني الالتفاتة لهذا الموضوع ونطالب بإلغاء هذه

الصناديق وأن تتوزع هذه المبالغ على المحافظات حسب النسبة السكانية والمحرومية، كذلك ترد لنا الكثير من المناشدات لشرائح مختلفة متعاقد مع الدولة منذ سنوات طويلة قد تتجاوز سنتين أو أكثر تطالب بإيجاد حلول لها ضمن هذه الموازنة وخصاً عقود بعد ١٠/٢ والكثير من العقود لكافة الوزارات لا يسع المجال لذكرها أيضاً هذه الحاجة ليجاد حلول في هذه الموازنة وتطالبنا بذلك أيضاً الحكومة

تمنت في منهاجها الوزاري دعم القطاع الزراعي لكن من نأتي إلى الموازنة نلاحظ أن المبالغ المخصص لهذا القطاع المهم لا تتجاوز (١%) أو أقل من (١%) ما تم الاطلاع علية في الموازنة، وأيضاً عدم شمول محافظة واسط بمشاريع مهمة ضمن الموازنة أسو بعض المشاريع التي شملت به محافظات أخرى ونص عليها في الموازنة.

- النائبة وزيرة أحمد برايم:-

نظراً لإقامة الدول الجوار السدود على مجرى نهر دجلة والفرات وكذلك قطع المياه عن روافد مهمة تغذي نهر دجلة وتحويل مجرى العديد من الروافد الأخرى، ونظراً لما يشكل هذا من تهديد خطير للامن الغذائي ونظراً لعدم أتخاذ حكومة الاتحادية ولا حكومة إقليم كردستان منتهية الصلاحية لا إجراءات جدية حقيقة ذات نتيجة واضحة طيلة السنوات الماضية باستثناء تصريحات التي لا ولم ولا تغني من الجوع لذا نطالب بإضافة مادة لمشروع القانون الموازنة العامة الاتحادية عام ٢٠٢٣ تتضمن أنشاء (١٥٠٠) بركة صناعية لحفظ المياه الأمطار والاستفادة منها لاحقاً حسب الحاجة لشحة المياه في مناطق ذات الحاجة للمياه لأغراض الزراعة وتربية الأسماك والثروة الحيوانية، علماً أن لدينا في إقليم كردستان تجربة مماثلة تتمثل في أنشاء عدد من البركة الصناعية أو ما تسمى بنقاط التجميع والتغذية مياه البوينتات.

- النائب سيبان عزيز حدو:-

بالنسبة النفقات السيادية والحاكمة وبالأخص القروض يجب أن يكون هناك حصة إقليم كردستان حسب نسبة السكان حصة إقليم كردستان أقل من واحد (١%) يعني حوالي (٦) إلف نطلب زيادة حصة إقليم كردستان في القروض حسب نسبة السكان في إقليم كردستان، وأيضاً نطلب درجات وظيفية جديد في صفوف القوات الأمنية والعسكرية والمدنية والدرجات الخاصة حسب المكون الكردي لهذه القوات بالخصوص في الوزارات والجهات السيادية، نطالب استحداث مديريات تابعة لوزارات الاتحادية في الإدارات المستقلة في إقليم كردستان، تخصيص مبالغ لبناء سدود وسايلوات في إقليم كردستان حسب النفقات السيادية، نطلب احتساب النفقات التشغيلية والرواتب لقوات البيشمركة في وزارة الدفاع ليس فقط حسب نسبة السكان في القوات البرية، السيد الرئيس حسب مادة (٤٥) نرى تخصيص ترليون دينار لتطوير بيئة الاستثمار في العراق نطلب بتخصيص ومشاركة إقليم كردستان حسب نسبة السكان في هذا المبالغ، ونطلب بالتخصيص حصة خاصة بتعويض عائلة المضحين والأنفال البرزانيين، ونطالب تعيين الأوائل الأخير في السنوات الأخير في جامعات الإقليم كردستان.

- النائب حيدر طارق الحسناوي:-

تخصيصات تنمية الأقاليم وجدنها السيد الرئيس (٢,٥) ترليون بمشروع القانون، رغم وجود الأعمار أكيد ويصال الخدمات الأساسية للمواطنين لذا نرجو مضاعفة هذا المبالغ، وكذلك نطلب بمضاعفة تخصيص محافظتين النجف الأشرف وكربلاء المقدسة كون المحافظتين جاذبتين للسكان وبالتالي هناك عدد مضاعفة للسكان في المحافظتين في السنوات الأخير، ناهيك عن الزيارات المليونية التي تشهدها محافظة النجف ومحافظة كربلاء بالإضافة إلى مراعاة تخصيص المحافظات التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية ومؤخراً لاحظنا أثناء هطول الأمطار كبابل والديوانية والمثنى وواسط، السيد الرئيس هناك بعض النقاط خصص لبعض الشرائح الكريمة كون هذه الموازنة هي لثلاثة سنوات لذلك يجب معالجة الكثير من الحالات.

أولاً: سبق وأن قدمنا طلب مرفق بتواقيع السيدات والسادة النواب لدراج فقرة تتيح لوزارة التربية بتعاقد مع الخريجين التربويين والإداريين في المحافظات وخصوصاً أن في النجف الأشرف قد ثبتة الحاجة أكثر من عشرة إلف درجة بناءً على لجنة وزارية وبتوجيه من السيد رئيس الوزراء لذا نرجو تثبيت هذه الفقرة.

ثانياً: احتساب خدمة المحاضرين المجانيين علماً أن تم مفاتحة وزارة التربية بذلك.

ثالثاً: لجنة تعديل السلم الرواتب قد أنهت عملها بصدد تقديم نتائج عملها إلى الحكومة وهناك قد يكون قرار حكومي يجب التنسيق مع الحكومة وقد نحتاج إدراج فقرة ضمن الموازنة.

رابعاً: كذلك معالجة قضايا المجازين أجبارين في الموارد المائية وقرأ المقاييس في الكهرباء وتحويل الأجراء إلى عقود في مؤسسات الدولة كافة وأعاده المفسوخة عقودهم في القوات الأمنية علماً أنه تم تقديم طلب إلى السيد رئيس مجلس النواب مرفق بالتواقيع.

خامساً: تثبيت فقرة لتعويض الفلاحين في النجف الأشرف والديوانية والمثنى على موسم الشلب للموسم الماضي.

سادساً: زيادة رواتب المتقاعدين الكرام لضمان توفير العيش الكريم لهذه الشريحة المهمة، وأخيراً تحويل المدني لصحاب الشهادات البكالوريوس والدبلوم في وزارتي الدفاع والداخلية.

- النائب علاء صباح الحيدري:-

بالاعتبار محافظة البصرة التي تمثل اليوم الأم لكل العراقيين والسلة الغذائية أجمعها بنقاط مهمة وأتمنى على الأخوة في لجنة المالية مراعاة ذلك.

أولاً: مراعاة محافظة البصرة بإقرار صندوق البتروا دولار.

ثانياً: كذلك تضمين مشروع البصرة عاصمة العراق الاقتصادية.

ثالثاً: دعم مشاريع محافظة البصرة وذلك ليجاد فرص عمل لشباب والباحثين عن العمل وذلك لزيادة الكثافة السكانية في المحافظة حيث وصلة إلى سبعة مليون نسمة، أغلب السادة النواب قدموا طلبات لرئاسة المجلس بتضمين فروقات منتسبين هيأة الحشد الشعبي أكراماً لتضحياتهم وكذلك تحويل حملة الشهادات البكالوريوس والدبلوم من القوات الأمنية من الصنف العسكري إلى المدني.

رابعاً: تضمين محافظة البصرة بصندوق الأمراض السلطانية والفشل الكلوي وذلك لكثرة الإصابات من جراء الفعاليات النفطية وحرق الغاز.

- النائبة منال حميد الموسوي:-

أعتذر لكثرة التكرار في قضية كربلاء لكن شعورنا بالمحرومية لا يغيب على الجميع الآن محافظة كربلاء في كل الموازنات السابقة لم تأخذ استحقاقها مع العلم أنها مدينة (٦٠) زائر مليون سنوياً كذلك أصبحت مؤوى للنازحين من كل المحافظات لتوفير فرص العمل وما زالت تنزح هذه المحافظات لما تشهدها هذه السنوات من شحة الماء فيها، والعدد يتزايد وأن هذه الأحداث حسب ما يرد من بيانات البطاقة التموينية وصل إلى ثلاثة ملايين نسمة هذه الزيادة تتجاوز على البنى التحتية وكذلك على الكهرباء والماء والخدمات الأخرى، دون أن يكون أنصاف من الحكومات المتعاقبة لهذه المحافظة التي ينام في ثرائها جسد السيد الشهداء الأمام الحسين عليه السلام، علماً أن لدينا الكثير من المشاريع التي تخدم الزائرين في أيام الزيارات المليونية ولم تكتمل نتيجة عدم توفر العدالة في هذه الموازنات منها الدوار وطرق الزائرين ومشاريع الماء التي من الممكن أن تحل الأزمات في هذه المحافظة، لذلك أتطلب من الرئاسة والنواب جميعاً بالضغط لزيادة تخصيصات هذه المحافظة وكذلك محافظة النجف لما لهم الأثر في نفوس المسلمين جميعاً أما بخصوص الخريجين التربويين القدامى والمفسوخة عقودهم في الدفاع والداخلية والحشد وتحويلهم من العسكري إلى المدني يجب أيلاء الاهتمام بهذه الشرائح في هذه الموازنة، لا بد من تضمين مشروع القانون بما الزمة الحكومة نفسها هو ما جاء بالمادة ثلاثاً من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل بالنص على التنبؤات المستقبلية للموازنة للسنوات الثلاثة وهي الرؤية المستقبلية لإيرادات والنفقات وسعر برميل النفط وكذلك الغاز خصوصاً بعد الاتفاق على جولات التراخيص الجديد وخاصة في أنتاج الغاز وكذلك في ما يخص العجز المتوقع حتى تكون الرؤيا واضحة أمام نواب الشعب قبل الموافقة على المشروع لان مجلس النواب بموجب الدستور هو الأكثر حرصاً على الحفاظ على المال العام وممتلكات الشعب باعتباره جهة تشريعية ورقابية، تعديل المادة (٦٥) من مشروع الموازنة الاتحادية وجعل أرسال مشروع القانون إلى مجلس النواب للسنوات اللاحقة الزام على مجلس الوزراء ليس اختياريا بالأخير سوف أُقر أمام الجميع بأن لم تتحقق العدالة والأنصاف في كل المحافظات بالعراق لا بعد التعداد السكاني.

- النائب جميل عبد محمود الحديدي:-

منذ تحديد موعد الانتخابات لهذه الحكومة وأمال الناس متعلقة بالموازنة وحدث الذي حدث وبعد جدال عسير تشكلت الحكومة وممارسة مهمها الدستورية بقة أمال الناس وأحوالهم متوقفة على إقرار الموازنة في مدينة نينوى الحال يرثى لها وقع صحي مريض وبطالة مرتفعة وكلنا كنا متأملين من أصحاب الشأن أن ينصفوا هذه المدينة المنكوبة لكن تفاجئنا واستغربنا من الغبن والحيث الواضح الصريح الذي لا يحتاج إلى دليل في حق نينوى، أوجه كلامي إلى دولة رئيس الوزراء سيادتكم كل أهلي في محافظة نينوى تمنياتهم لك خيراً وعينهم لك لانهم يعرفون أنك يعرفون عملك جدي وإصرارك على مكافحة الفساد فكن منصف لا تبني محافظة على حساب محافظة أخرى أبدأ الأهم ثم الأهم وأبدأ الأساسيات الإصلاح وتنوير المدن لماذا تخصيص الوقف الشيعي أكثر من تخصيص محافظة نينوى جميعها أيعقل هذا سيادتكم نينوى خالية من أساسيات المدن وسبق وأن قدمة لك دعوة لزيارتها تعال وأنظر بعينكم مدينة تخلوا من المستشفيات الحقيقية والبنى التحتية يخصص لها فقط (٣٢٣) مليار في هذه الموازنة لا تكفي في بناء مستشفى واحد من المستشفيات المدمرة التي دمرها الأشرار مدينة بدون مشاريع كالمجاري وشبكة المياه والتبليط والطرق السيد الوزير البلديات الذي يعلم كل هذه المشاريع متوقفة في نينوى الذين نقص حاد بالكادر التربوي المفروض أن نسد هذا النقص بتعين الخريجين لسد هذه الشواغل ولديمومة استمرار عجلة التعليم، أيضاً المدينة تعاني من نقص المدارس حيث بعض المدارس ازدواجية الدوام أيضاً نقص حداد في الدوائر الأخرى ليس من الواجب أن يكون الأولى بناء ما دمره الأشرار ليس من الضروري بناء مصفى بيجي الذي نهبه السراق ليس من العدل أنصاف ذوي الشهداء المتضررين بأطلاق تعويضهم ليس من المهم أن نعالج سلم الرواتب ورواتب المتقاعدين ونحسن لهم في هذه الموازنة التي لا تستطيع محافظة نينوى أن تأخذ حقها ليس من المعقول السيد رئيس الجلسة أن مشروع واحد في محافظة (س) يعادل موازنة محافظة نينوى كل أمل أن يكون الموازنات تنصف للمحافظات اذا كان هناك برنامج حقيقي للمحافظات برنامج الذي وضع رئيس الوزراء أن يكون منصف لجميع محافظات، اليوم مشروع واحد في محافظة واحد يعادل موازنة محافظة نينوى ويعادل محافظة نينوى مرتين، نحن نواب عن محافظة نينوى مجدين بعدم التصويت لحين أنصاف هذه المدينة.

- النائب لقمان نجم احمد الرشيدي:-

سيادة الرئيس قفي الوقت الذي ينتظر الملايين من الشعب العراقي لإقرار موازنة العراق حقيقة لاحظنا بأن لا يوجد عدالة في توزيع الموازنة بين المحافظات ولا سيما في المحافظات المحررة، يجب أن يتم توزيع الموازنة بشكل عادل حسب الكثافة السكانية وأخذ نظر الإعتبار المناطق المحررة ونسبة الفقر والدمار الذي لحق في هذهِ المحافظات، لاحظنا في الموازنة يوجد أرقام وجداول درجات تعيين في إعادة مفصولين وكذلك إعادة عدد من الموظفين إلى دوائرهم، هنا سؤال يطرح نفسه وما هي المعايير والأليات المتبعة لإقرار أو إعادة تعيين المفصولين هذا أولاً.

ثانياً: نطالب بتخصيص مبلغ (١٠٠) مليار لإعادة إعمار المناطق التركمانية خصوصاً في المحافظات المحررة.

ثالثاً: تخصيص مبالغ لإعادة، لاحظنا هناكَ وجود مبالغ إعادة تأهيل (١٠) مستشفيات في العراق، حقيقةً تفاجئنا بأنَ لم يُدرج أي مستشفى في محافظة نينوى علماً أنهُ لا نملكُ أي مستشفى في الوقت الحاضر في محافظة نينوى.

السيدات السادة النواب تُرفع الجلسة.

- كاظم جرو كريم المغصوب:-

حقيقة أوجه سؤال إلى اللجنة المالية حسب ما جاءَ في تقريرهم المالي، أن مشروع الموازنة يمثل مرات عاكساً ويأتي الحكومة تحسين الواقع الإقتصادي والإجتماعي في البلد، مع العلم أن هذهِ الموازنة أكبر الموازنات في تاريخ البلد لكن لم نجد أي برامج أو أي حلول لجيوش العاطلين من الخريجين المعاهد والكليات ولا يوجد أي برنامج سواء في القطاع الحكومي أو دعم القطاع الخاص وجعله يساوي في الضمانات إلى القطاع حتى الناس ممكن تتوجه إلى القطاع الخاص حقيقة، كما جاءَ في المادة (ثانياً) (أ) من تنمية الأقاليم التي تستهدف تنمية مشاريع المحافظات على أن لا يزيد على ٢٠% لمشاريع جديدة وذلك المشاريع الاستراتيجية التي تستفيد منها الوحدات الإدارية في الأقضية والنواحي، وهذهِ النسبة أي حصة محافظة (ذي قار) (٢٦٠) أي ٢٠% (٥٠) مليار، هي فيها (٢٢) وحدة إدارية، يعني كل وحدة إدارية

(١,٥) مليار يعني لا تكفي بناء مدرسة، أنا أقترح أن تكون الموازنة بدل أن تكون (٢,٥) تصل إلى (٧ أو ٨) حتى ممكن تكون فيها خدمات تُغطي البنى التحتية في البرنامج الحكومي.

النقطة الثانية: لا يقل عن ٨٠% للمشاريع المستمرة في الوحدات الإدارية في المحافظة، أصلاً أنَ مشاريع (٢٢) من الموازنة والأمن الغذائي لم تباشر مشاريع إلى الأن يعني المشاريع لم تباشر، أنا لدي في محافظة (ذي قار) (٥٨٠) موازنة الأمن الغذائي هي المشاريع لم تباشر أصلاً ولها مبالغ مخصصة للموازنة السابقة لعام ٢٠٢٢، أنت لماذا تخصص لي ٨٢% للمشاريع السابقة، هذه العملية سنوياً تداور منها الأموال وتعود إلى وزارة المالية وتُحرم منها المناطق.

وجاء في النقطة (ج) من النقطة الثانية، لوزير المالية والتخطيط صلاحية إجراء المناقلة بنسبة ٥% من تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم إلى تخصيصات استراتيجية للتخفيض من الفقر للمحافظة.

أولاً: من الذي يحدد معيار الفقر في المحافظة، ما الذي يحدده؟ المحافظ يبقى على اجتهاده مثلاً، نحنُ نرى مشاريع هذا نقصد به مبالغ البترو دولار، للعلم يوجد مشاريع لبترو دولار إنشاء (نافورة) عشرة مليار هل هذا معيار الفقر يعني مثلاً، من الذي يحدد هذا، على اللجنة المالية أن يكون تحديد في هذهِ الفقرة.

ثانياً: لم نرى للموازنات السابقة لهذه الفقرة أي تنفيذ.

- النائب برهان كاظم عبدالله المعموري:-

لدينا بعض الملاحظات نود أن نوضحها للإخوان ونتمنى أن كل الملاحظات تؤخذ بنظر الإعتبار من إخوتنا وزملاءنا في اللجنة المالية، باعتبار أن الموازنة ترسم السياسة المالية للبلد وشعبنا وأهلنا في محافظاتنا كلها تنتظر إقرار هذا القانون لما له من أهمية لكثير من شرائح المجتمع.

سيادة الرئيس نحنُ لدينا بعض الملاحظات صراحةً على الموازنة والإخوة النواب شرحوا الكثير من الملاحظات، نحنُ لا نريد تكرار الإعادة، تنمية الأقاليم نتمنى من الإخوة في اللجنة المالية هذا موضوع مهم كل مجلس النواب هو مجمع أن تنمية الأقاليم عندما تأتي وتقسمها على المحافظة وعلى الوحدات الإدارية أعتقد لا يلبي حتى ولو مشروع واحد في كل وحدة إدارية، أعتقد هذا أمر نحتاج أن لا نعود إلى المركزية باعتبار نحن لا مركزية الأن في السنوات السابقة وتشريع القوانين وهذهِ الأمور، نتمنى زيادة مبالغ تنمية الأقاليم على الأقل مثل ما كان في قانون الدعم الطارئ الذي هو لا يتجاوز (٢٣) ترليون كان (٨) للمحافظة لكن الأن نحن (٢٠٠) موازنتنا بالتالي (٢) ترليون بصراحة يحتاج إلى إعادة نظر في هذا الموضوع، مع العلم سيادة الرئيس نحنُ نعتقد صحيح الكثير من المحافظات هي أخفقت في أداء مهامها وإنجاز المشاريع بالمستوى المطلوب، لكن بالمقابل أيضاً هناكَ مشاريع في الوزارات متلكئة منذ عام ٢٠١٣ هي حالها حال المشاريع في باقي المحافظات التي أدت إلى تدهور البنى التحتية في أغلب محافظاتنا هذا جانب.

الجانب الثاني: الملاحظة التي لدينا هي الإيرادات النفطية البالغة في الموازنة لعام ٢٠٢٣ أعتقد (٨٧,١ أو ١٥) من إجمالي إيرادات مقابل (١٢,٨) إيرادات الغير نفطية، الصراحة سيادة الرئيس نحن لدينا في عام ٢٠٢٢ هي مبالغ الغير نفطية، الإيرادات الغير نفطية اعتقد (٦,٣) ترليون نحن الأن نرى في الموازنة (٢٣) واصلة اعتقد (١٧,٣) نحن نريد قضية واقعية حجم مبالغ واقع نحن ليس نبالغ ونقول اليوم نحن لدينا (١٧) ترليون وهي عندما تأتي إلى أرض الواقع هو غير موجود هذا المبلغ بالأساس، بالتالي نحن نريد حجم المبالغ من الإيرادات الغير نفطية تكون مبالغ واقعية لا نبالغ بها أكثر حتى لا نقع في بعض الأخطاء، هذه ملاحظة مهمة، لدينا العجز في موازنة ٢٠٢٣ (٦٤) ترليون دينار تقريباً بما يعادل (٤٩) مليار.

المادة (٦) (رابعاً) من قانون الإدارة المالية، لا يجوز أن يزيد العجز في الموازنة التخطيطية إلى ٣% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي بلغ نسبة العجز هي ٣٢,٣% من إجمالي النفقات و ٢٠% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، هذا يعني استغرابنا من المادة (٦٤) من مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ والتي نصت على استثناء العجز المخطط بالموازنة بالنسبة المذكورة من أحكام البند (رابعاً) من المادة (٦) من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل، وهنا نتساءل نحن إذا لدينا قانون الإدارة المالية ونريد أن نستثنيه إلى من شرعناه كمجلس نواب، مفترض هذا

القانون نتركه لماذا بعد نشرع قوانين، لذلك نقترح على اللجنة سيادة الرئيس تخفيض النفقات ومن ثمَ العجز وفق أحكام قانون الإدارة المالية ولا يجوز استثناء أي مادة من أحكام قانون الإدارة المالية.

الموضوع الأخير: كل الناس تنتظرنا بصراحة، واليوم عندما نتكلم لا نتكلم من جيبنا أو نبحث دعاية لنا أو دعاية قضايا لكن مشكلتنا ناسنا وجمهورنا ماسكين ابوابنا ومكاتبنا، نحن أيضاً نريد أن نرى الأن الإتصالات تأتي من حملة الشهادات العليا والملحق ألاف الإتصالات يريدون منا موقف، الأن نحن نتكلم نريد أن نبرئ ذمتنا أمام الله سبحانه وتعالى، بالتالي ما على اللجنة المالية أن تنصت لنا وليس هو مجرد رياء نحن نتكلم حتى نكسب عواطف الناس، بالتالي هذه مناشدات شعبنا نصلها لكم.

ولدينا موضوع المتعاقدين هذا مشكلة وأنتم تعرفون بها جيداً مجلس الوزراء لم يحل مشكلة بصورة جذرية نتمنى ممن جنابكم أن تأخذوا بزيادة رواتبهم وفق قضية تساهم فيها، ولدينا موضوع مهم نرجو منك سيادة الرئيس، بشائر الخير وما أدراك ما بشائر الخير، أقسم بالله العلي العظيم قضية إنسانية بحتة، (٤) موازنات نحن وضعناها لهم وهم لا يتجاوزون (٢٠٠٠) عائلة، بالتالي نحن نعين الملايين وهؤلاء هم مجرد (٢٠٠٠) شخص لا يستطيع أن يتعين.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

سبق وزميلك طرحَ هذا الموضوع، شكراً.

- النائبة فيان دخيل سعيد خضر:-

شكراً سيادة الرئيس، شكر موصول إلى اللجنة المالية على جهودهم الكبيرة المبذولة من أجل الإسراع في عملية إقرار الموازنة.

الموازنة سوفَ تكون لمدة ثلاث سنوات، لهذا هناك عدة نقاط أود أن أُوضحها.

١- لدينا قانون الناجيات الذي تمَ التصويت عليهِ في عام ٢٠٢١ ولم يتم تخصيص أي مبلغ لهم، لذا نطالب بتخصيص مبالغ إلى وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لهذا الغرض بالذات، لأنهُ ليسَ من المعقول منذُ سنتين تمَ إقرار القانون ولدينا ثلاث سنوات أخرى ولا يوجد أي مبلغ لقانون الناجيات، رغم كل ما تعرضت لهم هذهِ الفئة من ظلم على يد الإرهابين الدواعش.

٢- لدينا اتفاقية (سنجار) التي عقدت بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتم تسجيل ضمن هذهِ الإتفاقية النقطة الآتية تم تسجيل (٢٥٠٠) منتسب في سلك الشرطة وإلى الأن لم يتم نشرهم أو تعيينهم بسبب عدم تخصيص مبلغ لهذا الغرض، لذا نطلب أن تتضمن الموازنة مبالغ لهذهِ الفئة بالذات وبالأخص ضمن الإتفاقية، كما نطالب أن يتم فصل صندوق إعمار (سنجار) ويكون الصندوق مستقل خاص إلى (سنجار) فقط ويكون مرتبط إما بمكتب رئيس مجلس الوزراء أو وزارة الإعمار، وتعويض ضحايا داعش وبالأخص من المكون الأيزيدي.

٣- لدينا عدد كبير من الخريجين من أهل سنجار وهم مقيمين في مخيمات النزوح، نطلب أن يكون تعيينهم في الوزارات مع الأخذ بنظر الإعتبار ما حصل من إبادة جماعية لليزيدين وتهجير أهل سنجار من المكونات الأخرى أيضاً

٤- هناك عدد كبير من المحاضرين الذينَ تم تثبيتهم في الموازنة وعددهم يقارب (٣٠٠) ألف خريج فقط هناك (٢٢٣) محاضر من أهالي سنجار ومقيمين في المخيمات ومستمرين في دوامهم منذ عام ٢٠١٩ وإلى الأن لم يتم احتسابهم كمحاضرين ولا يستلمون أي رواتب، لذا نرجوا تثبيتهم هم أيضاً ضمن الألاف من زملائهم الذينَ تم تثبيتهم.

٥- الموازنة الإستثمارية لديوان الأوقاف المسيحية واليزيدية والصابئة تبلغ (٥,٥) مليار تقريباً وهذا مبلغ ضئيل جداً مقارنة بالأوقاف الأخرى، نتمنى أن تكون هناك زيادة في موازنة ديوان الأوقاف.

٦- بالنسبة للنازحين الذين يعيشون في ظروف صعبة جداً منذ (٩) سنوات، وهؤلاء النازحين يستلمون حصة مواد غذائية المفروض تصلهم كل شهر، لكن في عام ٢٠٢٢ مثلاً فقط تم توزيع حصتين، حصة سلة غذائية لهؤلاء النازحين، لذا نطلب أن يكون موضوع إغاثة النازحين إما مرتبط بمكتب رئيس الوزراء ويسحب هذا الملف من وزارة الهجرة.

- النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

بصراحة سيادة رئيس الجلسة والإخوة في اللجنة المالية، أي قانون خصوصاً قانون الموازنة العامة تحددهُ جملة من المحددات وأهمها الدستور العراقي وأيضاً بعض القوانين التي تنظم الإدارة المالية وغيرها، للأسف الشديد هناك مخالفة واضحة لنص المادة (١٢١) (ثالثاً) من الدستور، التي تنص على أن مخصصات الأقاليم والمحافظات اعتماداً أو الأخذ بنظر الإعتبار موارد المحافظة أو الإقليم وحاجة المحافظة والإقليم وأيضاً نسبة السكان فيها، إلا أن موازنة تنمية الأقاليم اعتمدت فقط على نسبة السكان ونسبة الفقر التي لا نعرف كيف اعتمدت هذهِ النسبة، لذلك نرى هناك إجحاد بحق الكثير من المحافظات في تنمية الأقاليم وأن تخصيصات تنمية الأقاليم قليلة جداً لا يعقل محافظة مثل محافظة البصرة تُعطى (١٨٧) مليار فقط، وهذا المبلغ لا يكفي لمشروع واحد فقط في محافظة البصرة، راجين الأخذ بنظر الإعتبار زيادة تخصيصات مبالغ تنمية الأقاليم، أما ما يخص مبالغ البترو دولار، البترو دولار أيضاً هناكَ يفترض أن تكون حسب قانون المحافظات الغير منتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، جاء في المادة (٤٤) (ثانياً) الفقرة (٨) أن تكون هناكَ تخصيصات (٥)$ عن كل برميل منتج في المحافظة المنتجة و (٥)$ عن كل برميل نفط مكرر وأيضاً (٥)$ عن كل (١٥٠) م مكعب من الغاز الطبيعي في المحافظة، لكن نرى أن الموازنة اعتمدت على تخصيص أحد الإيرادات وأيضاً حددت جميع البترو دولار أو جميع تخصيصات البترو دولار (٢) ترليون فقط ويفترض أن تكون (٧) ترليون حسب قانون (٢١) لسنة ٢٠٠٨، نحنُ إذا لم نعتمد على الدستور والقوانين أصلاً لماذا نشرع هذهِ القوانين ولاذا نعتبر الدستور هو المفروض يكون الأسمى والقانون الأسمى في البلاد، أيضاً هناكَ مشكلة وهو تحديد المشاريع الجديدة بنسبة ٢٠% هذهِ الفقرة يكون عليها التفاف من قِبل المحافظات مثلاً مشروع في مركز المحافظة بالإمكان إضافة مكون لهذا المشروع، بالتالي تحرم الأقضية والنواحي من المشاريع الجديدة نسبة ٢٠% للمشاريع الجديدة هي قليلة جداً ويتم الالتفاف عليها، بالتالي لا تحصل الأقضية والنواحي على مشاريع مهمة خلال هذه الموازنة التي يفترض أن تكون موازنة انفجارية، أيضاً نطالب بتخصيص مبالغ لتفعيل قانون البصرة عاصمة العراق الإقتصادية وإعادة العمل أو تفعيل صندوق البترو دولار وأيضاً إنشاء صندوق لإعانة مرضى السرطان في العراق إسوةً بما معمول به في إقليم كردستان، إقليم كردستان شرع قانون في عام ٢٠١٢ لإعانة مرضى السرطان، هذهِ خطوة ممتازة تحجاه هذهِ الشريحة التي تعاني الآمرين بسبب هذا المرض الفتاك، أيضاً نطالب بجدولة تسديد المبالغ التي بذمة الحكومة من البترو دولار للمحافظات المنتجة، كذلك شمول محافظة البصرة بتخصيصات البرامج الخاصة وخصوصاً في ما يتعلق بمعالجة شحة المياه وملوحة المياه، وأيضاً لها أهمية لشرائح المهندسين وتحويل الملاك العسكري إلى مدني في وزارتي الدفاع والداخلية وأيضاً فروقات الحشد الشعبي، وعدم تقويض جهود تعزيز الا مركزية من خلال زيادة تخصيصات تنمية الأقاليم.

- النائب صباح صبحي حيدر حسن:-

بدايةً نثمن جهود الحكومة واللجنة المالية في مجلس النواب على مشروع الموازنة والتقرير المقدم لهُ، لاحظنا في مشروع هذه الموازنة وجود ازدياد في الإيرادات النفطية بنسبة ٨٧% في نفس الوقت يوجد انخفاض في الإيرادات الغير نفطية والتي نسبتها ١٣% في حين كانت عام ٢٠٢١ ٨٠% الإيرادات النفطية والإيرادات الغير النفطية ٢٠% نلاحظ بأنَ هذهِ المسألة تأتي من خلال القناعة بأن كلما اعتمدت الدولة على الإيرادات النفطية سوفَ تتراخى عن كيفية التعامل معها أو الإستفادة من الإيرادات الغير النفطية، عموماً يمكن سياسة الحكومة هي قد سلمت أمرها إلى الإيرادات النفطية ونحن من هذا المنطلق أقول يجب أن تكون هناكَ زيادة تخصيص للمساهمة في كلفة انتاج النفط الخام، لأنهُ حقيقةً في الأسواق العالمية هناك مسألة تضخم عالمي هناك مسألة تتطلب التحضير لها قبل الدخول إلى الأزمة، مسألة تطوير الحقول والتخصيصات المالية للمحافظات، لكن تم استثناء إقليم كردستان، أنا أُطالب من هذا المنبر أن تكون هناك تخصيصات للحقول وخصوصاً في مسألة المشاريع المخصصة بغاز القبة الجارية، لأن هناك اتفاق حكومي كما هو معلوم بين حكومة الإقليم والحكومة الإتحادية في مسألة تصدير النفط لإقليم كردستان وكذلك في مسألة قانون النفط الغاز مستقبلاً.

نقطة مهمة: هناك دعم المشتقات النفطية في المحافظات ما عدا إقليم كردستان يا حبذا لو تكون هناكَ فقرة خاصة في تخصيص مالي معين لدعم المشتقات النفطية في محافظات إقليم كردستان أيضاً، إسوةً في كافة المحافظات الأخرى لأنه حقيقةً هناكَ ضغط كبير على مواطني إقليم كردستان في ما يتعلق في المواد (البانزين، زيت الغاز، النفط الأبيض) وغيرها من المواد.

- النائب زياد طارق عبدالله الجنابي:-

شكراً للسيد رئيس اللجنة المالية والإخوة أعضاء اللجنة المحترمين على جهودهم المبذولة طوال هذهِ الفترة لعملهم في إعداد الموازنة، بصراحة سوف أتكلم بصورة عامة عن كل المحافظات، زميلي تكلم عن إقليم كردستان، وزميلي الثاني تكلم عن محافظة البصرة لكن سوف أتكلم لكَ بصورة عامة وأتكلمُ لك عن من مسهم الضر، سيادة رئيس الجليسة المحترم اطلعنا على الموازنة وتفاصيل الموازنة وما موجود في الموازنة، كثير من الأمور ليسَ فيها مساواة داخل الموازنة وتكلمتُ مع السيد رئيس اللجنة والإخوة أعضاء اللجنة عندما قسمنا اللجان داخل البرلمان حسب التمثيل السكاني، لكن مع الأسف لم نجد مساواة داخل قانون الموازنة أتكلم عن السماوة وعن الناصرية وعن البصرة، توجد محافظات منكوبة وتوجد محافظات منهوبة الموازنات كثيرة ونذكر كانت المبالغ تُصرف للمحافظات والإعمار موجود في جزء ومناطق دخلها الإرهاب ومن ولد الإرهاب هي ضغوط والإقصاء وعدم المساواة سابقاً، واليوم نرى تتكرر الأمور وبصراحة الذين موجودين إخواني السادة النواب كلهم قادة ويمثلون العراق، وعندما أدينا اليمين والقسم أدينا أن نكون نواب للعراق ليس لمحافظة أو المحافظة الأخرى، اخوان علينا أن نطوي صفحة جديدة، اليوم متأملين خير من الحكومة الموجودة متأملين خير من البرلمان الموجود في هذهِ الدورة، منسجمين متفقين مؤشرين الأخطاء لكن نأتي ونتعمد في الخطأ، نأتي ونتعمد في الإقصاء هذا الموضوع أعتقد لا يمضي على الناس، قبل الناس ليسَ لديها صورة عن الموازنة اليوم الطفل تلقاه اعداد الموازنة وتفاصيل الموازنة يجدها على مواقع التواصل الإجتماعي ويتصفح بها ويتكلم بها لعائلته ويقول انظروا ايماني في الدولة والحكومة وبمجلس النواب ليسَ في محله، السبب اليوم المفروض نحن عندما أدينا اليمين والقسم أن نذهب نقسم على المحافظات لماذا نأتي بصورة مباشرة وغير مباشرة، سيادة الرئيس الذي أتمناه اليوم بعدنا بأولها أتي ما دام بعدنا بأولها أجد محافظة دون المحافظة الأخرى على سبيل المثال، جسور في المحافظات الحاضرة انهدمت بنى تحتية انقلعت، التي خرجت تحملت وخرجت ونحن المراقبين عليها واعيننا عليها، لا تجعلوا التضحيات التي جرت يوم من الأيام إذا كانت من وزارة الدفاع من المؤسسة الأمنية العسكرية البيشمركة الحشد الشعبي من الناس التي تحزمت ومشت، الناس تقول أنهوا عمليتهم السياسية وذهبوا لأن يوجد ناس استثمرت هذهِ المحافظات اقتصادياً وهدمتها، لماذا أنا أصرف لمحافظة اليوم على سبيل المثال (٩٠) مليار، أؤهل بها المستشفى لماذا مستشفى مهدمة لا أصرف لها على سبيل المثال(٥٠) مليار هل هذهِ هي العدالة؟ يجوز هذا الموضوع يمر من جانبكم، أذا تريدون أن تُفقدوا الثقة مع شعبكم ومع أهلكم علينا المسير في هذا الطريق، ما دام بعدنا بأولها أعيدوا النظر في كثير من الأمور الموجودة ضمن المحافظات المحررة وضمن المحافظات المنكوبة، اليوم أنا أفرح أعطي لمحافظة (الديوانية) ما يقارب (ترليون) افرح لماذا؟ الديوانية أنا دخلت لها، الديوانية منكوبة ومنهوبة ومهجورة، السماوة أيضاً البصرة وضعها جيد، كربلاء وضعها جيد، الأنبار وضعها لا بأس به، لكن الموصل، وديالى، وصلاح الدين مهجومه هجم، اتي تحاسبن وتقول والله أنجز شارع لماذا لا تأتي وتقول هذا المواطن عندما يراجع المستشفى وعندما يراجع على بناية الدائرة أين يذهب؟ سيادة الرئيس الذي اتمناه منك الأن تكلمت ودائماً عندما يحدث شيء ويذكرون إقليم كردستان والله كلنا نقف، ويذكرون البصرة كلنا نقف، والأن أخي تكلم وأنا أعرف المبالغ التي ترصد وأعرف الجيوب الأخرى والنفقات الأخرى من أين تأتي، اليوم نحنُ في محافظاتنا ينظرون علينا مكفوفي الأيدي، ليس لدينا وارد ولا بترو دولار وليس لدينا زائدة وليس لدينا نفط وليس لدينا سومو وليس لدينا أي شيء، عين العالم على هذه الموازنة عند عبور هذه الموازنة وتذهب بهذه الطريقة ترى والله تفقدون الكثير، أنا أقول لك وهؤلاء إخوتي الموجودين كلهم نواب عينكم على السماوة وعلى الموصل لماذا الموصل جسورها مهدمة اعطيها من موازنتها الأصلية، الموازنة انفلاقية كلنا مؤيدين الموازنة على عيني وعلى رأسي، سيادة الرئيس إعادة النظر مهمة وتنظرون على شعبكم نظرة واحدة بالمساواة وليسَ بعدم المساواة.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

نطالب بزيادة تخصيصات لوزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ويكون للوزارتين حصة عادلة في الموازنة العامة لدعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية ومكافحة التصحر ومواجهة تحديات شحة المياه، ومعالجة مشكلة الجفاف وتلوث مياه الأهوار ولدعم الفلاحين والمزارعين لمواجهة التحديات التي تواجههم وزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وتخصيصات مالية لمياه السدود في إقليم كردستان في حصاد مياه الأمطار والثلوج والسيول والتي بالتالي سوفَ تُغذي مياه الأنهار التي ستخدم وتنفع عموم البلد بدون استثناء، وأيضاً الخريجين من المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين شريحة مظلومة وبحاجة إلى تخصيصات وظيفية لهم، وتوفير فرص عمل لهم حسب اختصاصاتهم والإستفادة من خبراتهم في الارتقاب القطاع الزراعي وتنميته، وأيضاً تخصيصات مالية لتعويض القرى والمدن التي تعرضت للقصف مسبقاً من قِبل تركيا وإيران في الآونة الأخيرة تعويضاً مادياً ومعنوياً إسوةً بالإجراءات المتبعة خارج الإقليم في العمليات الإرهابية اسوةَ في المحافظات التي تعرضت قبل فترة لتنظيم داعش الإرهابي.

- النائبة نورس محمود عيسى الجبوري:-

أنا لدي أربعة نقاط أود اختزالها بموضوع بسيط.

أولاً: مبلغ العجز كبير جداً ويتطلب وقفة طويلة وجادة ومرجعها من قبل الحكومة، يعني (٦٤) ترليون مبلغ كبير جداً وكان من الأجدر والأجدا بالحكومة تخفيض بعض النفقات العالية، يعني تخصيصات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغت حوالي (١) ترليون دينار، وهي تقريباً ثلاثة أضعاف تخصيصات وزارة الهجرة والمهجرين وهناك تخصيصات أخرى للعديد من الجهات والوزارات وفيها مبالغة وإسراف ينبغي تداركها وتخفيض نفقاتها لتقليل نسبة العجز، المادة (٤٢) التي تفرض ضرائب على مبيعات النفط والبنزين والكاز، يعني الحكومة أخطأت في زيادة نفقة فازدادت نسبة العجز وعادت لتُخطئ مرة اخرى بتحميل المواطن ضرائب اضافية وهي تعلم جيداً صعوبة الأوضاع المعيشية للمواطن العراقي، يعني لماذا الحكومة تجعل مجلس النواب في مواجهة الشعب مثلاً؟ سيادة الرئيس المواطن ليسَ عليه أن يتحمل خطأ الحكومة سواء الحالية أو السابقة، على الحكومة أن تبحث عن موارد لتعزيز الدخل وسد العجز بعيداً عن أن تحمل المواطن اخطاء سوء الإدارة وغياب التخطيط، بعني هل يجوز هذا الشيء؟ بالتالي هذه المادة غير مقبولة ومن غير الممكن التصويت عليها لأن الشعب سوف لن يسكت علينا.

ثانياً: تخصيصات المحافظة بالموازنة غريبة جداً، ولا نعلم على أي أساس احتُسبت لماذا هذا التفاوت الكبير بين محافظة وأُخرى؟ الموازنة الإستثمارية لمحافظة (ديالى) بلغت حوالي (١٢٢) مليار دينار، بينما محافظات أُخرى أقل عدد سكان من محافظة (ديالى) (٥٠٠) الف نسمة، ميزانيتها الإستثمارية تقريباً ثلاثة أضعاف من ميزانية محافظة (ديالى) كيف جرى هذا؟ لذلك حتى لا نظلم المحافظة على حساب محافظة أخرى، من الضروري إعادة النظر في تلك التخصيصات وفق أليات ومعايير واضحة تضمن العدالة بالتوزيع.

ثالثاً: اسأل لماذا هذا الاستعجال بدمج موازنات ثلاثة سنوات؟ نحنُ نُكمل التعديلات على موازنة ٢٠٢٣ ومن ثم نصوت عليها، وتبقى موازنة عام ٢٠٢٤, ٢٠٢٥ ممكن يتم مناقشتها في شهر (١٢) أو الشهر(١) بالتالي ننتهي من التأخير الذي ممكن يحصل، ونتدارك أي ارتفاع أو انخفاض ممكن يطرأ على أسعار النفط التي هي الأساس التي يتم عليها البناء، أما التصويت على ثلاثة موازنات فهذا يعني التصويت على عجز (١٩٠) ترليون وهذا المبلغ خيالي، ويهدد مستقبل الدولة العراقية.

- النائبة إيمان عبد الرزاق محمد عارف:-

أُطالب في إضافة فقرة إلى المادة (١٣) تُلزم حكومة الإقليم بإعداد الموازنة العامة السنوية وفقاً للمادة (١) (ثامناً) من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لعام ٢٠١٩ المعدل، أطالب أن تتم تسوية ما بذمة حكومة الإقليم من مدخرات رواتب موظفو الإقليم بأقساط شهرية بدءً من السنة المالية الحالية ولمدة سبعة سنوات قادمة، وأيضاً أُطالب بصرف مستحقات (البيشمركة) التي يعتبر عنصراً مهماً من المنظومة الدفاعية العراقية الذينَ ضحوا من أجل الغالي والنفيس، وحاربوا ودافعوا وخاصة الحرب ضدَ داعش، أيضاً أُطالب بصرف مستحقات ضحايا قصف دول الجوار(تركيا, إيران) الذينَ

ذهبَ ضحاياها أطفال ونساء ويجب تعويضهم تعويضاً عادلً وإضافة هذهِ الفقرة إلى الموازنة الحالية لأنهم خسروا كثير من ارواحهم وممتلكاتهم وفي هذا القصف المستمر على مناطقهم لجئوا إلى مناطق آمنة ووقع على عاتقهم مستلزمات اقتصادية ومعيشية لم يتحملوا هذه الأعباء كثيراً.

ينص قانون الموازنة على عدم ترويج أي معاملة في جميع دوائر الدولة دون أن يقدم المستفيد فواتير الجباية للماء والكهرباء والخ ٠٠٠٠

وهذا النص مطلق، أطالب إضافة واستثناء وعدم اشتراك لشبكة الحماية الإجتماعية للفقراء والطبقات الهشة الإقتصادية والمعيشية، أيضاً تتضمن الفقرة (٦٣) من الموازنة ٢٠٢٣ التي ضمنت سابقاً في موازنة ٢٠١٩ للموظفين الحاصلين على شهادات أثناء الخدمة، نطالب بإنصاف هذه الشريحة من أبناء الشعب وحسب الفقرة (١٤) من الدستور العراقي تنص على أن جميع العراقيين متساوون في الحقوق والوجبات.

- النائبة رونزى زياد سيدو:-

في ما يخص المادة (٤٩) من المبلغ المخصص لمدينة (سنجار) وهي (٥٠) مليار دينار، كما تعلمون جميعاً أن مدينة (سنجار) قد أصبحت مدينة منكوبة بنسبة ٨٠% من البنى التحتية فيه ونتيجة غزو داعش عام ٢٠١٤، وعلينا جميعاً أن نفكر كيف نساعد أهالي سنجار من العودة من مخيمات النزوح إلى أماكنهم الأصلية، والنقلة الأساسي للعودة هي الأمان ومن بعدها الإعمار، وأن المبلغ المخصص في مشروع قانون الموازنة قليل جداً من أجل الشروع في إعادة بناءها، لذلك نطالب في زيادة المبلغ وكذلك وضع أليات الصرف ومناسبة في كيفية صرف المبلغ من خلال لجان رسمية ورقابية ومن، أجل الحد لأعمال الفساد لذا نطالب في تخصيص (١٥٠) مليار دينار للإعمار وأن يشرف عليها مكتب السيد رئيس الوزراء على إنجاز هذهِ المشاريع وصرف المبالغ من خلال اللجان الرسمية للإشراف عليها، وأيضاً تم تخصيص مبلغ (٢٥) مليار من الأمن الغذائي للناجيات وهو مبلغ لا يكفي ك ١٠% من احتياجاتهم، لذا نطالب بتخصيص مبلغ من مشروع قانون الموازنة لتلبية احتياجاتهم ومعالجتهم في حاجتهم النفسية ونتيجة الظروف التي مروا بها.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة أعضاء اللجنة المالية اقترح على أنه صحيح اتفقنا على ننهي الجلسة الساعة الخامسة، لكن بقى خمس أو ست أسماء نكملها يبقى فقط (٢٠) أسم يبقى بعد، أو تريدون أن كملها باقي (٢٠) أسم.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

ابتدء من المادة (٢٣) (ثانياً)، يخصص ٥٠% من ايرادات المنافذ الحدودية للمحافظات التي توجد بها تلك المنافذ، سيادة الرئيس من المعلوم انه لربما بعض المحافظات العراقية منها ما يوجد فيها منافذ حدودية وأيضاً بترو دولار وللأسف بعض المدن الأخرى لا يوجد فيها أي موارد مائية والجميع يتكلم حالياً ذكر الإخوة قبل قليل أن بعض المحافظات منكوبة ومنها مثلاً محافظة (الديوانية) الجميع يقول عندما نذهب إلى الديوانية نراها تُكسر الخاطر ونرى وضعها وبناها التحتية، أنا اقترح بأن يكون هناك صندوق اعمار الديوانية الموضوع ليس فقط بأن الإخوة محتاجين مشاعر محتاجين موقف أيضاً لمحافظة الديوانية باعتبارها إحدى محافظات العراق، بالتالي ليس لها أي موارد لا حدودية ولا زراعية ولا صناعية، أقترح بأن يكون هناكَ صندوق إعمار لمحافظة الديوانية انا لا استطيع أن أبقى أنتظر كل سنة وأرى الحكومة لربما تُعطي تخصيصات أو لا تُعطي تخصيصات، بالتالي اعتبارها محافظة عراقية والأموال هي أموال تكون سيادية سواء الأموال المتأتية من بيع النفط أو من المنافذ الحدودية يجب أن توزع بالتساوي على المحافظات العراقية، موجود كثير من الفئات وهذه الفئات واقعاً دائماً تناشد، هناكَ بعض الفئات لربما هي موجودة وتعمل مع الحكومة وتطلب الحكومة استحقاقها، يعني هي ليست تعيينات جديدة كثير من هذه الفئات للأسف لم تُذكر بصورة تفصيلية أو اليوم مشار إليها في هذهِ الموازنة نريد أن نذكر منها على سبيل المثال موضوع فروقات الحشد الشعبي، حشد الدفاع، الصحوات، مكافئة نهاية الخدمة للمتقاعدين قبل عام ٢٠١٤ يعني الذي يتقاعد بعد عام ٢٠١٤ يعطوه مكافئة نهاية الخدمة الذي قبل عام ٢٠١٤ إلى هذهِ اللحظة لم يعطوهم لا أعلم بالضبط ما هو الذي استندوا

عليه، ذكروا أيضاً وأؤكد عليه بيان الموازنة يوضح كيفية معالجة العجز البالغ (٦٤) ترليون لا يوجد شيء مفصل عنه، وأيضاً سعر الصرف وهذا الفرق الكبير ما بين سعر الصرف والسعر الموازي (١٣٠٠ إلى ١٥٠٠) مليارات الدنانير تحصل يومياً طبعاً من قِبل المصارف الأهلية وشركان الصيرفة دون علاج إلى هذهِ اللحظة لم يتم علاجها، باعتبار موازنة عام ٢٠٢٣, ٢٠٢٤ يجب أن يكون هناك إلزام للحكومة بتقديم جداول للإيرادات والنفقات المحدثة لكل سنة ويتم التصويت عليها طبعا بداية كل سنة يعني يتم التصويت على هذهِ التحديثات يعني قبل نفاذها من قِبل الحكومة، موضوع شحة المياه أنا أعرف شحة المياه إذا قلة المياه.

أولاً: الزراعة تتوقف.

ثانياً: صناعة سوف لن يكون هناك صناعة.

ثالثاً: موضوع الصحة ، كلما قلة المياه وازدادت شحة المياه سوف تزداد الأمراض سوف تزداد الملوثات، بالتالي احتاج ملايين الدولارات لاستيراد الأدوية، فالأولى ان أُعالج مصدر المشكلة بالتالي أُخصص أموال لمعالجة مشكلة شحة المياه بدل ما اصرف أموال على الأدوية، بالتالي للأسف هذه الموازنة خلت من موضوع معالجة شحة المياه الذي كان ولا زال إلى هذهِ اللحظة.

- النائب رفيق هاشم شناوه الصالحي:-

بما أن البصرة هي الداعم للموازنة، نطالب اللجنة المالية بدعم مشاريع محافظة (البصرة) بما فيها تطوير المصانع وإعادة تأهيلها، منها (معمل البترو كيمياويات، معمل الحديد والصلب، معمل الأسمدة، معمل الورق) لما لها من مردود اقتصادي للبلد، تضمين طريق الحولي في محافظة البصرة، دعم ميناء الفاو لما له أثر اقتصادي وتشغيل أيدي عاملة أكثر من (٥٠) الف يد عاملة يشغل ميناء الفاو، قضاء (الزبير) المنتج الأكبر للموازنات السابقة والحالية بنسبة أكثر من ٧٢%ووجود أكبر الشركات العالمية النفطية على أرض الزبير، نطالب في تشغيل الأيادي العاملة من شباب الزبير، أيضاً بناء مستشفيات في قضاء الزبير لمعالجة الأمراض بسبب إنتاج النفط، تكرار وإعادة العمل بالمبادرة الزراعية ودعم الفلاح في التجهيزات الزراعية كالبذور والأسمدة والبلاستك والمضخات وتوزيعها عن طريق الشعب والجمعيات الفلاحية من خلال دعم شركات التجهيزات الزراعية، دعماً للفلاح إلغاء وإطفاء السلف والقروض الزراعية من (٥٠) مليون فما دون للمصارف الزراعية نتيجة خسارة الفلاح لعدم تطبيق الروزنامة الزراعية وعدم غلق المنافذ الحدودية في شمال العراق والظروف الطبيعية التي اضرت بالفلاحين، تضمين فروقات الحشد الشعبي لما لهُ من إكرامً لتضحياتهم، أيضاً عدد المزارعين والفلاحين أكثر من (٥٠) ألف من محصول (الطماطم) في كل المحافظات الوسطى والجنوبية والغربية في كل موسم تفتح المنافذ بكل قوة من مستورد من الطماطم وبالنتيجة خسارة الفلاح كبيرة، ندعوا الحكومة إلى استيعاب محصول الطماطم إلى معامل المعجون لدعم البطاقة التموينية بدلً من استيرادها المعجون من الخارج وأيضاً تشغيل أيدي عاملة والحفاظ على العمالة ودعم القطاع الزراعي

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

في البداية أود الرد على الأخت النائبة التي سبقتني في الكلام بأن حكومة إقليم كردستان منتهية الصلاحية، وأقول بأنها ليست منهية الصلاحية وتمارس مهامها وواجباتها وفق المادة (١١٣، ١١٤، ١١٥).

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب، تمَ شطبها، حكومة إقليم حكومة دستورية ، تم شطبها انتهى لا يحتاج.

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

نأتي إلى موضوع الموازنة، موضوع النازحين موضوع إنساني بحت، وباتَ موضوع العراق هناك تركيز دولي على هذا الموضوع ولله الحمد تمَ التأكيد في الوثيقة السياسية التي أُبرمت في الكتل المتحالفة في تحالف الدولة بعد ذلك وضع في البرنامج الحكومي في عودة النازحين إلى مناطقهم، من المعيب جداً أرى أن يكون هناكَ نازحين على خارطة العراق ولدينا موازنات انفجارية وأموال طائلة نستطيع حل جميع مشاكلنا أولها موضوع النازحين لأنهم باتوا لا يتحملون الأوضاع التي يعيشوها، إذاً على الحكومة اعداد برنامج متكامل وعلى اللجنة المالية الموقرة وضع المخصصات اللازمة

لبرنامج عودة النازحين إلى مناطقهم في أسرع وقت ممكن، وللبرنامج خطة مدروسة متكاملة واستراتيجية محكمة جداً لعودتهم في هذهِ المرحلة، نأتي إلى المواضيع الأخرى، المكونات دائماً يكون هنام تأكيد على المكونات ومنحهم لحقهم في التعيينات ولكن هذا الأمر لا يطبق، إذاً علينا في هذهِ الموازنة منح هذه المكونات حقهم في التعيينات في المؤسسات العسكرية والإدارية وكذلك الخدمية أيضاً، المطالبة في إنشاء مشاريع بنى تحتية وخاصة مشاريع مياه الشرب، في المناطق التي ليس فيها مياه شرب رغم الكثافة السكانية فيها، في مناطق (بعشيقة, شيخان، القوش,) ومناطق عديدة أخرى تقريباً إلى الأن ليس فيها مشاريع مياه شرب فقط اعتمدت على الأبار والتي هي تعلمون ليست كلها صالحة، نطالب في إنشاء مستشفيات، مستشفيات في الأقضية خاصةً في قضاء (شيخان) وفي قضاء (تلكيف) وكذلك قضاء(مخمور) ومناطق عديدة أُخرى، ولكن هذهِ المناطق للكثافة السكانية التي فيها كما قلت تحتاج إلى هذهِ المؤسسات، نؤكد على تعويض أهالي شهداء وضحايا عملية (الأنفال) سيئة الصيت وكذلك الإبادة الجماعية في (حلبشة) والمناطق الأخرى التي تعرضت للإرهاب في (سنجار) ومناطق عديدة أخرى، منح محافظة (نينوى) حصة عادلة من الموازنة القادمة من حقها في الاستحقاقات خاصة في الموازنة، كذلك في العقود الخارجية والداخلية والمشاريع الإستثمارية كونها قد تعرضت إلى الدمار الشديد، نطالب في زيادة الميزانية المخصصة لأوقاف الديانات وأُكد بأن ثلاثة أديان خصص لهم قرابة (٥,٥) مليار ولا تكفي فقط للمشاريع المستمرة، لكون معظم المزارات والعتبات المقدسة للأديان خاصةً المسيحين واليزيدين قد تعرضت إلى الهدم والخراب على إيدي داعش الإرهابي في عام ٢٠١٤.

- النائب حسين علي مردان النجيمي:-

حقيقةً الأمن الغذائي الحقيقي للبلد هو الزراعة، لكن مع كل الأسف نرى موازنة وزارة الزراعة والموارد المائية هي ١% كانَ لدينا جولة ميدانية كالجنة الزراعة من أربيل إلى البصرة، ورأينا الحوائج الحقيقية من تبطين الأنهر من طرق الري الحديثة والتقينا مع السيد رئيس الوزراء والتقينا مع السيد وزير الزراعة والموارد المائية، لكن مع كل الأسف بصراحة كل دعم لا يوجد لهذهِ الشرائح وحقيقة نرى وجود استهداف واضح للفلاحين في العراق، وأيضاً قضية المياه الأن نأخذ مهلة شهر عندما تركيا تُعطينا ماء وهذا ليس حل حقيقي إذا لا يوجد اتفاقيات نحتاج إلى حلول، يحتاج تبطين الأنهر، الانهر المغلقة السنة القادمة من المحتمل لا يجد مياه شرب وهذه قضية جداً حساسة ومهمة، وأيضاً بصراحة منذ عام ٢٠١١ وإلى هذهِ اللحظة أليات وزارة الزراعة والموارد المائية من أليات، حفارات وغيرها سيارات حمل كلها قديمة إلى الأن لم يجددها أحد، وأيضاً لا توجد إشارة صريحة وواضحة لشمول بعض التعويضات مثلاً مزارعي الشلب ونفوق الأسماك، والسيول، والأمطار، إلى الأن لا يوجد تعويضات حقيقية، نحن نعطي تعويضات إلى أشياء حقيقةً لا تُدعم الفلاح ولا تُدعم الشعب العراقي، وأيضاً توفير درجات وظيفية لخريجوا المهندسين الزراعين والبيطريين إلا الأن لا يوجد إضافة حقيقية لها مع أنهُ اكثر من مرة حصلت وعود من قِل السيد رئيس الوزراء وأيضاً بعض المسؤولين الأخرين.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

السيد رئيس الجلسة المحترم، استمعتُ إلى بعض مداخلات إخواني وأخواتي سواء كانوا من الإقليم أو من محافظاتنا المحررة أو من أبناء الوسط والجنوب، وأنصتُ إلى الكلام الذي تطرقَ إليه السيد النائب (زياد الجنابي) السيد رئيس الجلسة المحترم، بين أيدينا أضخم موازنة لجمهورية العراق لثلاثة سنوات رأينا فيها الكثير من التخطيط ولدينا عليها الكثير من الملاحظات، أكتفي بإخواني وأخواتي أعضاء اللجنة المالية لأنهُ كثير من الملاحظات قدموها لهم ولكن من المهم جداً سيدي الرئيس أن ننهي جدلية الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان، واستبشرنا خيراً في الإتفاق الأخير الذي أبرمَ ما بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم لنفاجئ حقيقة بمواد فضفاضة مواد غير واضحة نهائياً لمعالجة الحالة ما بين الإقليم والحكومة الإتحادية، كانت لدينا مواد واضحة في موازنة عام ٢٠١٩ وموازنة عام ٢٠٢١ هذهِ المادة غريبة هذهِ المادة مشوهة وغير واضحة المعالم لا يمكن أن نقبل بها يحتاج إلى أن نتعب الإخوة والأخوات في اللجنة المالية بأن تعدل هذهِ المادة وتكون متلائمة مع الإتفاق الذي أُبرمَ ما بين حكومة الإقليم والحكومة الإتحادية لنصل إلى حقيقة صفاء النوايا وتثبيتها من أجل أن ننهي المزايدين على العلاقة ما بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم، خصوصاً أنَ شبه الا مركزية أو شبه الاستغلالية التي كان يستفاد منها حكومة الإقليم في تطوير الإقليم وهذا

شيء دفع باقي المحافظات إلى منافسة هذهِ التجربة الجيدة في تجربة الخدمة الموجودة في إقليم كردستان، ولاحظنا أيضاً في السنتين الأخيرة بعد دعم محافظاتنا في ميزانيات تنمية الأقاليم هناك نهضة حقيقية في محافظات الوسط والجنوب ومحافظاتنا المحررة، لنفاجئ أن المبلغ حقيقة مبلغ لا يرتقي إلى مستوى الهمة الكبيرة التي ارتقى فيها إخواننا المحافظين في بعض المحافظات والذين يجب أن ندعمهم كمحافظ (كربلاء ، البصرة ، الأنبار) ونبحث ما هي الأسباب التي دعت باقي المحافظين إلى الفشل الذريع في إنجاز خدمة الناس مع الميزانيات العملاقة التي قدمت لهم ومنها محافظة الديوانية، ومحافظة صلاح الدين، ومحافظة بابل وغيرها من المحافظات، سيدي الرئيس محافظة كربلاء يجب عندما نبحث ونتكلم عن العلاقة ما بين الإقليم وبين الحكومة الإتحادية لخصوصية الإقليم التي اكتسبها منذُ عام ١٩٩١ علينا أن نضع محافظة كربلاء والنجف أيضاً ونعطيها خصوصية حقيقية لسببين.

السبب الأول: أنَ محافظة كربلاء لم يجري عليها أي استفتاء سكاني منذُ عام ٢٠٠٣ والأن محافظة كربلاء سيادة الرئيس إن شاء الله تزورها وتشرف محافظة كربلاء سوف ترى سكانه ازدادوا إلى ثلاثة أضعاف، سواء كانوا من داخل كربلاء أو الناس الذين أتوا إليها من خارج كربلاء من محافظاتنا الأخرى ونحن اليوم إلى هذهِ اللحظة نضع ميزانية إلى كربلاء بنفس ميزانيتها لعام ٣٠٠٣، (١٠٠) مليون زائر يدخل كربلاء سنوياً، أنا كانَ لدي عمل في (أربيل) وفي الأعياد تكتظ أربيل والسليمانية وتصبح البنى التحتية لا تتحمل الزوار وتأتي وزارة السياحة وتقول زارونا (١٠٠ أو ١٥٠) ألف زارونا، (٢٠) مليون زائر يدخل خلال عشرة أيام فقط في كربلاء مستخدمين بناها التحتية مستخدمين مياهها، الأن وحسب التقري الأخير الذي اطلعتُ عليه في محافظة كربلاء الزيارات القادمة، طبعاً حدثت شحة لدينا في زيارة (الأربعين) يمكن إخواننا ذهبوا إلى كربلاء في الزيارة الأربعينية، حدثَ شحة في المياه لأن مشروع ماء كربلاء أصبح لا يمكن أن يغطي محافظة كربلاء والزوار، حقيقةً أحتاج إلى وقفة من إخواني وأخواتي السيدات السادة أعضاء مجلس النواب، وكذلك اللجنة المالية أن تكون هناك خصوصية كما أعطينا بمحبة خصوصية للمناطق المحررة بعد أن أعطيناها دماءنا بمحبة، واليوم منذُ عام ٢٠١٦ وإلى الأن هناك صندوق اعمار المناطق المحررة صرف ما يقارب (٣) مليار دولار، اليوم نحتاج كربلاء أن تكون رسالة محبة لهذهِ المحافظة المعطاء التي أطلقت فتوى الجهاد وحافظت على العراق والتي قدمت ما قدمت في سبيل هذا البلد، لذلك أتمنى من إخواني أن تكون هناكَ خصوصية لمحافظة كربلاء المقدسة، باختصار سيادة الرئيس، إخوانكم منتسبي هيأة الحشد الشعبي ينتظرون منكم فروقات الرواتب، هؤلاء قدموا أكثر من (٣٠) ألف شهيد وكانت رواتبهم مقطوعة لا تتجاوز (٦٠٠) ألف طيلة هذهِ الفترة، وردتنا مناشدات كما وردت للإخوة كثيراً وهي قدمت إلى الإخوة السادة والسيات أعضاء اللجنة المالية فروقات حملة الشهادات والإخوة التربويين والإداريين والمتبقين من حملة الشهادات في الدفاع، لدي نقطة أخيرة مهمة جداً سيادة الرئيس أتمنى الالتفات إليها، كلنا سمعنا بسرقة القرن، الأمانات الضريبية حقيقة فقرة في الموازنة السابقة يمكن ذهبت باتجاه تحرير هذهِ الأموال إلى بعض السراق وهو ملف كبير موجود أمام القضاء، لدي مقترح للجنة المالية أن الأمانات الضريبية وتقر من هذه الموازنة لا تذهب إلى المالية وتذهب إلى وزارة المالية، لدينا مؤسسة تعني بالشهداء سواء كانت في الحكومة الإتحادية أو في حكومة الإقليم، وأقصد بها الشهداء والمؤنفلين هذهِ المؤسستين سيدي الرئيس لا تستطيع تغطية حقوق الشهداء الذين كرامة ولديهم فضل على العراق جميعاً وعلينا جميع الحاضرين هنا جميعاً، لذلك لا يوجد سكن إلى الأن ولا بدل سكن وأيضاً راتب لا يوجد، هناك برامج كثيرة لا نستطيع تأهيل بها عوائل الشهداء لقلة التخصيصات، لذلك أرى ومن باب المقترح أن هذه المبالغ بعد إنتهاء مدتها القانونية خمسة سنوات في حال عدم مراجعة أصحاب الشركات عليها بدل من أن يأتوا سراق ويرتبوا لها معاملات ويسرقوها مثلما حصل تذهب أوتوماتيكيا بقرار من اللجنة المالية إلى جهتين، الجهة الأولى مؤسسة الشهداء ونسبة وتناسب ما بين المؤسستين، المؤسسة الإتحادية ومؤسسة الإقليم وأيضاً إلى دعم المشاريع للفلاحين وإبقاءهم في المناطق الزراعية وتطوير العمل الزراعي، لأن هناك هجرة حقيقية من الريف إلى المدينة بسبب إهمال الفلاح والورقة الزراعية.

- النائب مه ريوان قره ني ابراهيم:-

إنَ المادة (١٣٢) من الدستور العراقي الذي يكفل الدولة رعاية ذوي الشهداء والسجناء السياسيين المتضررين من الممارسات التعسفية، وقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩، وقانون تعويض ممتلكات المتضررين من قِبل النظام البائد رقم (١٥) لسنة ١٠١٠، هذا القانون يهدف للمواطنين المتضررين من ممتلكاتهم المنقولة والغير منقولة جراء ممارسات النظام البائد قيمة الأموال العائدة لهم من الأموال المنقولة والغير منقولة التي تم مصادرتها وإتلافها أو تجميدها أو حجزها لأسباب سياسية وعرقية ومذهبية، سيادة الرئيس قام النظام البائد في أنفلة مئات الألاف من السكان المدنيين الكرد، ومن ضمنهم (٨٠٠٠) من البرزانيين والألاف من الأكراد الفيلين وفي تدمير (٤٥٠٠) قرية واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً في مناطق متعددة من كردستان ومنها في (حلبجة) وفضاً على ذلك القيام في زراعة الملايين من الألغام التي سببت أضرارً جسدية واقتصادية بالغة، وهذهِ الألغام ما زال عددها الأكبر موجود إلى الأن ويتطلب جهودً وخبرات وأموال طائلة لغرض إزالتها، إن كلُ ذلكَ ذكرناه من القوانين والأحداث التي حصلت في الإقليم فإذا من الناحية القانونية هناكَ مسؤولية قانونية إذ توفرت أركانها من الخطأ والضرر والعلاقة السببية، بالتالي يستوجب تعويض المتضرر كجزاءً عن قيامه المسؤولية وأن الأضرار الكبيرة والخطيرة التي حصلت في إقليم كردستان شعباً وأرضاً لا تسقط بمرور الزمن لأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وكلها تُعتبر جرائم دولية، وقد اعترف بذلك كلً من المحكمة الجنائية ومجلس النواب ذلك كلهُ لضمان كامل التعويضات عن الأضرار التي وقعت على الأشخاص وعلى الممتلكات المنقولة والغير منقولة وعلى البيئة ومن عليها الحق من التلوث والدمار ولتحقيق العدالة وجب التعويض للمتضررين بسبب هذهِ الجرائم التعسفية وكذلك تعويض المتضررين من أبناء شعبنا من الجنوب التي تعرضت طيلة أربعة عقود للإهمال والتهميش من قِبل النظام البائد وإلى سياسة التمييز الطائفي وسياسة الإخفاء القصري والتعذيب والإعدامات العشوائية، وكذلك ما تعرضَ لهُ أبناء شعبنا في الوسط على يد النظام البائد والعمليات الإرهابية من قبل تنظيم داعش الإرهابي، مما أدى إلى حدوث أضرار جسيمة في الأموال المنقولة والغير المنقولة لذلك أطلب من سيادتكم إدراج الطلب ضمن الموازنة، سيادة الرئيس هناكَ ما يقارب مليون منتسب في المؤسسات السيادية ولا يوجد لمواطنين إقليم كردستان إلا نسبة قليلة وهامشية جداً وهذا ينعكس سلباً على استحقاق المواطنين في الإقليم في الموازنة العامة الإتحادية، لذلكَ نطلب في زيادة تواجدهم في هذهِ المؤسسات بنسبة عادلة أو تعويض الإقليم بما يتناسب مع حجم الموازنة السيادية وذلكَ حسب مبدئ التوازن والمشاركة.

المادة (٣٦) من الدستور العراقي التي تذكر فيها دعاوى النزاعات الملكية، فأن الحكومة في موازنتها حددت مبلغ قدره (٦) مليارات كتعويض الدعاوى المحسومة والمأخوذة الدرجة القطعية، لعلم سيادتكم بأن العراق بصورة عامة يحتاج مبلغ قدرهُ (٨٥٠) مليار دينار لغرض تعويض هذهِ الدعاوى، ونرى من أن هناك فرق كبير بين المبلغين، كذلك نطالب في زيادة مخصصات جيش البيشمركة في الموازنة وكذلك إدراج لواء مشترك وزارة البيشمركة ووزارة الدفاع الإتحادية في الموازنة كما يعلم السادة بأن لهم دور أمني في عمليات تحرير العراق ضد النظام البائد ومحاربة تنظيم داعش الإرهابي.

- النائب غريب أحمد مصطفى أمين:-

تزامن إقرار الموازنة مع ذكرى الجريمة النكران التي ارتكبها نظام البعث الفاشي بحق شعبنا المسمى بالأنفال، وللعلم والتذكير الأنفال ضد الدين والإنسانية غطت وادي (جفادي) من قضاء (دوكان) مناطق أخرى، كممثل للشعب عامةً وإدارة اراقب بين قضاء دوكان بشكل خاص أطالب في زيادة حصة الإقليم من القروض الممولة للمشاريع الإستثمارية، التي تساهم الإقليم في تسليم وتحمل أعباء خدمة الدين أسوة مع كافة المحافظات في حين لا تشكل حصتها من تلك القروض سوى نسبة قليلة، أطالب في زيادة تخصيصات مالية لوزارة الزراعة وذلك لدعم الفلاحين والمنتجات المحلية في إقليم كردستان والعراق، بالرغم من أنَ العراق لديهِ عددُ كبير من السدود التي تستوعب كميات هائلة من المياه مثل سد (دوكان، وموصل، ودربن دخان، وحديثة) والخ، لكن منذ عام ٢٠٠٣ لم يفلح العراق في إضافة إي سد جديد بالرغم من توسع في الزيادة السكانية وازدياد الحاجة للمياه، لذلك أطلب في تخصيص مبالغ مالية من الموازنة لمشروع العراقيين التي بقيت سنوات عديدة في انتظار من أهالي المنطقة، راجين في تخصيص مبلغ لهذين المشروعين.

أولاً: مستشفى (٢٩١) سرير في قضاء (رانية).

ثانياً: سد (دلكا) من قضاء (نجدت).

ثالثاً: تعويض المتضررين من أهالي (دوكان) من إحداث الأنفال.

- النائبة ديلان غفور صالح زنكنة:-

شكراً سيد رئيس الجلسة، شكر موصول إلى اللجنة المالية لإعدادها تقرير مهني خلال فترة زمنية قصيرة، مداخلتي سيادة الرئيس بخصوص موازنة محافظة كركوك، لا يخفى على أحدنا أن محافظة كركوك ذات تركيبة سكانية متنوعة ويميزها عن باقي المحافظات الأخرى العراقية، تقدم العديد من الشخصيات والمنظمات في محافظة كركوك في ملاحظاتها بعدم وجود عدالة في توزيع المشاريع في نواحي وأقضية المحافظة، وبعد التأكد من الموضوع طلبت وبكتاب رسمي إلى ديوان الرقابة المالية لتزويدي في تقارير حول الشكاوى التي تصل إلي، وعند اطلاعي إلى تفاصيل التقرير تبين عدم وجود ألية واضحة إلى توزيع المشاريع في محافظة كركوك في وقت إن معلومات وزارة التخطيط تُشير إلى توزيع المشاريع وفق النسب السكانية وان المحافظة لا تعمل على هذا المبدئ، سيادة الرئيس قبل ثلاثة أيام وبكتاب رسمي قمت بمفاتحة ديوان المحافظة بتزويدي بمشاريع المحافظة المقترحة والمدرجة ضمن موازنة ٢٠٢٣ وكانت الإجابة بأن المشاريع لم تكتمل إلى الأن، يعني هل من المعقول نحن ماضون بتشريع قانون وتصويت على القانون وأنا كنائبة في المحافظة لا أعرف تفاصيل المشاريع المدرجة ضمن القانون، ونظراً لعدم وجود توازن في إدارة الوحدات الإدارية بين مكونات المحافظة في الوحدات الإدارية جنابك على علم بذلك سيادة الرئيس، أوجه طلبي لجنابك واللجنة المالية النيابية وبحضور النواب الأعضاء مجلس المحافظة بعض جميع المشاريع ومشروع صندوق تنمية إعادة المناطق المحررة وصندوق تنمية المشاريع وأيضاً البترو دولار بحضور النواب المحافظة أن يعرض مرة ثانية وأن يكون إعادة نظر لجميع المشاريع المدرجة، لدي نقطة أُخرى الألية غير واضحة وأوجه سؤالي الى رئيس اللجنة المالية، أن يكون هناك ألية معينة، سيادة الرئيس في ما يخص مبالغ المشاريع الاستراتيجية خط الفقر على الوحدات الإدارية البالغة نسبتها ٥% يعني صراحة الألية متبعة في محافظة كركرك غير واضحة، تعذر ديوان الرقابة المالية للتخصيصات المخصصة لهذه الفقرة بإعطائنا المعلومات، توزيع المشاريع غير واضحة جداً أطلب عرضها أيضاً لنكون على دراية وإطلاع بتفاصيل مشاريع محافظة كركوك.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

وردَ إلى اللجنة القانونية مخاطبات ومناشدات من أثر من جهة بخصوص شريحة مهمة هي موظفو العقود الإنتخابية المؤقتة في المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، أود أن أُبين لكم بأن هذه الشريحة عانت من ظلم لعدم مساواتها بباقي العقود في الدولة والتي قامت الحكومة في الفترة السابقة في تثبيتهم على الملاك الدائم وتم اهمال هذه الشريحة رغم قلة عددهم فهم لا يتجاوزون (٣٠٠٠) موظف وهم لا يشكلون نسبة كبيرة مقارنة بالعقود التي ثبتتها، نظراً للدور الكبير الذي تمثله هذه الشريحة في سير العملية الإنتخابية وتحسين إجراءاتها وبخبرة متحققة لديهم جراء مشاركتهم في معظم العمليات الإنتخابية السابقة، ولما سينتج لذلك من تحقيق نزاهة أكبر في الإنتخابات يرجى النظر لهم بعين الإنصاف والعدل والعمل على رصد المبالغ الكافية لتثبيتهم على الملاك الدائم في موازنة عام ٢٠٢٣.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

هناك العديد من الملاحظات قسم تم كتابتها إلى الإخوة في اللجنة القانونية مشكورين للجهود المبذولة من قِبلهم، هناكَ ملاحظات عامة نتفق بها جميعاً موضوع إنصاف الخريجين جميعاً في المحافظات والمطالبات العديدة في هذا الموضوع موضوع التعيينات، كذلك موضوع تنمية الأقاليم وضرورة زيادة حصة المحافظات الغير منصفة جداً، سيادة الرئيس (ذي قار) صوتَ عليها المجلس في عام ٢٠١٩ على اعتبارها محافظة منكوبة لا يوجد في قانون الموازنة ما يشير إلى كون محافظة (ذي قار) محافظة منكوبة ونتمنى إنصاف محافظة (ذي قار) من خلال هذهِ الموازنة.

الموضوع الثاني: موضوع الأهوار تم جمع تواقيع أكثر من (١٠٠) عضو مجلس محافظة لإرجاع خطة إنعاش الأهوار، الأهوار بعد دخولها على لائحة التراث العالمي منذُ عام ٢٠١٦ وإلى الأن لم تخصص لها أي ميزانية، لذلك نتمنى في هذهِ الموازنة إنصاف مناطق الأهوار التي أعطت إلى العراق الكثير ولا زالت تعاني بأبسط الخدمات المقدمة لها.

الموضوع الثالث: موضوع المادة (١٤٠) تم جمع تواقيع لزيادة تخصيصات المادة (١٤٠) وهذهِ المادة التي ظلمت فيها مناطق كثيرة سواء في مناطق الأهوار في الجنوب أو في إقليم كردستان، لا زال الفساد يدب في المادة (١٤٠) ولا زالت إلى هذهِ اللحظة هناك أيادي تعمل بالعبث على هذه العوائل الفقيرة التي موجودة في مناطق الأهوار، تم جمع تواقيع أكثر من (٦٠) توقيع وقدمت إلى السيد رئيس اللجنة المالية من أجل زيادة تخصيصات المادة (١٤٠) وحصر هذهِ المادة بأليات تمنع موضوع التلاعب في أرزاق هذهِ العوائل الفقيرة، هناك بعض الملاحظات منها منح المادة (٢) (ب) الفقرة (٥) تنص على، منح الوزير والمحافظ والجهات الممولة مركزياً فتح الإستثمار والشراكة مع القطاع الخاص، هذهِ المادة مطروحة تقريباً في كل الموازنات، هذه إذا كانت المادة على اطلاقها ففيها مخاطر كبيرة ولا بد من الالتفات إليها، هذا يفتح الموضوع على مصراعين الإستثمار في النفط والغاز والمصافي وحتى الموارد المائية، أتمنى أن يعاد صياغة هذه المادة بشكل صحيح، أشارت ورقة أُسس إعداد الموازنة.

الفقرة رقم (١٠) الموازنة منحت صلاحية التدقيق والمصادقة على خطة إعمار المحافظات إلى الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات، باعتقادي هذا الموضوع غير صحيح إطلاقاً، الهيأة العليا ليست لديها تلك الكوادر التي تستطيع المصادقة على الموازنات المفروض تمنح هذه الصلاحية لأعضاء مجلس النواب الموجودين في المحافظات.

- النائبة يادكار محمود نصر الله:-

أعتذر التكرار، لكن في بعض الأوقات التكرار ضروري ومن بعض المقترحات أرجو إضافة فقرتين لقانون الموازنة عام ٢٠٢٣.

الفقرة الأولى: تخصيص المبلغ المالي إلى المحافظات التي تضررت، ومن ضمنها محافظة (حلبجة) التي تعاني وإلا الأن لتعرضها إلى الإبادة الجماعية.

الفقرة الثانية: تثبيت العقود الإنتخابية أو عقود الأجور اليومية لموظفين المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، والبالغ عددهم لا يزيد عن (٣٠٠٠) موظف.

- النائب أسامة كريم خلف البدر:-

لضمان استقرار الشارع العراقي يجب أن تكون هناك عدالة ومساواة في الموازنة ويجب تضمين الشرائح المهمشة في الموازنة، وبصراحة تصل إلينا العديد من المطالب التي تخص محافظات العراق بصورة عامة ومحافظة (ميسان) بصورة خاصة من أهمها تعديل سلم الرواتب وكذلك رواتب المتقاعدين وشمول قراء المقاييس بالتثبيت ووضع فقرة صريحة في تثبيت عقود ما بعد عام ٢٠١٠ الذين بقوا، كذلك رصد مبالغ مالية لإكمال المشاريع المتلكئة والمفسوخة عقودهم، وتخصيص مبالغ مالية لتعيين الخريجين التربويين غير المحاضرين وكذلك تحويل شهادات الوزارات الأمنية والفاحصين على وزارتي الدفاع والداخلية والمهندسين المعتصمين في شركة نفط (ميسان)، وكذلك ما تبقى من عقود (بشائر السلام) تثبيتهم وتضمين حصة المحافظات من البترو دولار في الموازنة، وكذلك متطوعي مديرية شباب ورياضة (ميسان) ومستشفى الطفل والولادة ومستشفى (الكحلاء) في محافظة (ميسان) وعددهم قليل جداً، موضوع مهم وهو ديوان الأوقاف المسيحين والصابئة المندائين واليزيدين، يجب الاهتمام بهذا الموضوع لأن الصراحة في كل موازنة تقر هم دائماً مبالغ مخصصة لهم قليلة جداً، لا تفي ولا تكفي بالمشاريع والالتزامات، الديوان أعتقد مطلوب أكثر من هذا المبلغ الذي هو (٥ أو ٦) مليار مخصص، نتمنى الإهتمام وتعديل موضوع الموازنة الإستثمارية.

- النائب أحمد مجيد متعب الشرماني:-

نشكر الجهود التي بذلها اخواننا وزملائنا في اللجنة المالية وما أثروه قانون الموازنة العامة من أفكار ومقترحات تخدم شعبنا العراقي الكريم، في الحقيقة قانون الموازنة العامة لكي يكون بمستوى الطموح ولكي ينال رضى شعبنا الكريم لا بد

أن يلامس حياة كل مواطن عراقي من الشمال إلى الجنوب، لخصنا بعض المحاور الرئيسية كملاحظات لعرضها على جنابكم.

المحور الأول: هو ملف حقوق الإنسان.

رصد التخصيصات المالية الأزمة لتعويض شهداء وجرحى العمليات العسكرية وضحايا الإرهاب ولا سيما ضحايا (ثورة تشرين).

المحور الثاني: ملف العدالة الإجتماعية.

١- تعديل سلم الرواتب لموظفي الدولة والقطاع العام وتقليل الفوارق بين الدرجات الدنيا والعليا فيه.

٢- تعديل رواتب المتقاعدين من العسكرين والمدنيين ورفع السقف الأدنى للرواتب التقاعدية.

٣- رصد المبالغ الكافية لرفع التسكين عن جميع الموظفين المسكنين لدى مؤسسات الدولة دون استثناء.

٤- تعديل الراتب الإسمي لضباط ومراتب وموظفو وزارتي الدفاع والداخلية.

٥- رفد التخصيصات المالية الازمة لدعم مفردات البطاقة التموينية كماً ونوعاً، وبمواقع (١٢) وجبة في السنة.

٦- توفير التخصيصات المالية الازمة لرفع السقف الأدنى للإعانات الشهرية للمستفيدين من شبكة الحماية الإجتماعية

المحور الثالث: القطاع الزراعي.

١- دعم مدخرات العملية الزراعية من خلال دعم المستلزمات الزراعية كماً ونوعاً، كذلك مخرجات هذهِ العملية من خلال رفع أسعار استلام المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير، الشلب، الذرة).

٢- إحياء المبادرة الزراعية ومنح قروض دون فوائد للمشاريع التي تعتمد الطاقة النظيفة وتقنيات الري الحديثة.

٣- رصد مبالغ مناسبة لتعويض مزارعين جراء منعهم من الزراعة المتضررين بسبب الكوارث الطبيعية للمواسم الزراعية السابقة واللاحقة.

المحور الرابع: قطاع السكن.

رفع المبالغ المخصصة لقطاع السكن وخصوصاً تخصيصات المصرف العراقي.

المحور الخامس: القطاع الصناعي.

دعم المبالغ المرصودة لدعم المشاريع المرصودة المتوسطة والاستراتيجية وفق دراسات الجدوى المُعَدة لهذا المشروع.

المحور السادس: ملف الشرائح المظلومة، هناك عدة شرائح مظلومة سوف اذكرها باقتضاب.

١- تشغيل الخريجين التربويين الغير محاضرين.

٢- إعادة أصحاب الإجازات الإجبارية لدى وزارة الموارد المائية.

٣- شمول المحاضرين المجانين المنقطعين بالقرار (٣١٥).

٤- تثبيت المتقاعدين بعد تاريخ ١٠/٢ الذين أمضو سنتين عقديتين.

٥- تحويل الأجراء الى عقود.

٦- تثبيت المتعاقدين لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من المجازين دراسياً.

٧- صرف المستحقات للأساتذة الجامعين عن أجور الإشراف والمحاضرات الإضافية ولجميع السنوات السابقة.

٨- صرف فروقات منتسبي الحشد الشعبي.

- النائب محمد حسن راضي القدري:-

هناك إجحاف كبير وحقيقي في الموازنة بعدم تضمين شرائح خدمة العراق لأكثر من عشرة سنوات، بل البعض منهم خدم أكثر من (١٥) سنة وهم كل من.

أولاً: الصحوات حيث ساهموا بشكل كبير في استقرار الأمن، وقدموا التضحيات في محاربة داعش والقاعدة أسوةً بالجيش والشرطة وكل الأجهزة الأمنية.

ثانياً: حشد وزارة الدفاع ولهم الدور المتميز أيضاً في استقرار البلد وقدموا شهداء وجرحى والتضحيات الكبيرة.

ثالثاً: عقود الهيأة العليا المستقلة للإنتخابات بشقيها الذين بدء عملهم منذ تأسيس الهيأة وإلى اليوم.
رابعاً: متعاقدو المؤسسات والشركات الرابحة، الذين لا يحتاجون إلى أموال الموازنة مثل شركات (وزارة الصناعة، ووزارة النقل).
خامساً: حمايات السيدات السادة النواب الذين تجاوزت خدمة البعض منهم أكثر من ثلاث دورات نيابية.
مسألة أخيرة ومهمة وهي من اختصاص لجنتنا (لجنة الأقاليم والمحافظات الغير المنتظمة في إقليم) تخص تخصيصات المحافظات التي تدمت بشكل كبير في موازنة عام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الموازنة السابقة وقانون الأمن الغذائي.

النائبة جوان عبدالله عمر:-

استذكرنا قبل أيام الذكرى المؤلمة لجريمة الإبادة الجماعية لجريمة (الأنفال) التي قد ارتكبت بحق الأمة الكردية في زمن النظام السابق، والتي تعد من أبشع الجرائم الإنسانية والمرعبة في تاريخ البشرية، أسفرت في تدمير نحو (٤٠٠٠) قرية كردية ومقتل أكثر من (١٨٢) ألف مدني كردي في مناطق مختلفة لكردستان وقراها، بالإضافة إلى ترحيل نحو نصف مليون كردي في المناطق الجنوبية من العراق، سيادة الرئيس اليوم وبعد مرور (٣٥) عام على ارتكاب هذه المجزرة لحد الأن لم يتلقى من الضحايا أي من التعويضات المادية أو المعنوية الناجمة من عمليات (الأنفال) ولم ينفذ قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا التي ألزمت الحكومة الإتحادية في تعويض ذويهم منذُ عام ٢٠٠٨، لذلك واستناداً إلى المادة (١٣٢) من الدستور العراقي واستناداً إلى قرار المحكمة العراقية الجنائية العليا بهذا الخصوص، الذي قراره واضح وجريء يقضى بتحمل الحكومة الإتحادية هذهِ المسؤولية، أطلب من اللجنة المالية الموقرة في إضافة فقرة في قانون الموازنة لتخصيص ميزانية خاصة بهدف تعويض ذوي الضحايا تعويضاً مستحقاً ومنصفاً، كونهُ حقاً إنسانياً وقانونياً ودستورياً إنصافاً لهم واستشعاراً بقيمة تضحياتهم.
سيادة الرئيس، أُقدم هذا الطلب مكتوباً ومشفوعاً بأكثر من (١٠٠) توقيع من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب إلى اللجنة المالية، وأطلب من اللجنة المالية اتخاذ هذا الطلب في نظر الإعتبار.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد طالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب، سوف نستأنف الجلسة لإكمال مداخلات السيدات السادة النواب الساعة التاسعة مساءً.

رُفعت الجلسة للإستراحة الساعة (٥:٤٥) عصراً

استُأنفت الجلسة الساعة ٩:١٠ مساءً

- النائبة رقية رحيم محسن محمد النوري:-

انطلاقاً من مسؤوليتنا لخدمة أبناء شعبنا وجميع شرائحه، وبعد متابعات حثيثة وتواصل دائم مع عدد كبير من أبناء شعبنا وللأجل إيصال مطالبتهم للبرلمان سعينا قبل أيام ولازلنا نسعى من اجل إضافة عدد من النقاط التي نراها ضرورية وتمس واقع المجتمع وشرائح شتى، راجين الموافقة عليها وضمها الى بنود الموازنة العامة وهي على النحو التالي:
١. تخصيص مبلغ مالي للتعاقد مع الخريجين التربويين والإداريين من السنوات السابقة والخالية على ملاك تربية محافظة ميسان، والذين تمت الموافقة على موضوعهم من قبل وزارة التربية.

٢. تثبيت عقود بشائر السلام على الملاك الدائم والذين تم التعاقد معهم منذ سنة ٢٠٠٨.
٣. إدراج فقرة المفسوخة عقودهم من الداخلية والدفاع والحشد الشعبي.
٤. إنصاف أصحاب الإجازات الإجبارية في جميع الوزارات.
٥. حملة الشهادات العليا ممن لم يتسنى لهم كود أو حدثت أخطاء معينة في بياناتهم.
٦. تثبيت مهندسي النفط المعتصمين منذ سنوات على الملاك الدائم للوزارة.
٧. تخصيص مبلغ مالي لإكمال الجسر الحولي في محافظة ميسان والمتوقف منذ أكثر من (١٢) عام.
٧.تخصيص مبلغ مالي لإنشاء منفذ جلات الحدودي والذي تمت الموافقة عليه منذ عام ٢٠١٥ في محافظة ميسان.
٨. تخصيص مبلغ مالي لتطوير منفذ الشيب الحدودي في محافظة ميسان.
٩. تخصيص مبلغ مالي لإنشاء مطار ميسان الدولي الذي تم وضع حجر الأساس له منذ عام ٢٠١٦.
١٠. تثبيت قراء المقاييس على الملاك الدائم.
١١. زيادة شمول العوائل على الرعاية الاجتماعية.
١٢. إضافة فقرة نقل ذوي الشهداء أو السجناء السياسيين بين الوزارات.
١٣. إضافة مادة إلزام وزارتي الداخلية والدفاع بتحول المراتب الراغبين من حملة شهادات البكالوريوس وأعلى الى الملاك المدني.

- النائبة مديحة حسن عذيب المكصوصي:-

المادة (١٥/ج) تلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بإعادة أعضاء مجالس النواب وأعضاء مجالس الوزراء والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والمجالس البلدية والقواطع والأحياء المستمرين بالعمل لتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ بموجب قانون (٢٧) لسنة ٢٠١٩ ورؤساء الوحدات الإدارية، أتمنى إضافته في الموازنة وهذا الذي أتمناه من اللجنة المالية أن يتضمن هذه الفقرة، إدراج فقرة لإكمال تحويل منتسبي وزارة الداخلية والدفاع من حملة الشهادات بكالوريوس من خلال الملاك العسكري الى مدني في موازنة ٢٠٢٣ وتكون الفقرة كالتالي:
يرجى الموافقة على إدراج فقرة في الموازنة الاتحادية لهذا العام، تلتزم الوزارتين المذكورتين أعلاه التي هي الداخلية والدفاع بإكمال وتحويل ما تبقى من حملة الشهادات مساواةً بأقرانهم وتحقيقاً للعدالة ما بين المنتسبين وربط قائمة بأسماء وتواقيع السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الذين تم توقيعهم وفق موافقة على هذه المادة لإدراجها من قبل اللجنة المالية، الشكر موصول والتقدير والاحترام لجميع الأخوان في اللجنة المالية لجهودهم خلال الأيام الفائتة.

- النائب كيلان قادر علي عمر:-

١. مداخلتي حول التعيينات المركزية في مجلس الخدمة الاتحادي، ولكن مازال هناك مئات من خريجين الأقسام الطبية والصحية من خريجي جامعات الإقليم لم تتح لهم فرص التعيين المركزي وفقاً للقانون التدرج الطبي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠ المعدل، لذا نرتئي من اللجنة المالية تثبيت هذا في القانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣.
٢. كم تعلم ونعلم جميعاً التزايد في أعداد المرضى المصابين بالأورام السرطانية في جميع أنحاء العراق، لذا نرتئي تخصيص ميزانية خاصة خارج عن ميزانية الصحة في هذه المراكز السرطانية في البلاد لأن الأدوية والمستلزمات لعلاج مرضى السرطان باهضة الثمن ليس بالإمكان شرائها من قبل المرضى المصابين بالأورام السرطانية، لذا نرتئي من اللجنة المالية تثبيت تخصيص مالي خارج عن موازنة الصحة لهذه المراكز الموجودة في العراق وفي إقليم كردستان.
٣. نطلب زيادة التخصيصات المالية لتطبيق مادة (١٤٠) وتشكيل لجنة نيابية لصرف مستحقات هذه المادة بصورة عادلة على المناطق المشمولة بالمادة (١٤٠)، وأيضا نطالب بتعديل نسبة الإقليم من حصة تنمية الأقاليم ليكون حسب النسبة المعمول بها (١٢.٦٧)، ولدينا مداخلات أخرى سنزود اللجنة المالية بكتب رسمية.

- النائب علي سعدون غلام:-

١. من خلال ملاحظتنا وإطلاعنا على الموازنة العامة وحجم الإنفاق فيها مبالغ عالية جداً ولكن رغم هذا الموازنة الانفجارية لم تنصف بعض شرائح المجتمع الأساسية، مثلاً استغربنا عدم شمول تعويضات الفلاحين في محافظة ميسان

وباقي المحافظات لسنة ٢٠١٩، وتعد محافظة ميسان من المحافظات المتضررة الأولى من جراء السيول، كونها قريبة على الحدود العراقية الإيرانية والسيول التي أتت في ٢٠١٩ وتضررت المحافظة بالكامل، وعدنا رئيس الوزراء أن يضمن هذه الفقرة لكن مع الأسف لم تضمن في هذه الموازنة ولم يرصد لها مبلغ، فنتمنى ونطالب من اللجنة المالية بتخصيص مبلغ لتعويضات محافظة ميسان من جراء السيول لسنة ٢٠١٩ ونتمنى أن تكون مناقلة من بعض الوزارات التي موازنتها أكثر من (١٠) تريليون، مبلغ (٣٠٠) مليار لتعويض جميع الفلاحين ليس بالشيء الصعب، نتمنى أن تتم المناقلة وتتضمن تعويضات الفلاحين لعام ٢٠١٩.

٢. محافظة ميسان تعلم سيادتك ثاني محافظة منتجة للنفط بعد محافظة البصرة محافظة ميسان تنتج نفط، لكننها أفقر محافظة هي محافظة ميسان، نطالب بأن يخصص لها مبلغ صندوق لإعادة أعمار المحافظة أسوةً بصندوق المحافظات المحررة وأسوةً بصندوق محافظة الناصرية وأسوةً بالمبالغ التي خصصت للبصرة، لأن المحافظة فقيرة وهي تطفو على بحر من النفط لكنها لم تستفد شيء منه.

٣. وصلتنا طلبات بخصوص شريحة ايضاً مهمة الذي هم الخريجين التربويين في محافظة ميسان، رغم الاحتياج الذي موجود في محافظة ميسان وذلك من خلال لقائنا مع السيد رئيس الوزراء وعدنا أن تضاف فقرة الخريجين للسنوات الجدد الى المحاضرين والتعاقد معهم لتربية ميسان حصراً، لدينا نقص بالكوادر التدريسية في المحافظة، لكن لغاية الآن لم تثبت بالموازنة نتمنى بعدد (٥٠٠٠) أو (٧٠٠٠) والسيد رئيس الوزراء أرسل لجنة وأخذت الاحتياجات الفعلية للمحافظة لكن لغاية الآن لم يحدث أي إجراء ولم تخصص لهم، نتمنى أن تضاف فقرة في الموازنة لإضافتهم بسبب الاحتياج الموجود.

- النائب احمد رشيد خلف السلماني:-

١. لا تخفى على سيادتكم أن الموازنة لثلاث سنوات غير صحيحة وأول سبب يلفت انتباهنا أنها غير صحيحة هو اعتماد سعر النفط (٧٠) دولار، كيف علمت الحكومة باستقرار سعر النفط للسنوات القادمة على (٧٠) دولار بدون زيادة أو نقصان؟ في حالة الزيادة نقول الحمد الله، أما في حالة النقصان مثلاً أصبح (٥٠) دولار كيف تعالج الحكومة النقص وسوف ينعكس على قوت المواطن وعلى المعيشة وعلى الشارع سلباً بأنها غير مدروسة فيجب التأني ودراسة الموضوع بصورة صحيحة.

٢. توزيع المبالغ بين المحافظات، يوجد إجحاف واضح في تقسيم المبالغ بين المحافظات وخاصةً في المحافظات المنكوبة المدمرة (الموصل، صلاح الدين والانبار) والى أخره من المحافظات المظلومة، لم تذكر المشاريع الإستراتيجية في المحافظات المحررة ومثالاً على ذلك مصفى بيجي الذي تم تدميره وسرقته، لماذا لم يذكر في موازنة الوزارة ولا يوجد داع أن نذكركم مدى أهمية مصفى بيجي، ويوجد تخبط واضح في تقسيم الموازنات وتخصيصات المحافظات بدون أي معايير أو مقاييس أو موازين.

٣. موازنة ٢٠٢١ كانت (١٣٠) تريليون أو (١٤٠) تريليون كانت حصة موازنة الانبار (٤٥٠) مليار، نقول الحمد الله بدأ الأعمار بالمنطقة وأن شاء الله مستمر، بينما في موازنة ٢٠٢٣ (١٩٩) تريليون وحصة محافظة الانبار انخفضت الى (١٤٠) مليار، هنا أريد أن اعلم على أي معايير ومقاييس أعتمدها بالتقسيم والتخصيص؟ وخاصةً المناطق المدمرة التي شهدت عمليات عسكرية، كانت ساحات قتال ضد عصابات داعش الإرهابية، لم يبقى فيها شارع ولم يبقى فيها جسر ولا بنى تحتية جميعها مدمرة، الآن بدأت بالنهوض، يوجد لدينا مناطق لغاية الآن مدمرة، أنا الآن لدي مشاريع مستمرة وقللت التخصيص كيف استمر؟ والذي سوف ينتج عن قلة التخصيص نقص في الخدمات المقدمة للمواطن، هنا يجب أن لا نصمت ونطالب اللجنة المالية إعادة النظر في التخصيصات.

٤. يجب أن يوضح حل لشريحة المحاضرين المجانيين في الموازنة، وخاصةً المحررة والمناطق النائية وجميع محافظات العراق، يجب تعيين هؤلاء لبناء المستقبل هم من يضعون الأساس لأبنائنا من اجل مستقبل أفضل، التعليم هو أساس كل شيء، وتوجد مدارس في الاقضية والنواحي يوجد فيها (٢) ملاك والباقي جميعهم محاضرين مجانيين، فيجب أن ننتبه على هذه الشريحة، أخواني هذا تعليم أي أرجو سيادة الرئيس أن اللجنة المالية يضعون تخصيصات لهذه الشريحة.

٥. موضوع تعويضات المزارعين والدور السكنية، لدينا الفلاح اليوم يقومون عليه دعاوى وتعلمون مناطقنا عندما سرقوا داعش أراضيهم وسرقوا جميع معداتهم والآن أقاموا عليهم دعاوى فأقل شي نعمله أما أن نعوضهم أو نطفئ القرض عليهم.

- النائب اكرم عبد مخلف صالح العساف:-

سأبدأ من حيث انتهى تقرير اللجنة المالية الذي جاء في المقدمة هي تخفيف شدة الفقر ومكافحة البطالة وضمان العيش الكريم للمواطنين، عندما نتحدث في خطابنا السياسي الروتيني للشعب الذي عادة لا يصدقه ولا يعتبر له اعتبار بسبب عدم تنفيذ الوعود وهذا هو واجبنا الذي اقسمنا عليه وأصبحنا ممثلين لهم في البرلمان للدفاع عن حقوقهم، ثم تأتي الموازنة التي كانوا ينتظروها بفارق الصبر لكي تلبي اقل طموحاتهم واحتياجاتهم التي كفلها لهم الدستور العراقي، ونجد في الموازنة عدم إنصاف المواطنين في تمثيلهم السكاني في المحافظات، هذه الموازنة لم نجد إنصاف للمحافظات المتحررة من الإرهاب في أعطائهم حقهم وفق التمثيل السكاني، جميعنا نفرح أن تعمل مشاريع في البصرة، الناصرية، النجف، كربلاء والموصل وغيرها المحافظات لأنها تستحق الدعم وبنفس الوقت يجب أن يكون دعم وإنصاف للمحافظات المتحررة المنكوبة من الإرهاب بأن يكون فيها مشاريع استراتيجة وبترو دولار من خلال إعادة المصانع والمصافي التي سرقت منها للقضاء على البطالة فيها ودعم الشباب العاطل عن العمل، هل تعلمون سيادة الرئيس والأخوة النواب أن في الانبار على سبيل المثال توجد أقضية ونواحي لغاية هذه اللحظة على المولدات، لا توجد فيها كهرباء أذكر منها قضاء الرطبة، القائم، أطراف الرمادي الجزيرة، الشامية، زنكورة، القرية العصرية، وأبو ظيبان وغيرها، فهل المقصود هنا إفقار هذه المحافظات؟ أو المناطق التي عانت من ويلات الإرهاب وغياب الدولة عنها، الجانب الآخر وردت في الموازنة تخصيصات ودرجات على ملاك الأجهزة الأمنية الداخلية والدفاع ومكافحة الإرهاب والحشد الشعبي وورد أن في الموازنة تخلو من التعيينات أطلب تفسير لهذا الأمر ولماذا لم تدرج بصيغة التعيينات في الجداول؟ في الختام يجب تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين أطياف الشعب كافة بين جميع المحافظات.

- النائب وطبان جميل منصور الجبوري:-

تعد التخصيصات المالية ضمن قانون الموازنة مورد أساسي لمشاريع إعادة الأعمار في المناطق المحررة خاصةً تلك التخصيصات التي تتعلق بحياة المواطنين اليومية، ومن أهم هذه القطاعات هي الخدمات البلدية والصحية والتربوية وهي ضمن ما جاء به الدستور وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، تعد إدارة هذه القطاعات بمشاريعها وتخصيصاتها ضمن القطاعات التي تمول بالدرجة الأساسية من بنود الموازنة المخصصة لتنمية الأقاليم والملاحظ أن ضمن هذا المقترح جاءت التخصيصات لهذا الغرض بملغ إجمالي (٢.٥) تريليون ل (١٥) محافظة، على سبيل المثل نسبة محافظة نينوى تقريباً (٣٠٠) مليار فقط، وهو رقم لا يتناسب مع عدد كبير من المدارس قد دمر إضافةً الى التدمير كامل لخمس مستشفيات في المحافظة لم يتم إعادة أعمارها حتى اليوم، تبلغ سعتها السريرية تقريباً (٢٠٠٠) سرير، في المقابل نجد أن هناك تخصيصات أخرى تحت بند البرامج الخاصة الفقرة (ج) من اولاً من المادة (٢) خصص لها تقريباً (٣.٥) تريليون منها (١.٥) تريليون لأولويات البرنامج الحكومي وهو رقم غير مبرر أمام نسبة العجز الكبيرة في الموازنة وكذلك غير مبرر أمام الحاجة الماسة لزيادة تخصيصات تنمية الأقاليم للمحافظات المحررة من داعش كنينوى وصلاح الدين والانبار وديالى وكركوك، كما أني أطالب وضمن المحور الثاني في الموازنة وعنوانه الاتفاقية العراقية الصينية في الفقر (ب) منها بإضافة مشروع ري الجزيرة الجنوبي بوصفه مشروع اتحادي يحقق النفع العام لجميع العراق فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي وتشكيل قطاع الاقتصاد الزراعي في منطقة تبلغ مساحتها على أقل تقدير (٤٠٠٠) كم وخاصةً أن الشركات الصينية لديها خبرة كبيرة وسبق أن نفذت مشروع ري الجزيرة الشمالي في ثمانينات القرن الماضي، كما أن لدينا مطالبات تتعلق بالخريجين التربويين وضرورة التعاقد معهم والأوائل وحملة الشهادات العليا، تعديل سلم الرواتب والمتقاعدين وحقوق الفلاحين والمزارعين سأقوم بتقديمها على شكل خطي الى اللجنة المالية.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

يوجد مجموعة من الملاحظات سوف أتجاوز الملاحظات الشكلية التي طرحوها الأخوان بدأً من الموازنة الثلاثية وجدواها من عدم جدواها باعتبار نحن ننفذ قانون الإدارة المالية بتفاصيله، المادة رقم (٤) أشارة الى أن الحكومة تعد موازنة لمدة ثلاث سنوات على أن تكون السنة الأولى واجبة، ولكن في المادة (٣) كان من المفترض أن تقدم جداول من قبل وزارتي التخطيط والمالية توضح فيها السياسة والإستراتيجية المالية لهذه السنوات، من المفترض اليوم أن نتكلم مع الحكومة مع السيد وزير التخطيط ووزير المالية بضرورة تقديم هذه البيانات، سوف أذهب الى فقرة المطالب، بالطبع هذه الموازنة بالرغم من أنها ذكرت في الكثير من الفقرات مواد مهمة تشير الى بعض الفقر والى غيرها لكنها تغاضت بشكل كبير على تطبيق المادة (١١٢) من الدستور العراقي التي أشارة الى المناطق المحرومة التي عانت من الحرمان في زمن النظام البائد والتي تعرضت للظلم والإجحاف ولم تنصف، وهنا أطلب بنسبة ابدأ من قضائي بلد والدجيل الذين التجريف والى جرائم إبادة جماعية ملئت من أهلهم مقابر العراق في مناطق الشيحيات والسجون، وما تعرضت إليه هذه المدينتين وايضاً وقوفهم بوجه الطاغون وكان مصيرهم الإعدام على هذه الجرائم، لذلك ايضاً ومن بلد والدجيل نطالب بكل المناطق التي تعرضت الى هذه المحرومية في الطوز وآمرلي ومندلي ومدينة الصدر وباقي مدن العراق التي تعرضت الى ظلم كبير من قبل هذا النظام وتطبيق المادة (١١٢) لإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وتعويضهم عن سنوات الحرمان، ونقترح أن تلتزم هذه الحكومة باتخاذ الإجراءات بإنصافهم بتخصيص المبالغ الخاصة لتنفيذ مشاريع إستراتيجية تعوضهم عن سنوات الحرمان وكذلك إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة، كذلك ايضاً بما يتعلق بالشرائح الضعيفة التي إشارة كثير من بنود الموازنة إليها لكنها لم تشر الى أن تلتزم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتطبيق ما ورد في نص قانون الأمن الغذائي بإعادة جدولة الديون الحكومية بذمة المستفيدين من برنامج القروض للعاطلين عن العمل ضمن صندوق دعم المشاريع الصغيرة وتأجيل سدادها، نحن في قانون الأمن الغذائي وضعنا نص أن تؤجل الى سنتين أو أن تعاد جدولتها، على الأقل أنا أقول لأن هو المقترض لماذا أقترض لأنه ليس لديه مال يجبر المقترض على أن يسدد هذه المبالغ، من أين يأتي بها هو؟ فمن المفترض أن تعاد جدولت هذه المبالغ، فهذا الأمر ايضاً مهم يجب أن يوضع كنص في الموازنة على اعتبار أنه لم يطبق مع أنه كان نص في قانون الأمن الغذائي، كذلك ايضاً أن تلتزم وزارة المالية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتثبيت عقود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذين لا تقل خدمتهم في المفوضية على الأقل (٥) سنوات أو (٨) سنوات أو (١٠) سنوات أو على الأقل نقول (٢) سنة هؤلاء نحن مقبلين على انتخابات مجالس المحافظات من المفترض أن نسعى الى تثبيتهم لا سيما الآن يمتلكون الخبرة، نحن رأينا تعوضيهم أصبح صعب في المرحلة الماضية التي تم بها إجراء الانتخابات، فيما يتعلق بإعادة جدولة المبالغ المترتبة بذمة الفلاحين والمزارعين الذين اقترضوا وتعرضت هذه المناطق لا سيما المناطق التي تعرضت الى احتلال داعش الإرهابي وسرقة هذه الممتلكات وتدميرها والى أخره، فمن المفترض ايضاً أن تعاد جدولة هذه الديون وتقسيطها بشكل ميسر حتى أنا لم أطالب بإعفائها صراحة هذه ديون وأنا أعلم إنها غير ممكن إعفائهم منها، لكن على الأقل أن تقسط بشكل ميسر يستطيع الفلاحين والمقترضين سدادها ورفع الغرامات والفوائد المترتبة على اعتبار أن كانت هناك ظروف قسرية في هذا الشأن، ايضاً فيما ورد في نص الموازنة مجموعة من الصناديق، أنا رؤيتي أقول لماذا نضع كل هذه الصناديق؟ نحن لدينا صندوق المفترض الذي كان يؤسس له في مجلس النواب وقرأ في الدورة الرابعة الذي هو مشروع صندوق الثروات السيادي العراقي الذي منه إذا شاءت الحكومة أن تفرع لصناديق مثل صندوق التنمية صندوق دعم الفقر صندوق القروض الى آخره ويكون برئاسة دولة رئيس الوزراء ويشكل له مجلس إدارة لإدارته، لا بد من إنصاف أبناء الحشد الشعبي المقدس ويوجد اليوم بصراحة فروقات واستحقاقات الى هذا اليوم هم بعيدين عنها ومن المفترض نحن ننصفهم أولائك الذين لبوا فتوى المرجعية ودافعوا وقدموا الدماء والتضحيات الكبيرة، كذلك ايضاً فيما يتعلق بفتح الكود، نحن مع مجلس الخدمة الاتحادي عملنا سيادة الرئيس نحن بحضور جنابكم أقمنا جلسة مع وزير التعليم العالي ووزير المالية بهذا الخصوص لكن نحتاج حتى نحن الشرائح المهمة الشرائح الشهادات

ولدينا هذه الدرجات، أي لدينا طلب الأوائل المفترض أن ينقلون الى الكليات على اعتبار استحقاقهم، وايضاً فيما يتعلق بحملة الشهادات العليا كذلك ايضاً شمول إجراءات المحاضرين الذين لم يستطيعوا أن يثبتوا.

- النائب دريد جميل ايشوع سمعان:-

مداخلتي بسيطة فيما يخص المكون المسيحي أتمنى أن تؤخذ بنظر الاعتبار، أتمنى إضافة فقرة فيما يخص الحشد الشعبي إضافة (١٥٠٠) شخص في سهل نينوى فيما يخص لواء (٥٠)، وصلتنا كثير من المناشدات من إخواننا الموجودين في حكومة إقليم كردستان إيقاف التسليم الذي حدث منذ ٢٠١٣ لغاية الآن لم يتم ترفيع أو علاوات لم يتم استلامها منذ ٢٠١٣، كذلك منذ ٢٠١٧ لم يتم إعطائهم الراتب الكامل وذلك بما يسمى الاستقطاع الإجباري، فأتمنى عندما يتم تسليم الرواتب من قبل الحكومة الاتحادية لحكومة إقليم كردستان أن يتم أخذ هذا الموضوع في نظر الاعتبار، كذلك نطالب ايضاً أن يتم من خلال حكومة إقليم كردستان تزويدنا بأسماء الموظفين لكي تكون لدينا رؤيا كاملة بعدد الموظفين الموجودين في حكومة إقليم كردستان وهل هي تناسب من قبل الحكومة الاتحادية أم هي أكثر أو قل بخصوص هذا الموضوع.

- النائب حسن سالم عباس جبر الزيرجاوي:-

لدينا بعض الملاحظات على الموازنة واللجنة المالية بذلت جهوداً مضنية مشكورة عليها، مطالبتنا بتضمين فروقات الحشد الشعبي وتخصيص مالي للمفسوخة عقودهم من الحشد الشعبي وحشد الدفاع والداخلية وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب، تضمين فقرة نقل حملة الشهادات من البكالوريوس والدبلوم من الصنف العسكري الى الصنف المدني وخصوصاً عملية تحويلهم، هذا سوف يوفر وفرة مالية لموازنة الدولة العراقية، تضمين فقرة تتعلق بمحافظة كربلاء التي يدخلها في المناسبات الدينية أكثر من (٢٠) مليون وبالتالي تحتاج الى تخصيصات مالية بإضافة فقرة دولار زائر، زيادة تخصيصات محافظة بغداد وأمانة بغداد وكذلك تضمين تخصيصات مالية لمدينة الصدر التي تعاني من زخم سكاني، وبالتالي اليوم توجه الحكومة لإنشاء مدينة الصدر الجديدة التي تحتاج الى (٩٠) ألف وجدة سكنية وبالتالي نحتاج الى تخصيصات مالية لتغطية هذا المشروع، يوم أمس كانت لدينا استضافة لمؤسسة السجناء والشهداء، بالحقيقة هاتين المؤسستين تعاني من إجحاف وتقصير شديد من ناحية التخصيصات المالية، مثلاً مؤسسة الشهداء التي تحتاج الى تريليون من التخصيصات المالية نجد أن المخصص لها (٣٥٤) مليار وهذا حقيقة لا يسد ما تحتاجه المؤسسة وبالخصوص أن هناك الكثير من الاحتياجات تتعلق بالجرحى والشهداء وكذلك البدل النقلي وكل هذه الإعانات والمنح تحتاج الى تخصيصات أكثر من هذا المبلغ المقرر، كذلك مؤسسة السجناء المبلغ المقترح هو (٧٣٩) مليار لكن مع الأسف المخصص لها (١٣٠) مليار وهذا بالحقيقة قليل ولا يتناسب مع ترويج معاملات الشمول وكثير من التعويض للسجناء والذين هدمت بيوتهم، كل هذا يحتاج الى موازنة تتلائم وحجم تضحيات هاتين الشريحتين.

١. لدينا إضافة عبارة في الفقرتين الأولى والثانية الواردة في المادة (١٥/ثانياً) من المشروع الموازنة من المفترض أن تقرأ بالشكل التالي على أن يأخذ بنظر الاعتبار تعيين المشمولين بأحكام القوانين التالية، قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ وقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ وقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ المعدل وقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١.

٢. إضافة فقرة تسلسلها رقم (٣) في المادة (١٥/ثانياً) من المشروع الموازنة لتقرأ بالشكل التالي، الذين يتم تعيينهم على ملاك مؤسستين الشهداء والسجناء السياسيين.

٣. إعادة صياغة نص البند (خامساً) من المادة (١٥) من قانون الموازنة ويقرأ بالشكل التالي، تلزم وزارة المالية بتخصيص درجات وظيفة لمن صدرت لهم قرارات صحيحة من لجنة التحقق في دائرة شؤون المفصولين السياسيين حسب المادة (٦/ اولاً) من التعديل الثاني من قانون المفصولين السياسيين رقم (٢٤).

٤. إضافة جملة من البند (ثالثاً) من مشروع قانون الموازنة وتقرأ بالشكل التالي، ويستثنى ذوي الشهداء والسجناء السياسيين المشمولين بأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ وقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ المعدل وقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

٥. المادة (٦) لا يوجد تجاوز من قبل ذوي الشهداء على مبلغ الرعاية الاجتماعية باعتبار أن المبالغ التي تم استلامها من قبل ذوي الشهداء كانت مستلمة قبل شمولهم بأحكام قانوني مؤسسة الشهداء وقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية وخصوصاً أن قانون الشهداء أجاز لذوي الشهداء الجمع بين الرواتب التي تمنحها هذه القوانين والراتب الذي يستلموها من مبالغ الرعاية الاجتماعية وبهذا لا يوجد تجاوز من قبل ذوي الشهداء على مبالغ الرعاية الاجتماعية وفقاً للمادتين المادة (١١/ ثانياً) من قانون مؤسسة الشهداء والمادة (١٢/ ثالثاً) من قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية.

٦. الفقرة (ب)، لماذا تتحمل مؤسسة السجناء السياسيين مبالغ المترتبة بذمة ذوي الشهداء نتيجة الأعمال الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية من المشمولين بقانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ المعدل من المتجاوزين على مبالغ الرعاية الاجتماعية؟ وهل تم إضافة هذه المبالغ لصالح موازنة المؤسسة لهذه السنة وللسنوات اللاحقة؟ يرجى الأخذ بهذه الملاحظة.

٧. المادة (١٤/اولاً) المتعلق بفتح حساب خاص بإيرادات النفطية الخاصة بالإقليم حقيقة في هذا مخالفة صريحة لقانون الإدارة المالية الذي يلزم أن تكون الإيرادات النفطية في حساب واحد.

٨. أوامر الصرف لهذا الحساب تتم من رئيس حكومة الإقليم، في حين يلزم أن يكون التخويل بالصرف من قبل رئيس الوزراء الاتحادي لأن النفط ثروة وطنية اتحادية، ولماذا يكون حساب خاص للمحافظات المنتجة للنفط دون غيرها؟ هذا سوف يفتح باب بأن تكون هناك مصارف أخرى أو حساب أخر يفتح للمناطق أو المحافظات المنتجة للنفط كالبصرة والعمارة والناصرية وباقي هذه المحافظات، لذلك يجب أن نلتزم بما أقره التحكيم الدولي بحصر الصادرات، لدينا ملاحظات كثيرة سوف نقدمها الى اللجنة المالية.

- النائبة ازهار حميد علي حسين السدران:-

١. العجز في الموازنة (٦٤) تريليون أي ثلاث سنوات سوف يكون العجز (١٩٢) تريليون ما هي إجراءات الحكومة لسد العجز في حال انخفاض البرميل اقل من السعر المحدد؟

٢. ما هي آليات الحكومة لسد القروض؟ وما هي مصير القروض على الأجيال القادمة؟ من خلال إطلاعنا على مشروع قانون الموازنة لثلاث سنوات لم نجد العدالة في توزيع النفقات بما يحقق تطلعات الشعب من خلال تنفيذ المشاريع الإستراتيجية للبنى التحتية والمشاريع التي تفتقر لها محافظات العراق بشكل عام والمحافظات المحررة بشكل خاص، المحافظات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، سيادة الرئيس نطلب من اللجنة المالية ومجلس النواب إنصاف هذه المحافظات.

٣. نجد بعض النصوص فيها مبالغ مخصص للبرنامج الحكومي، هذه المبالغ مقسمة حسب الجداول على الوزارات، ونجد في نصوص أخرى أن الوزارات لها مخصصات مستقلة للبرنامج الحكومي، أليست هذه الموازنة هي تنفيذ للبرنامج الحكومي؟ إذاً ما سبب التخصيصات المبهمة تحت مسمى البرنامج الحكومي.

- النائبة هند محمد صالح حسن العباسي:-

لاحظنا وجود إجحاف بحق المحافظات المحررة وبالخصوص محافظة صلاح الدين نطلب من الأخوان في اللجة المالية إعادة النظر بها بما يتوافق وحجم الدمار الذي لا زال موجود في الكثير من المناطق التي تحتاج الى جهد خدمي ومالي لإعادة أعمارها، سيدي الرئيس باسم أهالي المحافظات المحررة نطالب بتخصيص مبلغ مالي كافي لتغطية تعويضات المتضررين جراء العمليات الإرهابية لاحظنا أن المبلغ جداً قليل ولا يغطي لحسم هذا الموضوع، تضمين فقرة في الموازنة للمصادقة على ملاك صحة صلاح الدين العاملين فيها لعدة سنوات دون حسم ملفهم بالإضافة نطلب بتخصيص مبالغ خاصة لقضاء بيجي الذي لأعتبر في الدورة السابقة كقضاء منكوب لإعادة أعمار القضاء وإعادة الأهالي إليه، تخصيص مبلغ مالي للأجراء اليوميين وتحويلهم الى عقود تثميناً لجهودهم وإنصافهم وخاصة أبناء سامراء العاملين في معمل أدوية سامراء.

- النائبة سارة لطيف عبد الله الدليمي:-

فيما يخص تعويضات المتضررين من الأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية، هذا ملف إنساني وأخلاقي قبل أن يكون التزام حكومي، في المنهاج الوزاري صوتنا على تعويض المتضررين وإكمال هذا الملف، تقديرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتقديرات الحكومية للأضرار في المدن المحررة بلغت (٨٨) مليار دولار، لغاية الآن عوائل المتضررين الذين تضررت منازلهم وممتلكاتهم على أبواب لجان التعويضات وروتينها وإجراءاتها المعقدة وبعد إكمال جميع المتطلبات وصدور قرار التعويض المصدق من اللجان المركزية لا ينفذ ولا تصرف المبالغ للمتضررين لعدم وجود تخصيص مالي في الموازنة أو لوجود تخصيصات خجولة ومعيبة، بلغت تخصيصات هذا الملف عام ٢٠١٧ (٥٠) مليار دينار، عام ٢٠١٨ (٥٠) مليار دينار، عام ٢٠١٩ (١٥٠) مليار دينار، عام ٢٠٢١ (٢٤٠) مليار دينار، مجمل هذه التخصيصات لا يشكل (٠٠٠,٣) بالإلف من حجم الأضرار المقدرة والبالغة (٨٨) مليار دولار، الى متى يبقى التعامل بهذه الطريقة؟ متى ننتصف لحقوق هذه الشريحة من المواطنين ونحن أقسمنا على حفظ حقوق الشعب تتطلب وقفة جدية من المجلس بإضافة تخصيصات تكفي للمضي فعلياً بهذا الملف.

- النائبة رحيمة حسن احمد فرحان الجبوري:-

مخصصات الخطورة لشرطة نينوى بعد موافقة السيد وزير الداخلية حسب كتاب وكالة الإدارة للشؤون الإدارة والمالية المرقم (١٢/ع/٢/١١٤٣٤) في ٢٠٢٢/٩/٧ والمتضمن احتساب الكلف التخمينية لمخصصات الخطورة المقطوعة ضمن موازنة ٢٠٢٢ لمنتسبي شرطة نينوى البالغ عددهم (٣٠٠٠) منتسب بعد حذف عبارة استثنائهم منها ضمن حاشية الأمر الإداري المرقم (١٠٦١٢٨) في ٢٠١٨/١٢/١٠، إعادة التعاقد مع الحراس الأمنيين للحقول النفطية لشركة نفط الشمال والبالغ عددهم (٢١٤١) حسب كتاب وزارة النفط شركة نفط الشمال قسم التكاليف والموازنة المرقم (٦٣٤٤٢م) في ٢٠٢٣/١/١٢والمتضمن توفير الاعتماد المالي لإعادة التعاقد مع الحراس الأمنيين لحقول النفط الشمالية، إدراج التربويين غير المحاضرين ضمن موازنة ٢٠٢٣ حسب حاجة كل محافظة مع التعاقد معهم حسب قرار (٣١٥)، إدراج خرجين علم النفس والاجتماع والإرشاد التربوي ضمن موازنة ٢٠٢٣ وحسب حاجة كل محافظة وفتح باب التعيين لهم عن طريق مجلس الخدمة الاتحادي، الرواتب المدخرة لعقود الكهرباء للمنطقة الشمالية إنتاج، نقل، توزيع للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، حسب كتاب وزارة الكهرباء الدائرة الإدارية المرقم (٨٦٤٥) في ٢٠٢٣/٢/٩، تعديل سلم رواتب الموظفين وإنصاف شريحة المتقاعدين وتوفير العيش الكريم لهم وإنهاء الجدل الحاصل نتيجة الأخطاء التي حصلت في قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته، وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة في مواد القانون المذكور من أصحاب الدرجات العليا وأصحاب الدرجات الدنيا وتكون الامتيازات لأصحاب الدرجات الدنيا من أجل رفع مستواهم المعيشي لا أن تكون لأصحاب الدرجات العليا بمنحهم امتيازات خاصة على أصحاب الدرجات المنخفضة.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

شكراً السيدة النائبة، قدمي مداخلتك بشكل مكتوب شكراً الوقت استنفذ.

- النائب فلاح حسن حسين الهلالي:-

أنا فقط أحب أن اسأل اللجنة المالية ما هي الفقرات التي إضافتها من أجل معالجات حالات الفقر داخل هذه الموازنة؟ نعم أستاذ (عدنان) سؤالي لك، الفقرات التي أضافوها لمعالجات حالات الفقر.

- السيد رئيس المجلس النواب:-

لن يجيبك أنت اسأل ماذا تريد من غير سؤال وجواب.

- النائب فلاح حسن حسين الهلالي:-

سيدي الرئيس نحن محافظاتنا من أكثر المحافظات فقراً التي هي الديواني، ذي قار والسماوة، سيدي الرئيس حالياً التعيينات سوف تتوقف لمد (٣) سنوات لدينا في محافظة ذي قار (١٢٠) ألف خريج بكالوريوس تعينوا ما يقارب منهم (٣٠) ألف بقوا (٩٠) ألف هؤلاء (٩٠) ألف نصهم معتصمون ونصهم محاضرين هم غير الخريجين غير المحاضرين ونصهم أجور البلدية إضافة الى ذلك شرائح مهمة، عندما يأتي هذا ويرى التعيينات سوف تتوقف لمدة (٣) سنوات هل

يوجد لديه طموح؟ هل لديه أمل بالمستقبل؟ تريد أن تقول لي يذهب للقطاع الخاص، القطاع الخاص أين هو في الناصرية لدينا مصفى ذي قار متوقف منذ (١٠) سنوات أتت مصافي في غير محافظات ما شاء الله خلا سنة أو سنتين أتملت المصافي المصفى التابع لذي قار متوقف، لدي مطار ذي قار متوقف منذ (١٠) سنوات وأكثر وفي غير محافظات أتت مطارات وأنجزت هذه المطارات إضافة الى ذلك لدي المدينة الصناعية كذلك المدينة الصناعية متأخرة في محافظة ذي قار، أنا اليوم أذا لم أتعين أو أحصل على عقد أو أجر خلال (٣) سنوات الى أين أتوجه فمن حق الشباب أن تخرج بتظاهرات وتطالب من أجل ضمان مستقبلهم، أطلب أن تشكل لجنة وتبحث ما هو سبب تأخير مصفى ذي قار ومطار ذي قار وكذلك المدينة الصناعية المتأخرة وأطلب من سيادتكم أن تطلق درجات الحذف والاستحداث ذي قار التي هي ما يقارب (٣٠) ألف درجة وظيفية، سيدي الرئيس فقط أريد أن أؤكد لكم في الدورة السابقة أنتم صوتوا على درجات حذف واستحداث إضافة الى محافظة ذي قار خلال التظاهرات (٣٠) ألف درجة وظيفية وهذه (٣٠) ألف درجة وظيفية سيدي الرئيس لم تنفذ، فنحن نطلب من حضرتكم خارج التخصيصات أن توفرون (٣٠) ألف درجة وظيفية من أجل شمول الخريجين والمحاضرين.

- النائب مصطفى احمد عرسان مشوط الجميلي:-

الحقيقة سيادة الرئيس المواطن كان يتطلع الى وجود موازنة تلبي طموحاته في هذا العام لكن عندما قرأنا وتفحصنا الموازنة لم نجد هناك أي دعم ولا تلبي طموحاته، اليوم المواطن يتطلع الى هذه الموازنة حتى يستقر الوضع الاقتصادي فيه، لم نجد هناك أي دعم للقطاع الخاص كما كان، كذلك لا توجد أي وظائف جديدة وهذا طبعاً كان متوافق عليه أن التضخم المالي للدولة العراقية، تنمية الأقاليم المخصصة في الموازنة حقيقة مبالغ زهيدة جداً لا تلبي طموحات المحافظات وخاصةً محافظاتنا المحررة والمدمرة من دخول داعش، توجد هناك مبالغ مخصصة من قبل الحكومة الاتحادية هي التي تقوم بتوزيعها على القطاعات لا نجد أي توزيع عادل لجميع المحافظات وإنما مقتصرة على محافظات دون محافظات أخرى، كذلك تعويض المتضررين المهدمة دورهم الذين كانوا منذ فترة يتطلعون الى هذه الموازنة للحصول على مبالغ مرتفعة لكن نجد أن هناك مبالغ زهيدة لا تتجاوز (٢٥٠) مليار، أنا أطلب من رئاسة البرلمان واللجنة المالية إعادة توزيع المبالغ المخصصة الاستثمارية لجميع الوزارات والبرنامج الحكومي والبرنامج الخاص للحكومي وجهد الدولة في سبيل توزيعها على القطاعات التي تشمل جميع المحافظات وخاصةً المحافظات المدمرة من دخول داعش، وكذلك توزيع هذه المبالغ سواء كانت على مستوى القروض أو المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الموازنة الاتحادية.

- النائبة ساهرة عبد الله:-

سوف أتكلم عن محافظة كركوك، طبعاً هذه المحافظة التي مع الأسف رغم كونها تطفو على بحار من الذهب الأسود إلا أنها تعاني إهمالاً من الحكومة يزداد يوماً بعد يوم وأنا أتحدث هنا بالتحديد عن المناطق المحررة في كركوك والتي عانت التخريب والتدمير نتيجة سيطرة الإرهاب عليها، ومن ثم معارك التحرير التي شهدتها، الخصوصية التي تعانيها كركوك وما نتج وقد ينتج عنها من حساسية في التعامل يدفع ثمنها أبناء المناطق المحررة، فأبسط إحصائية لأعداد العاطلين عن العمل ستجد أن أبناء المناطق المحررة في كركوك يأتون في المقدمة، مع ذلك لم يحظوا على الأقل أسوةً بأقرانهم بفرص عمل مناسبة سواءً كوظائف حكومة أو في لقطاع الخاص، الحويجة التي كانت وما تزال نهراً يتدفق صموداً وتضحيات كانت حتى وقت قريب سلة غذاء للعراق تتأهب اليوم لنصب سرادق العزاء وتستقبل المعزين إذ يلفظ فيها القطاع الزراعي أنفاسه الأخيرة ويعيش تدهوراً خطيراً، ولكم أن تتخيل سيادة الرئيس أن أكبر منتج لمحصول الذرة في العراق لا تمتلك سايلوات خاصة باستقبال المحصول الذي يصيبه العفن في كثير من الأحيان نتيجة تكدسه على الأرض، وقد جاءت هذه الموازنة لتقضي على أي أمل بإنعاش القطاع الزراعي، نأتي على الفاجعة الكبير لأبناء تلك المنطقة وهنا أتحدث عن القطاع الصحي واتساءل سيادة الرئيس هل تبرأت الحكومة من بناء المناطق المحررة في كركوك؟ هل هم فعلاً متساوون في الحقوق والواجبات مع أخوانهم في بقية المحافظات؟ أنا في صراحة أشك في ذلك كثيراً وما ورد في الموازنة يؤكد ذلك فهناك مبالغ طائلة خصصت في الموازنة لمحافظات معينة وبعشرات المليارات

ونحن هنا لا نعترض فالجميع أبناء هذا الوطن والهم والمعاناة واحدة، لكن لماذا تستثنى مناطقنا من بناء المستشفيات والمراكز التخصصية بينما تخصص لها مبالغ ضئيلة للتأهيل، ماذا فعلوا أهالي كركوك حتى يعاملون هكذا؟ فقط نقول في الأعلام كركوك مدينة التعايش؟ ونحن لم نوفر أي شيء لهذه المدينة، هل يقبل رئيس الوزراء مرضى السرطان في كركوك يتوجهون الى إقليم كردستان للعلاج طبعاً مع كل الود والحب والتقدير لأهلنا في إقليم كردستان الذين لم ولن يقصروا مع أهلهم في كركوك، لكن نقول لماذا يا رئيس الوزراء هذا الإهمال لأبناء كركوك، وأخيراً أقول سيادة الرئيس هذه الموازنة في شكلها الحالي ظلمت أبناء كركوك ولم تنصفهم أسوةً بالعديد من المحافظات التي لم تشهد على الأقل الأعمال الإرهابية ومعارك التحرير ولا يمكن أن نرفع أيدينا للتصويت عليها ما لم تسودها العدالة والإنصاف ويتم مراجعة العديد من الفقرات والمواد الظالمة التي احتوتها.

- النائب محمد اسماعيل عمر رسول:-

يمنح منتسبوا قيادة قوات حرس الحدود مخصصات خطورة تبلغ (٥٠٠) ألف دينار شهرياً إلا أن هذا صحيح في جميع أنحاء العراق ولجميع قوات الحدود ماعدا منتسبي قوات الحدود الذين تقع وحداتهم العسكرية في حدود إقليم كردستان، حيث لا يمنحون تلك المخصصات بحجة غير منطقية وغير صحيحة بالمطلق وهي وجود أمان في حدود إقليم كردستان، ولا نعلم بأي منطق صدرت هذه الحجة الغريبة وحدود إقليم كردستان تقصف من جميع الجهات وبشكل شبه يومي وبمختلف الأسلحة، وحيث أن قوات حرس الحدود هي قوات اتحادية موزعة على حدود العراق بالكامل، لذا نطالب بإضافة مادة في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢٣ تنص على صرف مخصصات الخطورة لقوات حرس الحدود في إقليم كردستان أسوةً بباقي القوات.

- النائبة مهدية عبد حسن شاتي اللامي:-

هناك موضوع ممكن إدراجه في موازنة ٢٠٢٣ ألا وهو إلغاء الإجازة الإجبارية أو ما تسمى بالإجازة المفتوحة لموظفي عقود تنمية الأقاليم لمحافظة بغداد والبالغ عددهم (١١٥٧) والذين سرحوا من العمل منذ ٢٠١٥ ولغاية الآن منهم مهندسين وعمال خدمة وغير ذلك، جميع الاختصاصات والإداريين ولغاية الآن لم ينصفوا في هذه القضية نتمنى إدراجهم ضمن موازنة ٢٠٢٣، كذلك الحال مع موظفي عقود الموارد المائية والبالغ عددهم ايضاً (٣٠٠٠) ايضاً إجازة إجبارية أو ما تسمى بالإجازة المفتوحة أو في أحدى الكتب الرسمية تجميد الموظفين، لا يوجد شي في القانون أسمه إجازة إجبارية أو تجميد الموظفين أو إجازة المفتوحة، هناك فقرة مجموعة الموظفين الذين يرومون إدراجهم ضمن موازنة ٢٠٢٣ والحاصلين على شهادة أعلى ضمن وظائفهم بحصولهم على إجازة دراسية واستثنائهم من قانون (١٠٣) لسنة ٢٠١٢ وشمولهم بنص شبيه بنص المادة (٦٣) من قانون الموازنة ٢٠١٩ في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

أرجو العمل على تقليل التضخم الوارد من الحكومة في الموازنة مع مراعاة مبلغ العجز وترشيق الإنفاق الحكومي الغير ضروري وزيادة الإنفاق الاستثماري الذي يدعم القطاع الخاص، أولادنا اليوم يتوسلوا حتى يتم تعيينهم في القطاع الحكومي إذا ندعم القطاع الخاص سوف ونحد من هذا الموضوع ولكن لا نمنعه بصراحة، ايضاً توجد ضرائب جديدة على السلع والخدمات العامة ضمن الموازنة مثل البنزين، زيت الغاز، المطارات، المنافذ، ستؤدي الى ارتفاع في تكلفة نقل الأشخاص والبضائع المحلية والمستوردة مما يؤدي الى تضرر المستوى المعيشي والشرائح الهشة، نسبة زيادة الضرائب كشيء مختصر (٥%) على عوائد اللتر الواحد من البنزين، (١٥%) على الوقود المستورد، (١%) على النفط الأسود، ضريبة المطار (٢٥) ألف دينار عراقي على الشخص الواحد، سيادة الرئيس أخوان يجب أن تحسبوا على المستقبل القريب حسب أكثر التقارير الموجود ضمن الدراسة، تقول نسبة سعر النفط سنة ٢٠٣٠ سوف تكون بسعر الفحم خاصةً مع اعتماد أغلب الدول حالياً والدول المتقدمة ودول الجوار تعمل على الطاقة البديلة للمستقبل ونحن اقتصادنا ريعي يعتمد على المعادلة الخاسرة مع الأسف، أي (٤) مليون موظف سعر البرميل (٦٠) دولار هو هذا فحوى كل الموازنة.

- النائبة سناء عودة جاسم خلف اللهيبي:-

أن مجلس النواب وقد تعلق الأمر بتشريع قانون الموازنة العامة الاتحادية يمتلك صلاحية خفض النفقات غير الضرورية وإجراء بعض المناقلات بين أبواب الصرف دون أن يزيد من النفقات، نلاحظ موازنات المحافظات تباين في موازنات المحافظات وكذلك ما بين الوزارات، سيادة الرئيس سبق وأن أخذت عهداً على نفسها الحكومة المتمثلة بوزارتي الزراعة والمالية على توفير ما لا يقل عن (٢٠٠٠) درجة وظيفية للأطباء البيطريين وضمن التدرج الطبي ولغاية الآن لم نرى هذا لا في المتن ولا في الجداول، علماً أن هناك إشارة واضحة للمشمولين بقانوني (٦٧) من حملة الشهادات العليا و (٥٩) من الأوائل وتأتي جميع هذه الشرائح بالتعيين عدا الأطباء البيطريين ونحن بحاجة ماسة لهذه الشريحة في القطاع الزراعي، أرجوا إضافة فقرة تتضمن قانون التدرج الطبي للأطباء البيطريين، سيادة الرئيس موجود في المحور الرابع بدأ التعاون حول الطاقة في العراق المرحلة الثانية تأهيل محطة كهرباء بيجي الغازية الثانية، سيادة الرئيس هذه الفقرة تذكرنا في مصفى بيجي هذا الصرح العملاق الذي كان معتمد عليه العراق اعتماد كلي هل نسيناه؟ أم تناسيناه؟ أطالب بإضافة فقرة تتضمن إعادة وتشغيل وتأهيل هذا المصفى.

- النائبة سهيلة مسلم كاظم الساعدي:-

نطالب بإنصاف شريحة واسعة من مقاتلي حشد الدفاع الذين لبوا نداء المرجعية منذ عام ٢٠١٤ ضد عصابات داعش الإرهابية والبالغ عددهم (٢٠٩٣٠) مقاتل، من ضمنهم الفاحصين الجدد عددهم (٣) ألاف والباقين تحويلهم على الصحوات على اعتبار أعمارهم ليست من ضمن التعيينات.

ثانياً: الكفاءات الفاحصين بصفة ملاك مدني منذ عام ٢٠١٩ والبالغ عددهم (٢٩٢).

ثالثاً: خريجي الدورة العسكرية رقم (٨٣) البالغ عددهم (٣٥٤)، يرجى تفضلكم بإدراجهم ضمن موازنة عام ٢٠٢٣ لغرض تعينهم على ملاك وزارة الدفاع والتصويت عليهم لرفع الحيف عن هذه الشريحة الواسعة التي خدمت البلاد في أصعب الظروف التي مرت بها، من ضمن النقاط ليس لديهم حق في الرعاية الإجتماعية لأن أسمائهم موجودة ضمن وزارة الدفاع إنصافاً لهم أما إلغاء تعيينهم حتى يقدموا على الرعاية ويأخذوا إستحقاقهم او تعيينهم على وزارة الدفاع.

- النائب خالد حسن صالح الدراجي:-

نحن كلجنة محافظات قدمنا تقرير مكتوب إلى اللجنة المالية نأمل أن تؤخذ النقاط التي فيه، هناك قضايا تخص صلاح الدين بشكل خاص أحب أن أطرحها، النقطة العامة زيادة تخصيصات المحافظات على باب تنمية الأقاليم لأن المبلغ المخصص بالموازنة قليل جداً لا يفي بالغرض المطلوب، في سامراء هناك أصحاب أملاك حول الإمامين العسكريين مضت فترة طويلة جداً تركوا أملاكهم تم تعويضهم في فترة من الفترات بمبالغ نطلب من اللجنة المالية وضع فقرة في الموازنة لتعويض هؤلاء أصحاب الأملاك، هناك أكثر من (٤) ألاف ملك بين بيت ومطعم وفندق ومحلات وغيرها، لدينا في سامراء أيضاً جزيرة سامراء تعاني من شحة المياه الجوفية بدأت الآبار تصل إلى (١٧٠) م ولا يوجد فيها مياه، نطلب إدارج مشروع ري جزيرة سامراء الغربية على الموازنة وهناك مراسلات مع وزارة الموارد المائية، هناك نوعين من الاجور الذين لم يشملوا في جميع الوزارات، هناك اجور باشروا قبل (١٠/٢) لكن اوامرهم صدرت بعد ١٠/٢ هذا خطأ إداري لأنه باشر قبل ١٠/٢ لكن الأمر الإداري الخاص به صدر بعد تاريخ ١٠/٢ هذا المفروض يعالج، هؤلاء من حقهم أن يشملوا بقرار رقم (٣١٥)، نحن لدينا في الكثير من الوزارات هناك أجور يومية تم تشغيلهم بعد ١٠/٢ لغاية ١٢/٣١ نأمل من اللجنة المالية أن يضعوا فقرة في الموازنة لغرض شمولهم لأنهم مواطنين وهناك الكثير منهم يشكلوا العملية الإنتاجية وتعتمد عليهم خاصة في معمل ادوية سامراء أكثر من (٢) ألف شخص موجودين وبحاجة للدعم لأن لديهم عوائل وبحاجة للتعيين.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد الزركاني:-

نحن كنواب عن محافظة البصرة سجلنا بعض الملاحظات المهمة، محافظة البصرة ترفد الموازنة تقريباً (٨٠%-٨٥%) إضافة إلى الإيرادات الأخرى عدا النفط، كنواب لمحافظة البصرة ماضين لتشكيل صندوق بترودولار لضمان بقاء التخصيصات المالية في الصندوق وعدم تحكم وزارة المالية بهذا الصندوق، نطلب بتخصيص مالي في الموازنة

لمعالجة شحة المياه والمياه المالحة بإعتبار البصرة متجهة إلى كارثة بخصوص المياه والإطلاقات المائية، السد التنظيمي في محافظة البصرة وهذا من المشاريع المهمة جداً معالجة المياه المالحة والسد التنظيمي، لدينا بعض الملاحظات الأخرى فروقات الحشد الشعبي للسنوات التي قبل التوطين، تحويل خريجي الدبلوم في وزارتي الدفاع والداخلية إلى وظائف مدنية، الطريق الحولي في محافظة البصرة يعد من المشاريع الإستراتيجية ومهم جدا لمحافظة البصرة لفك الإختناقات، قدمنا طلب إلى اللجنة المالية لتخصيص (٢٥%) من مبالغ البترودولار للمناطق المنتجة للنفط ضمن المحافظة الواحدة وتشترك في (٧٥%) حسب الكثافة السكانية، تعيين الخريجين لدينا خريجين من المهن الحاكمة خصوصاً على وزارة النقل، المهن الحاكمة هم خريجي معهد الموانئ والأكاديمية البحرية وعلوم البحار.

- النائب عبد الامير نجم عبدالله المياحي:-

لدينا بعض النقاط التي نشير إليها المادة (٣٦) ثانياً التي تخصص نسبة (١٠%) من إيرادات العيادات الطبية الشعبية لدعم المؤسسات الصحية في المحافظات وتتولى وزارة الصحة تحديد أبواب الصرف، نقترح ان يكون صندوق وليس وزارة الصحة من يحدد أبواب الصرف، إذا كان صندوق ووزارة الصحة عليها وضع تعليمات لصرف الصندوق، المادة (٣٧) تلتزم وزارتي المالية والزراعة الإتحاديتين والمحافظات والجهات ذات العلاقة تحويل ملكية الأراضي المتبرع بها أشخاص للمؤسسات التربوية والصحية، بصراحة لدينا الأقضية والنواحي وأطراف المدن تعاني الكثير من وجود قطع أراضي مناسبة لإنشاء مدارس ومراكز صحية فيها، نحتاج تسهيل عملية البناء بتأييد أو بمقترح من المختار أو من مدير الوحدة البلدية في المنطقة لتقديم تأييد على أن يتم إجراء المعاملة بعد التشييد لتسهيل عملية تشيد المدارس لهذه المناطق التي تعاني من قلة أبنية المدارس، المادة (٤٥) تنص على يؤسس صندوق العراق لتحسين البيئة المائية الجاردة وإطلاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة برأس مال، هذا رأس المال (١) ترليون يكون فيه شمول لمحافظة البصرة بإعتبارها عاصمة العراق الإقتصادية لغاية الآن تم إقرار هذا القرار إن البصرة عاصمة العراق الإقتصادية ولم يتم تمويلها لتفعيل هذا القرار، العقود بعد تاريخ ١٠/٢ وشمولهم بقرار (٣١٥)، بصراحة تم ظلمهم بسبب إدارات المديريات التابعين لها المتلكئة، الكثير من المظلومين قدموا تظلم لدينا في مكاتبنا إن سبب سوء الإدارة في هذه الوحدات الذي جعل عقودهم بعد تاريخ ١٠/٢ نطلب من اللجنة المالية إدخال هذه الأعداد البسيطة في موازنة عام ٢٠٢٣، وصرف مستحقات للحشد الشعبي لعام ٢٠١٩ إسوةً بوزارتي الدفاع والداخلية وتوجد رواتب لمدة سنة لأبناء الحشد الشعبي، والكثير ممن ألتحقوا بحشد وزارة الدفاع ولم شملوا ولم يصرف لهم أي مستحقات.

- النائب خالد سلطان هاشم الطائي:-

أولاً: جاءت الموازنة بإجمالي نفقات مقترحة تبلغ حوالي (١٩٧,٨) ترليون دينار عراقي، سعر النفط فيها حوالي (٧٠) دولار للبرميل الواحد، وفيها عجز ما يقارب (٦٣) ترليون وفق ما جاء من رئاسة الوزراء السيد (محمد شياع السوداني) الذي أشار إن هذه الموازنة ستكون للعامين المقبلين أيضاً، تكرار الموازنة لثلاث سنوات أمر خطير جداً بسبب العجز الحاصل الذي يفوق (٦٠) ترليون، ويعني هذا التكرار لثلاث سنوات بدون الرجوع لتصحيح الخطأ الذي سبب هذا العجز.

ثانياً: أعتماد سعر برميل النفط لثلاث سنوات متتالية غير وارد بسبب تغير سعر النفط عالمياً، بالإعتماد على الظروف الإقليمية والدولية وتقلبات السوق في العرض والطلب، فكرة الإقتراض الخارجي لتعويض العجز الحاصل في الموازنة حل لا يمكن القبول به في الظروف الراهنة بسبب الإقتراض الخارجي له تبعات مالية تثقل كاهل الدولة بتسديد القروض، وما يترتب عليه من فوائد تجعل الديون الخارجية ترفع المستويات الكبيرة، في الموازنة وردت ضرائب تتضمن الموازنة الثلاثية في تفصيل فرض ضرائب جديدة بنسبة (٥%) على عائدات اللتر الواحد للبنزين ونسبة (١٠%) على زيت الغاز ونسبة (١٥%) على الوقود المستورد ونسبة (١%) على مبيعات النفط الأسود، وضريبة جميع مطارات العراق بمبلغ مقطوع (٢٥) الف دينار نحو (٢٠) دولار سعر البيع النقدي (١٣١٠) لكل دولار للشخص الواحد المسافر خارج العراقي أن هذه الضريبة تؤدي إلى تعزيز إيرادات الغير النفطية ورفع نسبة مساهماته بنسبة (١٣%) ولكن سوف يقابله رفع في سعر النقل للأشخاص والبضائع والسلع والخدمات وسوء المنتج المحلي أو المستورد، وهو ما قد يؤدي

إلى تجاوز نسبة التضخم السنوي المحدودة في الموازنة بنسبة (٥%) وتأثير سلبي على المستوى المعيشي للمواطن، والتأثير سوف يكون على الشريحة الهشة للمجتمع ويجب الإنتباه إن هذه الضرائب يجب أن يقابله رفع دخل المواطن ليتم التوازن بين الأرتفاع والدخل، لماذا تعتمد تعظيم موارد الدولة لسد العجز في الموازنة على الضرائب فقط؟ فيما هناك أساليب كثيرة يمكن الإعتماد عليها مثل إعتماد نظام ضريبي عادل ومتطور ومعالجة التشوهات في النظام الضريبي الحالي، تقليل الإعتماد على الصادرات النفطية التي تبلغ أكثر من (٩٥%) من مصروفات الموازنة، لا نرى في هذه الموازنة دعم للفلاحين يرجى اعادة النظر بهذا الموضوع.

- النائب امانج محمود اسعد هركي:-

مداخلتي بخصوص نسبة أقليم كردستان في الموازنة الحالية، حسب عدد السكان في إقليم كردستان أكثر من الموجود في نسبة الموازنة (١٢,٦٧) ما عدا الكثير من أعداد النازحين الذي أثقل كاهل حكومة إقليم كردستان مع ذلك في بعض الفقرات نسبة إقليم كردستان أقل من (١٢,٦٧)، الأهم من هذا في بعض القروض الموجودة من الدول الأجنبية نسبة الإقليم تصل إلى (صفر%)، مع ذلك هنالك مشاريع متقدمة من قبل منظمة (جايكا) منها مشروع إعادة إعمار المنطقة الغربية والشمالية في قطاع الكهرباء، في نفس الوقت مشروع تحسين الصرف الصحي في بغداد وفي إقليم كردستان مبلغ القرض الذي يطالبوا به منظمة (جايكا) يصل إلى (١) مليار، والقروض المتخصصة من قبل وزارة التخطيط تصل إلى (٤٦) مليون لا أكثر، أطالب اللجنة المالية إعادة النظر في الفقرات التي نسبتها أقل من (١٢.٦٧) ونفس الوقت في فقرات القروض الأجنبية.

- النائب بهاء الدين نور محمد حسين النوري:-

لدينا في عام ٢٠١٩ حدثت فيضانات في العمارة جراء الأمطار والسيول والتي نزلت من الجمهورية الإسلامية، تم إدراجها في عام ٢٠٢١ مع شديد الأسف الحكومة لم تأخذ بنظر الإعتبار الموازنة.

- النائبة زيتون حسين مراد الدليمي:-

موضوعي هو موضوع أبناء العراق الصحوات، منتسبي هذا التشكيل مؤسس منذ عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ توزع القسم الأكبر منهم على مؤسسات الدولة ووزاراتها وقسم منهم تم تثبيته كموظف والقسم الأخر كعقود، أما قسم قليل منهم بقى تابع لدائرة نزع السلاح ودمج المليشيات وهؤلاء دمجوا مع القوات الأمنية دفاع وداخلية، منذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولغاية الآن مضى خدمتهم (١٥) سنة وهم عقود يستلموا راتب (٢٥٠) ألف مقطوعة هم غير مثبتين لا على الداخلية و لا على الدفاع وغير معترف بهم أصلاً وكل الموازنات التي سبقت هذه الموازنة طالبنا بحقوقهم وتثبيتهم ووضع حل لوضعهم ولا توجد أي نتيجة/، مضت (١٥) سنة إلى متى ينتظروا ووصل وقت التقاعد وجميعهم كبار سن ومتعبين المفروض أن نعالجهم في هذه الموازنة وحضرتك أعرف بهذا الموضوع ونتمنى عدم التقصير معهم.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

١. حول تأخير الموازنة وهذا السؤال يتكرر سنوياً ولم تقترن الموازنة بالحسابات الختامية وهذا خرق دستوري مستمر، وملاحظتي على ذلك منذ الحرب على الإرهاب كان في الشرطة والجيش ومكافحة الإرهاب والحشد الشعبي يقاتلون، سؤالي هل كانت وزارة المالية تقاتل حتى تتأخر الموازنة سنوياً؟

٢. كثرت الإستثناءات والتجاوز على الكثير من القوانين المنظمة لمجالات معينة، واعلن إستغرابي لمجلس الوزراء واللجنة المالية لم تشير إلى هذه القضية التي هي إن البلد تم إدارته منذ سنوات وعقود طويلة بإجراءات الإستثناء، فما جدوى القوانين الناظمة لكثير من الأمور؟ بما فيها قانون الإدارة المالية وقانون الخدمة المدنية، والإجازات والشيء الأغرب هنالك سلطة تقديرية لوزير المالية ولمجلس الوزراء ولوزير التخطيط في مجالات عديدة، السلطة التقديرية والإستثناءات مصدر لطريق وبوابة للفساد، المفروض أي إستثناء يكون وفق القانون، نصوت على إستثناء تلك الشريحة أو تلك القضية، لهذا الأمر سوف يتكرر كثيراً.

٣. في الكثير من الداخلات وإضافة لتقرير اللجنة المالية لم تشر إلى العجز الكبير عن أي طريق.

٤. اما موضوع القروض فيبدو أن هذا البلد سوف يستمر العيش بالإقتراض، وليس بمعالجة هذه القضية وإيقاف النزيف في الفوائد وغيرها.

٥. أتمنى أن يفصح عن كيفية معالجة الشرائح وإيقاف هذا التمييز بين موظف على الملاك الدائم وموظف عقد وبالتالي لا يحسب عليه توقيفات تقاعدية لهذا وهذا، المفروض أن نمضي بموازنة تذهب إلى الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي وخصوصاً موضوع المحرومية، لا يجوز الحديث عن نظرياً تنمية مستدامة بدون تطور المحافظات بشكل متناسب هناك محرومية في بعض المحافظات.

٦.لا يجوز الإعتماد فقط على عدد السكان خصوصاً لدينا أضرار لشرائح معينة، خصوصاً موضوع فلاحي النجف وميسان الذين تضرروا في السنوات السابقة، ولم تشملهم الموازنات التي مضت في السنوات الماضية، نأمل أن تكون هنالك نوع من الإنصاف، نوع من الحديث من قضية الدستور والمساواة بين القانون وليس إعطاء قانون لهذه الشريحة وقانون للشريحة الأخرى وبالتالي نقع في جُب التمييز، ونشكر السادة أعضاء اللجنة المالية للأخذ بنظر الإعتبار لهذه القضايا لأن هنالك أرقام متعددة خصوصاً في المحافظات الأربعة (النجف، كربلاء،الديوانية,المثنى) بحاجة للإلتفات لخصوصية هذه المحافظات لأسباب عديدة خصوصاً في تنمية الأقاليم، وضرورة مضاعفة المبالغ المخصصة لهذه المحافظات.

– النائب بهاء الدين نور محمد حسين النوري:–

بالنسبة لموضوع السيول عام ٢٠١٩ في محافظة ميسان، مع الأسف تضمنت في موازنة عام ٢٠٢١ لكن الحكومة لم تلتزم، ونحن نستغرب المحافظة الوحيدة التي لم تُضمَن في الموازنة بالتعويضات، علماً إن هذه السيول من جراء الامطار ودول الجوار، وتهدمت منازل والتلف بحدود (٣٠٠) ألف دونم في المحافظة، والموازنة غير موجودة فيها، نطلب من السادة اعضاء اللجنة المالية ومن رئاسة مجالس النواب أن يكون لهم دور في تضمين ووضع حقوق المزارعين في الموازنة، ضافة إلى البترودولار نحن محافظاتنا تطلب تقريباً (٢٠–٢٥) ترليون من أموال البترودولار، ولم تضمن سوى (٢) ترليون ومحافظة ميسان تطلب أكثر من (٢) ترليون، نحن نطالب بأن يكون إنصاف لهذه المحافظات في هذه الموازنة، أتمنى من السادة في اللجنة المالية أن يدرسوا هذا الموضوع بشكل جدي وأن يضمنوا قضية التعويضات والبترودولار للمحافظات المنتجة للنفط بشكل واقعي بما تستحقها، لان النفط يذهب للخزينة الإتحادية والبترودولار محرومين منه، ومجرد البيئة ملوثة وأمراض سرطانية هذا ما حصلنا عليه من النفط، الموازنة فيها ظلم كبير على أبناء محافظة ميسان.

– النائب هيبت حمد عباس الحلبوسي:–

عندما نرى الموازنة بهذا الرقم الإنفجاري الذي لم يمر على الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الآن، وعندما ندخل لتفاصيل هذه الموازنة ونرى عدم إنصاف للمحافظات المنكوبة، محافظاتنا تعاني من قلة التخصيصات المالية في موضوع التعويضات، عندما نلتقي بالمواطنين تقريباً (٥٠–٦٠%) يطالبون بالتعويضات، قلة التخصيصات في موضوع التعويضات لا يرضي الله ولا يرضينا نحن كممثلين للشعب، في موازنة عام ٢٠٢١ نحن وضعنا تعويضات للمدن المحررة في سبع محافظات بمبلغ (٥٠٠) مليار، واليوم الموازنة قل مبلغ التعويضات إلى (٢٥٠) مليار، هذا إجحاف، الأمم المتحدة قالت هذه المحافظات تحتاج إلى (٨٨) مليار دولار لكي يتم إعادة بنائها، عندما يتم تخصيص (٢٥٠) مليار كيف نعيد بناء المحافظات سوف نحتاج إلى سنوات كثيرة لتعويض المواطنين هذا إجحاف وظلم، لا أعرف كيف قبلت الحكومة على نفسها وضع هكذا موازنة، ضمن برنامج الحكومة المصوت عليه من قبل مجلس النواب الذي على ضوئه تم تشكيل الحكومة إعادة النازحين، لكل عراقي شريف أن يحس بالمواطنين الساكنين في الخيم يجب أن نقف لهم وقفة خاصة، يجب إعادة النازحين لمناطقهم، المواطنين جزعوا ثمانية وتسعة سنوات، لو تذهبوا للمخيمات وتشاهدوا حالهم، يقفون طوابير حتى يستلم قنينة زيت، في فصل الصيف الحر وفي الشتاء البرد والأمطار هذا الموضوع يجب أن تكون فيه إلتفاتة، محافظاتنا أحتلت لمدة ستة سنوات وموازنات لم تصلها وتعيينات لم تصلها، نحن ليس لدينا إعتراض على موضوع التعيينات، عندما يقولوا لا توجد تعيينات في الموازنة ولمدة ثلاث سنوات، ماذا نقول لمواطنينا؟ والذين

مضى على تخرجهم (١٥-٢٠) سنة وليس له تعيين ماذا نخبرهم؟ هذه المحافظات محرومة من التعيينات لمدة ستة سنوات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدمها مكتوبة.

- النائب علي جاسم محمد الحميداوي:-

أنا أعرج على تقرير اللجنة المالية نقدم شكرنا وتقديرنا للجهود المبذولة خلال الفترة الماضية ونتمنى أن تكلل هذه الجهود لأن تكن فعلاً رؤية تضامنية مع الحكومة، ابتدأ اسأل هل اللجنة المالية مقتنعة بأن تكون الموازنة لثقلاث سنوات؟ الموازنة جاءت كسابقاتها زيادة الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الرأسمالي بحيث وصل لنسبة (٧٥%) في السنوات التي تليها (٢٤-٢٥) هل هناك رؤية نضعها لكي نقلل النسبة التشغيلية وممكن أن نوصلها إلى (٧٠%) و (٢٥) نوصلها إلى (٦٠) بالتالي نقلل من نسبة الإنفاق التشغيلي ونرفع نسبة الإنفاق الإستثماري، أعتمد الموازنات التقليدية للأعوام اعلاه والتي شخصت لنا من خلال أدائها مشاكل كثيرة وكونها تعتمد في ادائها مراقبة الجانب الحسابي في حين إن التوجه الحكومي توجه إداري في إدارة ملفات المشاريع كون الرقابة متجهة لتنفيذ المشاريع وفق الأهداف التي تم إعدادها مع الحكومة وقد أشير في مقدمة التقرير إن السعي في إعتماد موازنة البرامج والأداء بدلاً من الموازنة التقليدية، وهنا سؤالنا هل هناك قرار محدد بالتحول لتلك الموازنة بإعتبار موازنة عام ٢٠٢٦ هي موازنة البرامج والأداء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اكمل الملاحظات بشكل مكتوب.

- النائب علي جاسم محمد الحميداوي:-

الحكومة تعمل على مشروع اسمه مدينة الصدر الجديدة وهذا مشروع مهم وأقل إستحقاق يقدم لهذه المدينة التي أعطت للعراق الكثير، هذا المشروع هو بناء أكثر من (١٠٠) ألف وحدة سكنية أنا اطالب كممثل لهذه المدينة نيابة عن نواب هذه المدينة أن يدرج هذا الموضوع ضمن موازنة عام ٢٠٢٣ وضمن الإتفاقية العراقية الصينية.

- النائب علاوي نعمة موله البنداوي:-

لدي ثلاثة امور أود طرحها على السادة في اللجنة المالية.

أولاً: مناطق شرق القناة وفي مقدمتها مدينة الصدر وباقي المناطق مثل (حي طارق، سبع قصور) وباقي مناطق شرق القناة والتي تمثل نصف بغداد من الناحية السكانية، نلاحظ عدم إهتمام في الفترة الماضية من قبل سواء من المحافظة أو امانة بغداد، راجين تضمين المبالغ وإلزام المحافظة وامانة بغداد بضرورة إنفاق هذه الأموال في مشاريع إستراتيجية تخدم هذه المناطق.

ثانياً: محاضري الرصافة الثالثة وكذلك محاضري تربيات بغداد الخمسة الباقية الملحق منذ عام ٢٠٢٠ باشروا اعمالهم لكن قرار الحكومة اعطتهم رواتبهم من تاريخ ٢٠٢٣/١/١ نطالب اللجنة المالية أن يتم تضمين مبالغهم إعتباراً من تاريخ المباشرة، وزارة الدفاع المدنيين هنالك فاحصين (٥٠٠) شخص، مشروع مدينة الصدر من المشاريع العملاقة ويخدم أبناء مدينة الصدر أكثر من (١٠٠) ألف وحدة سكنية أضم صوتي لصوت النائب (علي الحميداوي) ضرورة تضمين هذا المشروع.

- النائبة سعاد جبار محمد المالكي:-

المادة (٧) لوزير المالية ورئيس مجلس الوزراء الإتحادية مشتركاً إستخدام المبالغ المعتمدة لأحتياط الطوارئ المنصوص عليها لكل حالة ثلاث مليارات، نجد هنا إن هذه الحالة يحق للرئيس ولوزير المالية ان يأخذوا مبالغ الحد المذكور وتستحصل موافقة مجلس الوزراء الإتحادي بإقتراح من وزير المالية الإتحادي وعلى وزير المالية إعداد ضوابط، هنا لجن نجد ضوابط سوف نجد مبالغ مفتوحة، الحالة الطارئة تكون فيها المبالغ مغلقة، وهنا (٣) مليارات دينار لكل حالة نجد بعدها إن المبالغ ممكن ان تكون مفتوحة لوزير المالية هذه نقطة رئيسية على اللجنة المالية أن تغلقها، (٣) مليارات

للحالة الطارئة اعتقد جداً كافية، بالنسبة لجميع المحافظات نتمنى من اللجنة المالية ولجنة التخطيط الإستراتيجي والإقتصادي أن تكون موازنة عادلة بجميع المحافظات لأننا لا نجد موازنة عادلة للمحافظات.

- النائبة نادية محمد جبر العبودي:-

لدينا تحفظ على المبلغ لمخصص لمحافظة البصرة من مبالغ البترودولار ومساواتها ببقية المحافظات بشأن تحديد حصتها بمبلغ (٢) ترليون، حيث إن البصرة تصدر ما يقارب (٣) مليون برميل نفط يومياً وتم بخس حقوقها لذا نطالب بأسم أهالي البصرة إيجاد نص صريح في المادة (٢) أولاً والمادة (٥) أ، من قانون الموازنة الذي ينص على إستثناء محافظة البصرة من هذا المبلغ الأقصى المذكور ويصار إلى رفع المبلغ المخصص للبصرة وجعله (٤) ترليون او يتم إحتساب نسبة (٥%) من مجموع إنتاج البصرة الكلي من النفط إضافة إلى تضمين تخصيصات مالية إلى خريجي الإختصاصات التالية وهم، خريجي علم النفس وعلوم البحار ومعاهد الموانئ ودفع رواتب حشد الدفاع.

- النائب أحمد الموسوي:-

من المواضيع المهمة التي يجب أن نركز عليها في هذه الموازنة هي موضوع الوزارات الأمنية، للأسف نشاهد التخصيصات لباقي الوزارات أو الهيأت في كل البلدان تتجه نحو جعل جيش قوي وقوات مسلحة قوية وعقود بالمستوى المطلوب حتى تستطيع ان توفر الأمن لبلدانها، لكن نشاهد على العكس تماماً في العراق في هذه الموازنة هنالك عدم إهتمام في الملف الأمني الذي يعتبر أساس البناء والإعمار، بدون أمن لا نستطيع أن نبني ولا نقدم أي شيء، فلا توجد تخصيصات تناسب وزارة الدفاع ووزارة الداخلية هذا أولاً.

ثانياً: موضوع تنمية الأقاليم عندما نشاهد المبلغ (٢,٥) ترليون والتركيز على الوزارات الأخرى هنالك فكرة تركز على جعل القضية مركزية أكثر مما هي قضية المحافظات الغير منتمية للأقليم، الموضوع ركز على ترسيخ المركزية وإضعاف المحافظات ونحن نعرف في محافظاتنا مشاريع متوقفة ومتلكئة، موضوع محافظة ديالى في هذه الموازنة هنالك إهمام حقيقي وإجحاف بحق محافظة ديالى هذه المحافظة التي عانت الويلات ونشاهد عدم إنصاف لهذه المحافظة، موضوع عقود بشائر الخير في محافظة ديالى موضوع الصحوات في ديالى.

- النائبة منى محمد خلف الجبوري:-

بعد توجه الحكومة لتوفير فرص عمل للشباب وتعيين الخريجين بقيت شريحة الحراس وعقود الإسكان في وزارة التربية مهمشة، إن هذه الشريحة المهمة من الشباب لم تأخذ حقها عند تطبيق إجراءات الحكومة رغم الوعود المتكررة لهم بالتعيين، علماً إنهم يتحملون المسؤولية القانونية في المحافظة على الممتلكات والبنايات والمكلفين بحراستها بدون مقابل على امل الحصول على راتب يعينهم على إعالة عوائلهم، نطالب من الجهات ذات العلاقة بالوقوف على حالة هذه الشريحة وشمولهم بالتعاقد أو التعيين حسب الضوابط أو توفير التخصيصات اللازمة لهم في هذه الموازنة خاصة وإن الكثير منهم مستمرين بالدوام في المؤسسات التربوية منذ عدة سنوات وبدون اجر او مقابل، هذا أولاً.

ثانياً: فيما يخص المادة (٢) الفقرة رابعاً، الخاصة بتوزيع التخصيصات وفقاً للنسب الأتية:

١. لا يزيد عن (٢٠%) للمشاريع الجديدة الإستراتيجية في أكثر من ناحية او قضاء.
٢. لا يقل عن (٨٠%) للمشاريع المستمرة والبنى التحتية ومراكز الوحدات الإدارية.

كما هو معلوم أن قضاء الحويجو ونواحيها كانت محتلة من قبل عصابات داعش الإرهابية التي أنهت البنى التحتية وكذلك دمرت جزء كبير من هذه المشاريع خلال عمليات التحرير، وما تم تخصيصه لهذه المناطق من مبالغ لا تكفي لإنشاء مشروع واحد، المبالغ جداً قليلة، على سبيل المثال ما خصص هو (٧٥٠) مليون دينار عراقي فقط لهذه المناطق لإعادة إعمار ما تم تدميره من مشاريع.

- النائب كريم حسن عليوي السراي:-

الكثير من النقاط والملاحظات تم ذكرها من قبل السيدات والسادة والنواب، ونؤكد على ان تراعي هذه الموازنة إستحقاق حاجة المحافظات، أي منحها الإستحقاق الحقيقي ضمن تنمية الأقاليم وزيادة المبالغ المخصصة لها في النسخة الحالية مما يتلائم مع حاجة المحافظات ومن ضمنها محافظة واسطن كذلك معالجة مشكلة الخريجين وإيجاد فرص عمل لهم

بتشجيع القطاع الخاص والحاجة في القطاع العام، وشمول ما بعد تاريخ ١٠/٢ والمجاني في المؤسسات الحكومية ضمن المثبتين من أقرانهم حسب قرار (٣١٥) وفيما يخص صندوق دعم المحافظات لا نعلم كيفية عمل هذا الصندوق، تم ذكره برقم معين لكن بدون تفصيل في آلية الصرف لمبالغ الصندوق ونقترح إنشاء صندوق لكل محافظة، قروض المشاريع الصغيرة لغاية الآن التي وردت في المنهاج الحكومي لم يتم بيان آلية صرفها والشروع بها لم تتضمن مبالغ تخمينية بما يخص تطبيق سلم الرواتب الجديد، نطالب بإضافة فقرة تتضمن تحويل أصحاب الشهادات في وزارة الداخلية والدفاع إلى الملاك المدني.

- النائبة نهال مرشد سليم الجعفر:-

نحتاج في الموازنة تضمين حقوق النازحين وعوائل المفقودين والمغيبين، عوائل المفقودين حرموا من الرواتب ومن المخصصات التي كان يتقاضاها، نحتاج في هذه الموازنة في فقرة التعويضات أن تُضمن لهم حقوقهم بشكل كامل إسوةً بالآخرين لحين إعادتهم إلى اهلهم أو ضمان حقوقهم كمتوفين او أحياء، كذلك شمول عوائل شهداء حرب أميركا إسوةً بشهداء الحشد والعمليات الإرهابية وأحداث الطائفية، نتمنى على اللجنة المالية إدراجها وأخذ حقوقهم كشهداء، هذا أولاً.

ثانياً: موضوع وزارة الثقافة، الثقافة منذ الإحتلال لغاية الآن لم تخصص لها أموال لمؤتمرات خاصة داخل العراق، لماذا تكون مؤتمرات الثقافة للعراق خارج العراق؟ هذا أدى الكثير من الكفاءات والموظفين من الموجودين ضمن هذه الوزارة أن يغادروا العراق ولدينا كفاءات كثيرة غادروا وهاجروا البلد نتيجة هذا الأمر، موضوع موازنة الثقافة (٢٧٧) مليار يجب أن تضمن حقوقهم كاملة لإعادتهم إلى العراق وممارسة دورهم.

- النائبة سميعة محمد خليفة المحمدي:-

في البداية سوف أطرح رقم وأبدأ المقارنة، موازنة ديوان الوقف السني (٤٣٩,٩٦٥) مليار ميزانية الوقف الشيعي (١,٤٥٩,٩٥٣) ترليون ، نلاحظ الإجحاف والظلم على الوقف السني كإنما هذه الموازنة فصلت إنتقامية على الوقف السني، الوقف السني بكل دوائره وموظفيه وعقوده أعداد هائلة في جميع محافظات العراق فقط الإجور التشغيلية أعدادهم (٣٦) الف سوف يتم الإستغناء عنهم، التعين الديني لم يتم تثبيتهم بالرغم من تثبيت التعين الديني لديوان الوقف الشيعي، وبالمقابل نلاحظ إن الوقف الشيعي ليس لديه ديوان ولا مديريات او دوائر او حتى موظفين بهذه الأعداد الكثيرة، لدينا جوامع مهدمة من جراء العمليات الإرهابية، المادة (١) الفقرة ثالثاً، يخصص مبلغ (٥٠٠) مليار دينار إحتياطي الطوارئ، نحن إعتدنا في الموازنات السابقة تكون (٢٥٠) مليار فقط لا غيرها، لكن هذه المرة زادت للضعف، ودائماً تدورها لأمور أخرى، أقترح بأن تضاف (٢٥٠) من مبلغ الطوارئ لميزانية الوقف السني ويبقى المبلغ للوقف السني (٢٥٠) مليار من اجل إنصافهم.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي الشمري:-

مداخلتي إلى لجنة المرأة حسب ما علمنا إن هناك خطة إستراتيجية تخص المرأة وتم إعلانها بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٨، وهذه الخطة تستمر من عام ٢٠٢٣ ولغاية عام ٢٠٣٠ إلا إننا لاحظنا إن الموازنة تخلو من جميع حقوق هذه الإستراتيجية وهذا يعني لا نستطيع تحقيق هذه الإستراتيجية وهنا نطلب أن يكون هنالك مخصصات من كل وزارة بنسبة (٢%) لخدمة الخطة الإستراتيجية، هذا اولاً.

ثانياً: هو تحديد نسبة من موازنة وزارة التجارة ليكون هناك حصة لحليب الاطفال الرضع حيث لا يوجد أي تخصيص لهذه الشريحة في المجتمع علما إنها من أهم الحقوق التي يجب أن توفرها الدولة له ويعتبر دعم للعوائل العراقية وخاصة ذوي الدخل المحدود والعوائل المتعففة وأيضاً، وادعو جميع السادة النواب في محافظة بابل هذه المحافظة المنكوبة التي تعتبر ممر لجميع المحافظات وحلقة وصل هذه المحافظة المعدومة والغير مخدومة وتحتضن عدد كبير من الزائرين الذين يتوافدون في جميع الزيارات، وإنها غير مخدومة والموازنة غير كافية لهذه المحافظة، يرجى الاخذ بنظر الإعتبار هذه المحافظة الأثرية العظيمة.

- النائب عقيل الفتلاوي:-

لا يخفى عليكم وكما قلناها سابقاً إن محافظة النجف محافظة جاذبة وهناك نزوح يومي من المحافظات المجاورة للعمل والعلاج وغيرها، لو زرنا مستشفى واحد من مستشفيات المحافظة لوجدنا (٥٠%) من الراقدين هم من أبناء المحافظات المجاورة لذلك نطالب بزيادة تخصيصات المحافظة على الأقل بما يخص الواقع الصحي، لأنه هناك تردي واضح جداً بالمنشآت الصحية لأن المحافظات المجاورة تعتبر محافظة النجف محافظة علاجية فضلاً عن الزيارة، التخصيصات المالية للمحافظة تأتي على أساس عدد مواطنين (١,٤) مليون مواطن بينما الساكنين في المحافظة ضعف هذا العدد لم ينقلوا بطاقاتهم التموينية إلى محافظة النجف، نطالب تضمين فقرة تخصيص (٧٠%) من واردات مطار النجف الأشرف للمحافظة كون إن المطار بني من أموال محافظة النجف الأشرف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطالب لكم موضوع تأشيرة الزائرين تكون للمحافظات المعنية بالزائرين لماذا نعفيهم من الرسوم، يدفعوا الرسوم وتؤخذ وتحول للمحافظات في كربلاء المقدسة والنجف الأشرف والكاظمية المقدسة والأعظمية وسامراء، أي مكان فيه زيارة الزائرين يدفعوا رسوم وهذه الرسوم تذهب للمحافظات التي تقدم خدمات.

- النائب ياسر هاشم علي الحسيني:-

أشرنا بعض النقاط وما زلنا نؤشر في موضوع الموازنة.

١. وضع ضوابط قانونية تضمن تسديد واردات الإقليم من النفط وغيرها.
٢. بيان زيادة التعيينات في إقليم كردستان مقارنة بباقي المحافظات العراقية.
٣. بيان أسباب زيادة قيمة إنتاج نفط الإقليم والذي يساوي تقريباً (٨٥%) من نفط باقي المحافظات العراقية.
٤. تخصيصات بابل الإتحادية وصندوق تنمية الإقاليم وصندوق دعم مناطق الاكثر فقراً لا ينسجم ومدى الدمار والخراب الذي تعيشه محافظة بابل، محافظة بابل تستغيث لا بنى تحتية والمجاري العاملة (صفر%) مقارنة ببقية المحافظات، وهي المحافظة التي تحتضن زوار الإمام الحسين (عليه السلام) وتسمى مدينة الإمام الحسن (عليه السلام) وتحتضن ملايين الزوار سنوياً.
٥. نطالب بإنصاف ابناء العراق الصحوات وحشد الدفاع والخريجين الغير فاحصين والمحاضرين الغير مثبتين والفاحصين على وزارة الدفاع وحملة شهادة الدبلوم في وزارتي الدفاع والداخلية وتحويلهم إلى الوظائف المدنية، لدينا الكثير من النقاط سوف نسلمها مكتوبة.

- النائبة فاطمة حسين متيغي المساعدي:-

تصلنا مناشدات لمكتبنا ويجب إيصالها لكم لغرض تنفيذ مطالبهم أبسط حقوقهم المشروعة إسوةً بباقي المحافظات.

١. ذوي الشهادات العليا ومستحقاتهم المطلوبة.
٢. الملحق المدني لوزارتي الدفاع والداخلية.
٣. الفلاحين وحقوقهم المسلوبة خصوصاً من أصابهم فيضان عام ٢٠١٩.
٤. المحاضرين والإداريين من محافظة ميسان.
٥. اما الشهداء فلا يوجد من يطالب بحقهم وإن مبلغ (ترليون) من الموازنة الإنفجارية ليس كثير بحقهم وهم من ثبتوا بدمهم الامن والإمان.
٦. أما مهندسي نفط ميسان فهم شريحة مظلومة مع العلم وجود أماكن شاغرة للتعيين في شركة نفط ميسان، ولكن لا يوجد كتب رسمية بشمولهم بحقهم في موازنة عام ٢٠٢٣ إسوةً بإقرانهم في المحافظات.
٧. أما موازنة وزارة الكهرباء لا تفي بالغرض ولا تسد إلا (٣٠%) من الإحتياج الضروري المتزايد لكل عام، مما يؤدي إلى عدم النهوض بواقع الكهرباء للمستوى المطلوب ومن ثم يقع اللوم على الوزارة.
٨. اما الفئة التي لم تعطي إستحقاقاتهم هم منتسبي الحشد الشعبي الذي لبى النداء واعطى الغالي والنفيس في سبيل أعلاء الكلمة وإحلال الامن والامان في البلد.

- النائب ناظم فاهم محمد الشبلاوي:-

لدي بعض الملاحظات المؤشرة حول الموازنة سوف أذكر منها على عجالة، الموازنة واضحة داعمة للوزارات بشكل واضح ونستطيع ان نسميها موازنة مركزية لأن فيها إهمال للمحافظات وخاصة بخصوص تنمية الإقاليم ونتمنى توزيع المشاريع الوزارية أن نطلع عليها، ولدينا بعض الملاحظات على مستوى الاداء الوزاري السابق، هذا اولاً.

ثانياً: نتمى إعادة النظر بسعر برميل النفط المعتمد وإكمال التقارير المطلوبة لدراسة الموازنة بشكل واضح، حجم التخصيصات الموجودة في الموازنة التجارية نراها مرتفعة بشكل واضح نتمنى دعم البرنامج الحكومي ورفع الموازنة الإستثمارية إعادة النظر بحجم القروض الموجودة ونتمنى دعم الوزارات المهمة مثل وزارة الزراعة، نرى وزارات غير معنية بالتنمية ومدعومة، نص إضافة فقط (٢٠%) من تخصيصات المحافظات نتمنى ان يرفع، لدينا بعض الشرائح نتمنى دعمها وحسم ملفها في هذه الموازنة، مثل المفسوخة عقودهم وعقود ما بعد تاريخ ١٠/٢ وإكمال سلم الرواتب للموظفين والأهم ملحق وزارة الدفاع والداخلية وتحويلهم.

- النائب مقدام محمد عبيد الجميلي:-

لا شك في إن جميع السيدات والسادة النواب حريصين على إكمال الموازنة لكن بالشكل الذي يضمن حقوق جميع المحافظات العراقية وكذلك يتناغم مع ورقة البرنامج الحكومي شخصنا العديد من الملاحظات في بنود هذه الموازنة لكن لا يوجد مجال لذكرها ونختصر بالمواضيع المهمة، هنالك مؤسسات حكومية حيوية كانت تدر أرباح كبيرة على البلاد وواردتها جزء من الموازنة، مثل مصفى بيجي الذي يعتبر ثلث إنتاج مصافي العراق النفطية الذي تم تدميره ونهبه خلال الفترة الماضية الفترة المظلمة، ونستغرب إدراج مشاريع جديدة ليس لها أي ريع نفعي حيوي على البلاد بدل من لتوجه لتأهيل ذلك الصرح الحيوي المهم كمصفى بيجي، مشكلة اخرى من أولويات البرنامج الحكومي هي إعادة النازحين، كيف نستطيع اعادة النازحين وتخصيصات تعويض المتضررين لا تتجاوز عن (٢٠%) فقط من المعاملات المنجزة الآن في وزارة المالية وانا على إطلاع بهذا الموضوع، فقط في قضاء بيجي المنكوب الذي صوتنا عليه في مجلس النواب في الدو رة الرابعة تقريبا (١٦٠) مليار، المعاملات الموجودة حالياً في وزارة المالية وتنتظر إطلاق الموازنة حتى يتم إطلاق هذه التخصيصات، بالإضافة صندوق إعادة الإعمار لا يتناسب مع حجم الدمار الموجود حالياً في المحافظات التي تم تحريرها من عصابات داعش هذه المشاريع تم التخصيص لها اموال كبيرة جداً البلد تعرض لحروب خلال الفترة اتي رحلت وإرتفعت بنسبة السرطانات ونحتاج ان نؤسس صندوق مرضى السرطان، بدلاً من الذهاب لمشاريع ليس لها أي ريع نفعي بالنسبة للبلد وتتناسب مع أعداد المصابين بهذه الأمراض، من المواضيع التي ذكرها السادة النواب اعادة المفصولين، وارجو من اللجنة المالية اخذ هذه النقاط بنظر الأعتبار.

- النائب جبار فريح عباس الكناني:-

نكتفي بملاحظات السادة النواب ونؤكد على قضيتين تخص مدينة الصدر.

القضية الاولى: تخصيصات المدينة الكل يعلم إن سكان المدينة ما يقارب (٣) نسمة وهي تقريباً (٤٠%) من نسبة سكان بغداد بالتالي بطالب بتخصيصات (٤٠%) من مخصصات محافظة بغداد سواء أمانة بغداد او محافظة بغداد لتكون من حصة إعمار مدينة الصدر.

القضية الثانية: مشروع مدينة الصدر الجديدة والذي رصد لها مبلغ يكفي لبناء (١٠٠) الف وحدة سكنية لتكون مدينة جديدة تغطي وتعالج مشكلة السكن في بغداد.

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

من اولويات الموازنة تحقيق العدالة بين أبناء الشعب العراقي بتوزيع عادل ضمن تخصيصات وحسب الكثافة السكانية لهذه المحافظات، إلا إننا لم نلاحظ هذه الفقرة المهمة في الموازنة بتحقيق العدالة لجميع مكونات الشعب، فلاحظنا هنالك تخصيصات لمحافظات دون غيرها، وهناك محافظات لها أولوية مهمة بعد الدمار الذي حصل في هذه المحافظات والقرى والمدن في معارك داعش الأرهابية وتحرير هذه المناطق التي مضى عليها ما يقارب (٥) سنوات وبعض هذه المناطق خارج محل السكن للعيش الكريم لهذا المواطن، ومن اولويات الحكومة اعادة النظر والتخصيص

مبالغ حقيقية قادرة على إعادة المواطنين لهذه المناطق، لذا نرى من الواجب الإنساني والوطني والشرعي بأن يكون هناك تخصيص مبالغ لهذه المناطق لكي يعودوا لأماكن سكناهم للعيش بكرامة، هذا اولاً.

ثانياً: فيما يخص موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نرى إن هذه التخصيصات هي تخصيصات خجولة لا ترتقي مع تطلعاتنا وتطلعات البرنامج الحكومي الذي صوتنا عليه في تحقيق أهداف ومخرجات وزارة التعليم العالي التي تعد الأساس في التنمية في كافة القطاعات.

- النائب ثائر عبد الجليل حيال الشويلي:-

رسالة عتب إلى رئاسة مجلس النواب هذه الجلسة تعتبر جلسة مفصلية وبالتالي عشوائية المداخلات لا تتناسب مع حجم ووزن الجلسة، اعتقد إن هذه الجلسة يجب أن تكون لها آلية خاصة تختلف عن باقي الجلسات، والتعامل يكون مع السادة رؤوساء اللجان، اللجان الموجودة المفروض تكون عقدت إجتماعات مسبقة وخرجت بمخرجات مفصلة للجنة ومن يتداخل عنهم بالنيابة السيد رئيس اللجنة، وبنفس الوقت أسجل تحفظي على تواجد اللوحات الخاصة بالكتل السياسية المفروض تكون خاصة برؤوساء اللجان بإعتبار هذا بيت الشعب ومصنع القرارات، اعتقد أن وجود الأسماء الخاصة بالكتل الحزبية خارج القاعة.

- النائب ضياء كاظم هندي ال جهلول:-

هناك مشكلة بعيدة عن الموازنة احب طرحها هناك الكثير من الشباب العراقيين محتجزين في المملكة السعودية لعدة أشهر منهم الشاب (حسن برير صباح) من محافظة كربلاء المقدسة بسبب سوء تصرفات تصدر من العراقيين المعتمرين هناك، كأن تكون الإساءة للرموز الحاكمة أو غيرها، يوم امس طلبت شخصيا من السيد رئيس الوزراء المحترم أن يتدخل في هذا الموضوع وتدخل في قضية هذا الشاب ونطمح ان يتم الإفراج عنه، لكن في هذه الأيام من الشهر الفضيل نطلب من السلطات السعودية الإفراج عن كافة الشباب العراقيين والإكتفاء بمنع الدخول للمملكة في حالة الإساءة للمملكة السعودية، وأطلب من سيادتك شخصياً أن تتبنى هذا الموضوع لأننا مقبلين على العيد وأمه حالتها يرثى لها.

بالنسبة للموازنة حصة محافظة كربلاء المقدسة هي (٨٠) مليار إستثمارية ومبلغ (١٦٠) تشغيلية، محافظة كربلاء تعرفونها زيارات مليونية، سنوياً (٦٦) زيارة بالإضافة للزيارات المليونية، موازنة كربلاء المقدسة بنيت على أساس (١,٣) مليون نسمة هذا التعداد معتمد من قبل وزارة التخطيط لكن واقع كربلاء مختلف تماماً وان تعداد كربلاء المقدسة ما يقارب (٣,٥) مليون نسمة بسبب الهجرة المستمرة إلى داخل المحافظة، نطالب بزيادة محافظة كربلاء للضعف أو أكثر من الضعف، أود ان أشير إن محافظة كربلاء أنفقت كافة تخصيصاتها ضمن واكملت التعاقد على مشروع الأمن الغذائي والدعم الطارئ والمشاريع تسير بنسب إنجاز متقدمة، لذا إن أحتياج محافظة كربلاء المقدسة هو زيادة المبلغ ضمن تنمية الإقاليم لقلة المبالغ المخصصة إلى النسبة السكانية المعتمدة.

ثانياً إضافة تخصيصات إلى عنوان بنى تحتية للزيارات المليونية ضمن جدول البرامج الخاصة وبحدود (٢٠٠) مليار دينار.

ثالثاً: زيادة نسبة المشاريع الجديدة ضمن موازنة تنمية الأقاليم وذلك للحاجة لإدراج مشاريع جديدة لحصول توسع كبير في محافظة كربلاء المقدسة علما تم تقديم هذه الملاحظات إلى اللجنة المالية معززة بتواقيع نواب محافظة كربلاء المقدسة.

ربعاً: هناك شريحة مهمة جداً الأطباء البيطريين منذ أكثر من (٢٠) سنة ولم يتم فتح التعيين لهذه الشريحة المستشفيات البيطرية فارغة من الاطباء البيطريين العراق يواجه الكثير من الأوبئة منها الحمى النزفية، لذا نطلب إضافة فقرة واضحة وصريحة لتعيين هؤلاء الشباب وعددهم ما يقارب (٤) ألاف.

- النائبة وحدة محمود فهد الجميلي:-

شكر إلى الجنة المالية ولجنة التخطيط الإستراتيجي ولجنة الإقتصاد في تقريرها وأهم فقرة إن ما ذهبت إليه الموازنة لم تحقق العدالة الإجتماعية، أجمعت ثلاث لجان إنه لا تحقق هذه الموازنة العدالة الإجتماعية بين مكونات الشعب

العراقي، ونحن نقول قالوا قسمةً نزلت بعدلاً فقلنا ليتها جورٌ مشاع، وهذه الموازنة هي الجور المشاع بعينه لا يمكن القبول بهكذا موازنة لا تلبي طموح الشعب العراقي نحن إتفقنا بالبرنامج الحكومي على أشياء وأولويات كثيرة، كان من مجملها التعويض للمحافظات التي شهدت العمليات العسكرية، في الموازنة هناك فرق كبير بين موازنة عام ٢٠٢١ وموازنة عام ٢٠٢٣ في تعويض المحافظات التي شهدت العمليات العسكرية، إضافةً إلى تعويض ضحايا الإرهاب ولدينا المغيبين والمختفين قسراً ولدينا عوائل الشهداء لم نشهد تحقيق عدالة بمساواة بين أبناء الشعب العراقي في تعويض ضحايا الإرهاب كذلك إعمار المدن التي شهدت العمليات العسكرية، هناك إختلاف كبير في الموازنات السابقة، إضافة إلى تخليص الشعب العراقي من البطالة، هذه الموازنة بإعتقادي الشخصي وأرى إنه الجميع يتبنى هذه المسألة إنها جاءت إفقار المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية، ونقولها بضرس قاطع إنها جاءت لكي تفقر التي شهدت عمليات عسكرية فيما لو قُرِنت مع موازنة عام ٢٠٢١ ودليلنا، الأنبار خصصت لها (١٣٢) مليار ومحافظة ديالى (١٢٢) مليار وصلاح الدين (١٢٣) ومحافظة نينوى التي هي مهدمة من (٧٠٠) مليار إلى (١٢٣) مليار هذا الأمر لا يمكن القبول به السيد الرئيس، إضافة كلجنة حقوق الإنسان النيابية ندعو اللجنة المالية بأن تضمن موازنة خاصة لبناء السجون للتخفيف عن الإكتضاض الحاصل في السجون العراقية وهذا كله مدعاة حتى يتم الإنتباه لموازنة وزارة العدل، ونأمل ابرنة المالية أن تعدل هذه الموازنة وأن تشهد هذه الموازنة تحقيق فعلاً العدالة الإجتماعية وأن تكون من والويات السيد رئيس الوزراء جميع المحافظات العراقية ليست محافظات دون أخرى.

- النائب موحان هاشم ثعلب الساعدي:-

أولاً: اطالب بزيادة التخصيصات المالية لمدينة الصدر ذات الكثافة السكانية العالية تصل إلى أكثر من (٣) مليون نسمة، التي تحتاج منا الكثير وتحتاج إلى وفقة جادة حقيقية من قبل مجلس النواب والحكومة لما قدمته هذه المدينة من تضحيات وشهداء ودماء ومقارعة الظلم والدكتاتورية ودعم مشروع مدينة الصدر وزيادة التخصيصات لغرض بناء الوحدات السكنية لحل أزمة السكن.

ثانياً يجب أن تكون هناك خطة وبرنامج لمعالجة البطالة وخصوصاً الخريجين أصحاب الشهادات والشهادات العليا سواء في الجامعات الأهلية او الحكومية، هؤلاء لهم الحق بعد سهر الليالي والتعب ومتابعة اهاليهم لغرض إيصالهم للتخرج وبالتالي أصحاب شهادات عاطلين عن العمل، يجب النظر في هذا الموضوع وإيجاد الحلول المناسبة لهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المالية أكملت المداخلات من السيدات والسادة النواب على مدى يومين بجلسة مستمرة نشكركم على جهودكم في إعداد التقرير ونعول عليكم كثيراً بإعادة ترتيب أوراق الموازنة، يتم إستضافة الجهات التنفيذية المعنية سواء في الوزارات المالية او التخطيط وحتى الوزارات الأخرى والجهات ذات العلاقة والبنك المركزي والمصارف والمؤسسات التي أشرتم لها في تقريركم ويتم أيضاً الإجتماع مع اللجان الساندة للنقاش حول تقريرهم الذي قدموه إلى اللجنة، ويتم الأخذ بنظر الإعتبار ملاحظات السيدات والسادة النواب، خذوا وقتكم وهذه الموازنة مهمة ويتطلع الشعب إلى مفاصل كثيرة أن تمر في هذه الموازنة شكراً لكم، ترفع الجلسة، خذ مداخلة وتكون قبل رفع الجلسة.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

يؤسفنا ما وصل قيام مؤسسات الدولة والسلطة التنفيذية وبعض المؤسسات الإعلامية من إنتهاك صارخ للسادة والسيدات أعضاء مجلس النواب وإلى مؤسسة مجلس النواب، يوم أمس يقوم احد الضباط بالتهكم على أحدى العجلات بإعتبارها مظللة وللنائب ومجلس النواب ولا يعترف بكتاب النائب ولا بمجلس النواب، وهو لاي عرف إن النائب هو أعلى سلطة في العراق ومصنع الرئاسات كافة، من هنا يخرج رئيس الجمهورية من هنا ينتخب مجلس الوزراء والوزراء ومن هنا يصوت على محكمة التمييز الإتحادية والمحكمة الإتحادية وهنا تراقب كل مؤسسات الدولة من اعلى هرم للسلطة التنفيذية السيد رئيس الجمهورية وإلى أصغر موظف في الدولة العراقية، ما حدث في مجلس النواب وما حدث من إستهداف واقعي وحقيقي الغاية منه إنتهاك السلطة الرقابية التي يمنحها الدستور لأعضاء مجلس النواب والتي من خلالها يكون هناك تصويب لعمل السلطات كافة في هذا البلد أصبح عضو مجلس النواب اليوم مع أعتذاري بهذه

اللفظة ميزة يقوم بها مقدم البرامج وأبن السلطة التنفيذية يهين النائب ويعتبرها ميزة دون ان يرد عليه احد، لذلك هناك مثل يقول (الما يحترمه اهله لا يحترمه جيرانه)، نحتاج إلى وقفة نستضيف بها السيد وزير الداخلية والسيد قائد عمليات بغداد والسيد نائب رئيس قيادة العمليات المشتركة ومدير المرور العامة، التظليل أصبح مسألة في إقليم كردستان

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سؤال السيد وزير الداخلية هل سيارته مظللة؟

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

نعم مظللة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يتم إستضافة السيد وزير الداخلية بعد العيد مباشرةً وتوجيه سؤال شفهي ويحضر هنا للإجابة، مفاد السؤال الشفهي السيد وزير الداخلية هل سيارتك مظللة أم لا، ويجيب عليه هنا في مجلس النواب، يحضر السيد وزير الداخلية والسؤال موجه له وللسلطة التنفيذية، والسؤال الثاني، هل إتخذ الإجراءات القانونية بحق من أصدر التصريحات ومن روج لها سواء من الضابط أو من الجهة الإعلامية التي توجهت له، وأيضاً يوم أمس وقعت سؤال شفهي معنون إلى السيد وزير الداخلية تتعلق بالمخالفات في وزارة الداخلية من السيدات والسادة النواب يحضر هنا إلى جلسة مجلس النواب.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

في هذا المجلس إنتفض لألغاء إمتياز السلطات كافة ونحن من أقررنا إن الوزير له سيارتين، ولكي يعرف المواطنين ولا عضو مجلس نواب يمتلك سيارة حكومية، جميع السيدات والسادة النواب يمتلكون عجلاتهم الخاصة ويصرفون على عجلاتهم الخاصة، واليوم أقل وزير يمتلك (١٢-١٣) سيارة ولديه رتلين أو ثلاث أرتال للتمويه متجاوزين تماماً قانون إمتيازات السلطات كافة، نحن مع العدالة طبقناها على مجلس النواب ونريد تطبيقها على كافة السلطات ويحترم السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب بالشكل القانوني والدستوري لأداء مهامهم وممارساتهم الدستورية والقانونية في جميع المحافل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

للإضافة السيد وزير الداخلية شخصية مهتمة كثراً بالإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة (١١:٠٠) مساءً

****

****

****

******

***

**

*